الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

إصدارات
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية
والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

أعمال الملتقى الوطني الأوّل الموسوم بـ:

الذّاكرة وإشكاليّة كتابة التّاريخ الوطني

بشعار | للأمجاد أعلام وللتّاريخ أقلام

6-7 مارس بالنّادي الوطني للجيش بني مسوس

الجزء الثالث

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
الجزء الثالث
6-7 مارس بالنادي الوطني للجيش بني مسوس

إصدارات

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

أشغـال الملتقى الوطني الأول الموسوم:

الذاكرة وإشكالية كتابة التاريخ الوطني
تحت شعار
للأمجاد أعلام وللتاريخ أقلام

النـادي الوطني للجيش - بني مسوس

06 و07 مارس 2024م ردمك: 978-9947-60-452-6

الجـزء الثالـث

- تقديم وتنسيق:

- الدكتور: حسين عبد الستار - الأســـتاذ: نســـيم نـــوار

يصدر هذا الكتـاب وهو الجزء الثالث

من أشغـال الملتقى الوطني الأول الموسوم:

الذاكرة وإشكـالية كتـابة التـاريخ الوطني

بإشراف من وزير المجـاهدين وذوي الحقوق

السيد: العيد ربيقة

- الرئيس الشرفي للملتقى :

وزير المجـاهدين وذوي الحقوق

- السيد: العيد ربيقة

- رئيس الملتقى :

- الأستـاذ الدكتور: بوعزة بوضرسـاية

مدير جـامعة برج بوعريريج

- رئيس اللجنة العلمية للملتقى :

- الدكتور: حسين عبد الستار

مدير المركز الوطني للدراسـات والبحث في المقـاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954

- المراجعة والتدقيق:

- الأستـاذ الدكتور: بشير سعدوني - الأستـاذ الدكتور: علال بيتور

- الإعداد والإخراج:

- الأستـاذ: نسيم نوار

- أعضاء اللجنة العلمية للملتقى :

د/ حسين عبد الستار	المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية
أ.د/ بوعزة بوضرساية	جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج
أ.د/ بشير سعدوني	جامعة الجزائر 2
أ.د/ علال بيتور	جامعة الجزائر 2
أ.د/ لياس نايت قاسي	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ يوسف مناصرية	جامعة باتنة
أ.د/ قويسم محمد	جامعة سكيكدة
أ.د/ منادي عثمان	جامعة سوق أهراس
أ.د/ أحمد بن جابو	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ ودوع محمد	المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة
أ.د/ عباس كحول	جامعة بسكرة
أ.د/ شايب قدادرة	جامعة قالمة
أ.د/ حنيفي هلايلي	جامعة سيدي بلعباس
أ.د/ حميد آيت حبوش	جامعة وهران
أ.د/ شايب قدادرة	جامعة قالمة
أ.د/ كريمي خديجة	جامعة الجزائر 2
د/ مصطفى سعداوي	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة
د/ محمد مبارك كديدة	جامعة تمنراست
د/ بومدين كعبوش	جامعة الأغواط
د/ عبد الحفيظ عبد الحي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
د/ دحمان تواتي	المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة
د/ فضيلة علاوي	جامعة الجزائر 2
د/ بلقاضي مليكة	جامعة برج بوعريريج
د/ عبد الرحمن بن بوزيان	جامعة تلمسان
د/ حشلاف يونس	جامعة تيزي وزو
أ/ نسيم نوار	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ/ يوسف أمير	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

- فهرس المحتويات:

۞ المداخلات العلمية	
۞ التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية -كتـاب السنة الرابعة متوسط أنموذجـا- دراسة نقدية ✍ الأستـاذ: علال بيتور (جـامعة الجزائر 2 أبو القـاسم سعد الله - الجزائر)	11
۞ إشكـالية التوثيق والمصطلحية في المـادة التـاريخية في الكتـاب المدرسي (عيّنات) ✍ الأستـاذ: زرقـاوي نور الدين (جـامعة عبد الرحمـان ميرة - بجاية)	23
۞ التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية الجزائرية ✍ الأستـاذ: زروقي نعيمة (مفتش التربية الوطنية)	41
۞ التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية ✍ الأستـاذ: بوشنـافي محمد (جـامعة جيلالي ليـابس - سيدي بلعبـاس)	65
۞ التـاريخ الوطني ومسؤولية المؤرخ في تلقينه لجيل الاستقلال ✍ الأستـاذ: قدادرة شـايب (جـامعة 8 مـاي 1945 - قـالمة)	81

97	تدريس مـادة التـاريخ في المؤسسـات التربوية الجزائرية (الواقع - التحديـات - المأمول) الأستـاذ: عـابد سفيان (جـامعة الجزائر 2 أبو القـاسم سعد الله - الجزائر)
113	تكوين الأسـاتذة في مادة التـاريخ والجغرافيـا - الأستـاذ: عيشون صليحة (مفتش التربية الوطنية)
125	حضور التـاريخ في منظومتنـا التربوية تدريسه بين التقليد والتجديد الأستـاذ: شـاطو محمد (المركز الجـامعي نور البشير - البيض)
141	دور تدريس التـاريخ الوطني في تعزيز الهوية الوطنية الأستـاذ: مريقي بوبكر (جـامعة عمار ثليجي - الأغواط)
159	من أجل مراجعة شـاملة لطرق تدريس التـاريخ الوطني باعتمـاد استراتيجيـات التعلم النشط، والموازنة والمزاوجة بين التـاريخ النظري والتـاريخ التطبيقي واستعمـال تكنولوجيـا الاعلام والاتصـال الأستـاذ: بن مسعود مراد (مفتش التربية الوطنية)
171	الذاكرة الوطنية في التشريع الجزائري الأستـاذ: آمـال قبـايلي (المركز الوطني للدراسـات والبحث في المقـاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954)

191	أهمية أرشيف ما وراء البحـار (ANOM) لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الأستـاذ: عبد السلام عكاش (جـامعة محمد الشريف مسـاعدية - سوق أهراس)
213	الذاكرة التـاريخية الجزائرية في اهتمـامات الأفلام السينمـائية الوثـائقية والتـاريخية الأستـاذة: نبيلة لربـاس (المركز الجـامعي مرسلي عبد الله - تيبازة)

المواد المنشورة في هذا الكتـاب لا تعبر إلا عن آراء أصحابها
ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر القـائمين على الملتقى
ولا تلزم بأي حال من الأحوال
المركز الوطني للدراسـات والبحث في المقـاومة الشعبية والحركة
الوطنية وثورة أوّل نوفمبر سنة 1954

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

للمركز الـوطني للدراسـات والبحث في المقـاومة الشعبية
والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954
- العنوان: 63 شارع انتصار 23 نوفمبر 1836 الأبيار (الجزائر)
- الهاتف: 023.05.10.73
- الموقع الإلكتروني: www.cnerh-nov54.dz
- البريد الإلكتروني: cnerh@cnerh-nov54.dz

*** المداخلات العلمية ***

التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية
-كتـاب السنة الرابعة متوسط أنموذجـا- دراسة نقدية

الأستـاذ: علال بيتور
جـامعة الجزائر 2 أبو القـاسم سعد الله

تتناول هذه الورقة كتاب التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، في دراسة نقدية من حيث الشكل والمحتوى، وذلك للوقوف على مكانة التاريخ الوطني في المنظومة التربوية في الاصلاحات التي باشرتها وزارة التربية الوطنية بعد سنة **2003**، مع اطلالة سريعة على الفترة التي تلت استرجاع السيادة.

الكلمات المفتاحية: التاريخ الوطني، كتاب التاريخ، السنة الرابعة متوسط، الأهداف، الكفاءات.

- مدخل

لم يكن الجزائريون (أبناء الأهالي) يعرفون شيئا عن تاريخ الجزائر في مدارس الاحتلال، بل كانوا يدرسون تاريخ بلاد الغال، وشيئا من تاريخ أوربا، كما لم تكن توجد كتب تتناول تاريخ الجزائر، فالكتب المعروفة آنذاك لكتاب فرنسيين (عسكريين أو أساتذة باحثين) أعطوا قراءة مزيفة لتاريخ الجزائر، حيث اعتبروها قطعة من الامبراطورية الرومانية، اقتطعت منها تعسفا على أيدي الأتراك، حتى جاءت فرنسا فأعادت تشكيل شمال افريقيا في وحدة حقيقية. وأول من نشر هذه الافتراءات كان "أرنست مارسيي" سنة **1875** في كتابه المعنون: تاريخ استقرار العرب بإفريقيا الساحلية" ثم تلاه "ستيفان غزال" في تقديمه لكتاب: تاريخ ومؤرخو الجزائر.

ومع بداية القرن العشرين أسهم بعض الأساتذة الجزائريين في ابراز التراث الجزائري بتحقيق بعض المصادر ونشرها، وعلى رأسهم "محمد بن أبي شنب" الذي نشر العديد من أمهات التراث مثل: عنوان الدراية للغبريني، ونزهة الأنظار للورتلاني، ونحلة اللبيب لابن عمار. كما أصدر أبو القاسم الحفناوي معجما لأعلام الجزائر بعنوان: تعريف الخلف برجال السلف.

بيد أن نشاط العلماء في التعليم الحر أظهر الحاجة إلى كتب تتناول تاريخ الجزائر لتكون منهاجا للطلبة في مادة التاريخ، فألف "توفيق المدني" كتابه عن الجزائر، ونشر الشيخ "عبد الرحمان الجيلالي" سلسلة من المقالات في البصائر جمعت بعد ذلك في كتاب بعنوان: تاريخ الجزائر العام. الا أن أهم ما كتب في هذه الفترة كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" للشيخ "مبارك الميلي" ليكون منهاجا في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد ذلك.

1- لمحة عن التاريخ الوطني في المدرسة الجزائرية بعد استرجاع السيادة

لم يتم الحسم في تغيير البرامج التعليمية لمادة التاريخ مباشرة بعد استرجاع السيادة، انما حاولت وزارة التربية الوطنية في تلك المرحلة الأولى من تكييف مضامين التعليم مع المتغيرات الجديدة للوضع السياسي، حيث أصدرت بعض المذكرات والدروس المقتبسة من الأقطار العربية حتى لا يصاب التعليم بالشلل، ثم بدئ في تعريب التعليم تدريجيا، وانتهت هذه المرحلة بإصدار الأمر: **76-35** بتاريخ **16** أفريل **1976**، وهو ما اصطلح على تسميته بـــــ: "أمرية **1976**" الخاصة بإنشاء المدرسة الأساسية التي أعطت أهمية للتاريخ الوطني بنصف ساعة أسبوعيا في السنتين الخامسة والسادسة (المرحلة الثانية) ثم بساعة كاملة في السنتين السابعة والثامنة، ثم ساعة ونصف في السنة التاسعة، مع محتوى يتماشى مع التحديات التي كانت تمر بها الجزائر وفق توجهاتها نحو التحرر الكامل من البرامج الموروثة عن الاحتلال، واعتمدت على التدريس بالمقاربة بالأهداف.

بيد أن أنصار المدرسة الفرنسية لم يعجبهم التوجه الجديد، فعمدوا إلى عرقلته بكل الوسائل، ومع اصرار وزارة التربية الوطنية على اعطاء الأهمية اللازمة لمادة التاريخ في البرامج، وجعلها مادة تمتحن في الباكالوريا في التخصصات العلمية، خرج تلاميذ الثانويات في العاصمة سنة **1979** في ما يعرف بـــ: (مسيرة التاريخ في المزبلة) وبقي الوضع على حاله إلى غاية سنة **2003** أين عرفت المنظومة التربوية اصلاحات جذرية عميقة مست كل الجوانب، معتمدة على المقاربة بالكفاءات تماشيا مع التطورات الحادثة في العالم، وهي مقاربة تقوم على بيداغوجية تزويد المتعلمين بوسائل التعلم الذاتي، فهي تركز على آليات اكتساب المعرفة وبنائها، ولا تركز على المعرفة في ذاتها. وقد حظي التاريخ كغيره من المواد التعليمية باهتمام كبير وبرؤية جديدة وأهداف في غاية الدقة، ومناهج جديدة وكتب مدرسية بمواصفات عالمية.

2- كتاب التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط

يعتبر الكتاب الركيزة الأساسية للمنهج، والمصدر الأساسي للتعليم، فهو الوعاء الذي يحتوي على المادة التعليمية التي تساعد المتعلم وتمكنه من بلوغ الأهداف المسطرة في المنهج:

- يحتوي على قدر من المعلومات المختارة بعناية على أسس علمية، ومنظمة بطريقة جيدة تعين المعلم على اختيار طرائق التعليم، وتعين المتعلم على فهم المحتوى.

- يقدم الحقائق من وجهة نظر وطنية.

- يتيح فرصا للمتعلم للتدرب على قراءة المحتوى.

- يساعد المتعلم على تحضير الدروس ومراجعتها.

1.2- أهداف تدريس التاريخ للسنة الرابعة متوسط كما حددتها وزارة التربية

حدد القائمون على انجاز المنهاج الخاص بمادة التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط أهدافا واضحة وفق المرجعية العامة للمناهج:

- تدعيم معرفة التعلم حول المقاومة الشعبية المسلحة للاستعمار.

- معرفة السياسة الاستعمارية وأساليبها المختلفة لطمس الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها.

- إبراز جهود الشعب الجزائري واستماتته لصيانة مقومات شخصيته من الذوبان.

- تعزيز معارف المتعلم بحقائق وأحداث تاريخية تبرز المواقف الاستعمارية من الحركة الوطنية.

- تتبع مراحل الثورة التحريرية وانجازاتها، وتجسيد مفهوم الواجب الوطني المتمثل في معاني البطولة والتضحية التي صنعها شهداها.

- تعميق معارف المتعلم حول الأساليب الاستعمارية لقمع الثورة التحريرية، وما قابلها من صمود شعبي وطني.

- إدراك العلاقة بين المرجعية الثورية (المواثيق) ومسار الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- معرفة الانتماءات الحضارية والجغرافية للجزائر من خلال المنظمات الدولية والاقليمية وحضورها الدائم في المحافل الدولية.

- يتفهم المتعلم وضعه في الزمان والمكان أين يعيش ملتمسا مؤشرات وإسهامات الماضي في تشكل الحاضر والتطلع نحو المستقبل أكثر قبولا وتطورا.

- تنمية القدرة على التفكير العلمي المنظم، وربط الأسباب بالنتائج وتحليلها ونقدها للوصول إلى الحقائق.

- الاستعمال الأوفى للوسائط التربوية بكل أشكالها وتوظيفها كوثائق شاهدة للوصول إلى المعرفة التاريخية وجعلها أساسا في المادة لا يتم العمل إلا بواسطتها.

اعتمد واضعوا مناهج مادة التاريخ في المرحلتين المتوسط والثانوي بتبني مقاربتين متكاملتين هما: المقاربة التاريخية والمقاربة الموضوعية، حيث تستعرض المقاربة التاريخية الأحداث دون الوقوع في السرد، فهي تعتمد على العلاقة الواضحة بين الأحداث التاريخية في خطوطها العريضة، وعلى التمييز بين مختلف الأحقاب التاريخية، والمقاربة الموضوعية تعتمد على تحليل المسائل والمشكلات المتعلقة بالتوجهات والقوانين التي تسير الديناميكية التاريخية فيجب أن يكون درس التاريخ معتمدا على مصطلحات ثرية ودقيقة.

2.2- الكفاءات المستهدفة في السنة الرابعة من التعليم المتوسط

- فهم وتفسير الأحداث التي ميزت الجزائر وطنيا، اقليميا وعالميا، واستغلال مصادر المعرفة في معالجة الوضعيات الاشكالية محل الدراسة زمانا ومكانا.

- أمام وضعيات اشكالية تعكس الأحداث التي ميزت الجزائر بين **1870-1953** يكون المتعلم قادرا على استغلال الوثائق والشواهد التاريخية لاستخلاص أسباب ومظاهر التحول في السياسة الاستعمارية والحركة الوطنية.

- أمام وضعيات بإشكاليه تتعلق بالثورة التحريرية الكبرى يكون المتعلم قادرا على ربط الأسباب بالنتائج واستغلال التوثيق التاريخي الدال على ذلك.

- أمام وضعيات بإشكاليه ترتبط بالقضايا الدولية محل الدراسة يكون المتعلم قادرا على ادراك مواقف الجزائر منها وتعليلها.

3.2- وصف كتاب التاريخ للسنة الرابعة متوسط

1.3.2- إعداد الكتاب وتأليفه

تم تأليف الكتاب من قبل اثنين من المفتشين للمادة في التعليم المتوسط (فاطمة بومعراف، وزرزور سرغيني) تحت اشراف الأستاذ الدكتور "مناصرية يوسف" وهو أستاذ مختص في التاريخ المعاصر، وله اسهاماته هامة في تاريخ الجزائر. التصميم والتركيب: سامية بوراس، معالجة الصور: يوسف قاسي وعلي، اعداد الخرائط: خالد بلعيد.

2.3.2- الشكل العام والاخراج الفني

- الكتاب من الحجم المتوسط بقياس يحتوي على **175** صفحة.

- الغلاف من الواجهة الأمامية صورة لجانب من احتفالات استرجاع السيادة الوطنية سنة **1962**، وهي خلفية لصورة الأمير عبد القادر ومصالي الحاج، دلالة على المقاومتين العسكرية والسياسية.

ومن الواجهة الخلفية صور لبعض الشخصيات الوطنية من جيل الثورة، يظهر منها:

- الخط متوسط الحم، جميل ومقروء، غالبيته باللون الأسود، ويتخلله اللون الأحمر في العناوين والأسطر، وبعض العناوين باللون الأخضر، إشارة إلى ألوان العلم الوطني.

- تتخلل الصفحات صور لشخصيات لها علاقة بالمحتوى، كما توجد بها خرائط توضيحية.

3.3.2- محتوى الكتاب

يحتوي الكتاب على ثلاث وحدات تعليمية:

- الوحدة الأولى: الجزائر **1870-1953**. تحتوي هذه الوحدة على أربع وضعيات، اضافة إلى وضعية ادماج وتقويم وملفات بحث:

- الوضعية الأولى: السياسة الاستعمارية في الجزائر وتجدد المقاومة الوطنية.
- الوضعية الثانية: التحول في المقاومة الوطنية بين **1919-1939**.
- الوضعية الثالثة: مسار الحركة الوطنية خلال لحرب العالمية الثانية.
- الوضعية الرابعة: إعادة بناء الحركة الوطنية **1945-1953**.

- الوحدة الثانية: الثورة الجزائرية الكبرى **1954-1962**. تحتوي هذه الوحدة على خمس وضعيات، اضافة إلى وضعية ادماج وتقويم وملفات بحث:

- الوضعية الأولى: تحضير الثورة واندلاعها.
- الوضعية الثانية: انتشار الثورة وانتشارها بين **1954-1956**.
- الوضعية الثالثة: المخططات الاستعمارية الكبرى.
- الوضعية الرابعة: الدبلوماسية الجزائرية.
- الوضعية الخامسة: المفاوضات الجزائرية واستعادة السيادة الوطنية.

- الوحدة الثالثة: الجزائر والقضايا الدولية. تحتوي هذه الوحدة على ثلاث وضعيات، اضافة إلى وضعية ادماج وتقويم وملفات بحث:

- الوضعية الأولى: القضايا الدولية من خلال مواثيق الثورة التحريرية والدولة الجزائرية.
- الوضعية الثانية: الجزائر والمنظمات الدولية الأممية الاقليمية والاقتصادية.
- الوضعية الثالثة: الجزائر وبوادر النظام الدولي الجديد.

3- نقد الكتاب

قسمنا نقد الكتاب إلى ثلاثة جوانب، الجاب المنهجي والجانب المعرفي وجانب المفاهيم والمصطلحات.

1.3- نقد الكتاب من الجانب المنهجي

من خلال اطلالة سريعة على محتوى كتاب السنة الرابعة متوسط في وحدته الأولى (الجزائر **1870-1953**) ظهرت لنا بعض الملاحظات المنهجية:

الملاحظة الأولى: عدم ضبط العناوين وتسلسلها تسلسلا منطقيا مرتبا، بحيث يتشكل في مخيلة المتعلم ويمكنه من ربط المعلومات بعضها ببعض، ومن أمثلة ذلك:

- في بداية الوضعية الأولى "السياسة الفرنسية في الجزائر" تجد العنوان الأول مرقم بحرف (أ) السياسة الفرنسية في الجزائر. وتجد أسفل منه رقمين: **01/02** ثم لا تجد الرقم المكمل (ب).

- عدم ترقيم العناوين، وفي أحيان كثيرة الخلط في الأرقام.

الملاحظة الثانية: عدم الفصل بين العناوين مما يؤدي إلى ارباك المتعلم. مثل دمج محتوى عنصرين مختلفين معا (المظاهر والوسائل) في الصفحة **26** في معرض الحديث عن سياسة التنصير.

الملاحظة الثالثة: عدم وضع عناوين لبعض الجداول كما في الصفحتين **30/33**.

الملاحظة الرابعة: عدم ربط الجداول بالمحتوى المعرفي على المستوى الأفقي والاحالة اليها في المحتوى تسهيلا لاستفادة منها.

2.3- نقد الكتاب من الجانب المعرفي

المحتوى المعرفي للكتاب فيه ضبط دقيق للمعلومات، وعناية كبيرة بالمادة العلمية المتضمنة في صفحات الكتاب، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن الاشارة اليها:

الملاحظة الأولى: في الصفحتين **42**/**43** من الوضعية الثانية للوحدة الأولى، عدم ضبط العناوين الخاصة بالاتجاهات الوطنية كما يلي:

عنوان الاتجاه كما هو في الكتاب	تصحيح العنوان	التوضيح
الاتجاه الثوري	الاتجاه الاستقلالي	لم يكن يعرف هذا الاتجاه كونه ثوري، بل عرف بكونه استقلالي عند كل الأوساط.
الاتجاه الليبرالي	الاتجاه الليبرالي الادماجي	ضرورة اضافة كلمة "الادماجي"
الاتجاه العالمي	الاتجاه الشيوعي	كلمة عالمي غير واضحة

الملاحظة الثانية: بالنسبة لذكر "مشروع بلوم فيوليت" فيه خلط بين "مشروع موريس فيوليت" الذي طرح من سنة **1931** إلى سنة **1935**، ومشروع "بلوم فيوليت" الذي طرح سنة **1936**. وهما نفس المشروع طرح مرتين في البرلمان الفرنسي:

مرة تبناه صاحبه "موريس فيوليت"، والمرة الثانية تبناه رئيس الحكومة "ليون بلوم".

الملاحظة الثالثة: هناك بعض الأخطاء اللغوية يجب مراجعتها مثل:... التي يسكنها الجزائريين. في الصفحة **21**، والصحيح... يسكنها الجزائريون.

الملاحظة الرابعة: من الملاحظات التي يجب الاشارة اليها في محتوى الكتاب هي كثرة المعلومات وتشعبها لدرجة أنها أصبحت منفرا للمتعلمين من المادة.

3.3- نقد الكتاب من جانب المفاهيم والمصطلحات

توجد بعض الملاحظات في المفاهيم والمصطلحات:

1.3.3- المفاهيم

الملاحظة الأولى: إقحام بعض المفاهيم في محتوى الكتاب دون شرحها، مثل: الأنثروبولوجيا، حركة الاستشراق، في الصفحة **21**. والمفروض عدم ذكرها اذا لم تدع الضرورة لذلك، أو شرحها اذا ذكرت، حتى لا تشكل هاجسا للمتعلم، اللهم الا اذا كان مقصودا ذكرها ليسأل عنها المتعلم، عندها يكون ذكرها دون شرح مبرر.

الملاحظة الثانية: في الصفحة **34** ذكر عنوان: المقاومة الفكرية، وهذا المفهوم غير متداول، فالمعلوم المقاومة الثقافية، وهي أوسع وأشمل.

الملاحظة الثالثة: في عبارة: أما الشعب فقد مارس سياسة المقاطعة. (الصفحة **35**) الشعب يقاطع أو ينطوي أو يبتعد، لكنه لا يمارس سياسة، السياسة تمارسها مؤسسات كالدولة أو الادارة، أو الحزب.

الملاحظة الرابعة: في الصفحة **37** صورة لبعض شخصيات النخبة يتوسطها الدكتور "بن التهامي" يجب اضافة كلمة "دعاة الادماج" لعنوان الصورة، حتى لا يرتسم في مخيلة المتعلم أن هؤلاء هم نخبة الجزائريين الذين يحتذى بهم.

الملاحظة الخامسة: في الصفحة (**38**) ذكرت المقاومة بوصفها تارقية، وهذا مفهوم خاطئ لا يجوز أن يترسخ في ذهن المتعلم، لأن كل المقاومات هي جزائرية، فنقول: مقاومة الشرق أو الغرب أو الجنوب، أو مقاومة اولاد سيدي الشيخ، أو مقاومة التوارق أو الأوراس، فكل مقاومة تنسب لأصحابها، لكنها لا تسمى إلا جزائرية.

2.3.3- المصطلحات

توجد بعض المصطلحات عشوائية تحتاج إلى تدقيق مثل:

سياسة الادماج: نقول الالحاق والضم، أما الادماج فكان يطالب به بعض الجزائريين، وكانت ادارة الاحتلال ترفضه.

المعمرون: نقول: المستوطنون، لأنهم استوطنوا أرضا لغيرهم، ولم يعمروا أرضا كانت فارغة.

التمرد: وصف يطلق على الخارجين عن الشرعية والدولة، لكن الجزائري كان مقاوما للاحتلال الذي لا يملك الشرعية. فهو مقاوم وثائر ومنتفض، وليس متمردا.

4- خلاصة الدراسة

في نهاية هذه الورقة نخلص إلى أن جهدا كبيرا بذل من أجل وضع الكتاب محل الدراسة بين يدي الأستاذ والتلميذ المتعلم في السنة الرابعة من التعليم المتوسط، ويظهر هذا الجهد من خلال الشكل والمحتوى الذي ظهر به الكتاب وفق المقاربة بالكفاءات، إلا أن هناك بعض الملاحظات الهامة التي يجب استدراكها.

لم نتعرض لكل الكتاب في هذه الورقة بالمتابعة والنقد، انما تعرضنا للوحدة الأولى في وضعيتين (الأولى والثانية) ونحن على يقين أن مراجعة جادة لمحتوى الكتاب والوقوف على بعض الهفوات -منهجية كانت أو معرفية- ستعطي اضافة نوعية لمادة التاريخ الوطني في منظومتنا التربوية.

- مراجع المداخلة

1- وزارة التربية الوطنية، كتاب التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، **2006**.

2- عبد الله حسام، طرق تدريس التاريخ لجميع المراحل الدراسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، **2003**.

3- وزارة التربية الوطنية، اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، **2008**.

4- طيب نايت سليمان، المقاربة بالكفاءات مفاهيم بيداغوجية جديدة، دار الأمل، الجزائر، **2005**.

5- صليحة لالوش، تدريس مادة التاريخ في مرحلة التعليم المتوسط، مخبر المدرسة العليا للأساتذة، بدون تاريخ بوزريعة.

6- صابرين أديب يونس الغول، مستوى جودة كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع الأساسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، إشراف أ.د عبد المعطي رمضان الآغا، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، الجامعة الاسلامية بغزة، السنة الجامعية، **2009/2010**.

7- فريد حاجي، من أجل رؤيا ومقاربة جديدتين لتدريس التاريخ، حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا، ع**01**، السنة **2003**.

إشكـالية التوثيق والمصطلحية في المـادة التـاريخية في الكتـاب المدرسي (عيّنـات)

الأستـاذ: زرقـاوي نور الدين
جـامعة عبد الرحمـان ميرة - بجاية

- مقدمة

حاول نظام التعليم الجزائري، أن يتحرر وفق سياسات مرحلية من النظام التعليمي الاستعماري الفرنسي، ضمن سياسة جزأرة المدارس والتعليم على السواء. فمنذ إنشائه عام **1962**، شهد أربعة إصلاحات هيكلية كبرى، ويعد الأمر الصادر في **16** أبريل **1976** أساس الاصلاح التربوي الوطني ثم يليه ذاك الذي تم إطلاقه في أبريل **2002**.

كان هذا الإصلاح المنشود على أعلى مستوى حكومي جزءًا من عملية مراجعة وتجديد المعرفة التي يتم تدريسها معتمدا على جلب برامج وكتب مدرسية تعكس تغيرات وتطورات المجتمع الوطني الجزائري على المستوى الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن جهة أخرى ، للكشف عن نتائج الرغبة في إعادة كتابة التاريخ الوطني وتصفية الاستعمار:

(la décolonisation de l'histoire national)

في هذا النظام الجديد، يتم إدخال مادة التاريخ اعتبارًا من السنة الثانية من المدرسة الابتدائية، بدلاً من السنة الخامسة في ما يسمى بالنظام "الأساسي" القديم. لا تزال دراسة التاريخ الوطني هي السائدة ويتم تدريس المقررات باللغة العربية حصريًا، وكذلك الكتب المدرسية. يتم تصميم الكتاب

المدرسي الموحد لكل مستوى صفي من قبل وزارة التربية الوطنية، التي تقرر أيضًا البرامج.

I- إشكالية المصطلحية في الكتاب المدرسي لمادة التاريخ

I -1/ المكوّن الهوياتي (المجال الجغرافي – الإداري)

تاريخيًا، كانت كتب التاريخ المدرسية في المدارس الابتدائية من بين أولى الكتب المكتوبة باللغة العربية، منذ بداية العام الدراسي **1963-1964**. لم يكن في السنوات الأولى هناك سؤال مباشر عن تاريخ وطني جزائري بحت، حيث تم تقديم الجزائر في إطار أوسع وأقدم ومرتبط بشكل أساسي بالثقافة والمجال العربي الإسلامي في الشرق الأوسط. فقط منذ نهاية الستينيات، أعادت الكتب المدرسية التركيز على التاريخ الوطني الجزائري الحصري، وسردت بشكل أساسي النضالات والثورات المتواصلة للشعب الجزائري المناهضة للاستعمار.[1]

عكست الكتب المدرسية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي (القرن العشرون ميلادي)، الخطاب الرسمي بدقة. خلال هذه الفترة، كان المحور المركزي لتدريس التاريخ هو الجزائر وحرب تحريرها التي كانت في برنامج جميع الفصول تقريبا، دون أن يكون هناك أي تغيير في المعرفة المنقولة حول هذه القضية على المستوى الوطني.

تزامنا مع الحالة السياسية العامة التي مرت بها البلاد خلال فترة التسعينيات (التعددية السياسية، النقابية والإعلامية من جهة، والحالة الأمنية المستعصية من جهة أخرى) عمل مصممو البرامج وكذا الكتب المدرسية على مواكبة هذه التوجهات السياسية والأيديولوجية الجديدة للبلاد، مستجيبة للضغوط الاجتماعية وخاصة المطالب المتعلقة بالهوية من المجتمع الجزائري؛ لذا، أخذت الكتب المدرسية في الاعتبار التطورات والطفرات في المجتمع الجزائري.

وهكذا، فإن تحليل الكتب المدرسية قبل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يوضح أنها كانت موجهة بشكل حازم نحو العالم العربي

الإسلامي، وركزت بشكل أكثر تحديدًا على الشرق الأوسط، في حين أن منطقة شمال أفريقيا والجزائر، خارج الفترة الاستعمارية، لم تكن تشغل مساحة صغيرة نسبيًا من حيث الفصول. الاستثناء هو الاهتمام الذي يظهر في دراسة المقاومة المستمرة "للجزائريين" لمختلف محاولات الغزو منذ البداية. وتتمثل المقاومة بشكل رئيسي في شخصيات ذات مكانة هامة مثل الأمير عبد القادر وبعض زعماء الزوايا كالشيخ الحداد والقبليين أمثال أولاد سيدي الشيخ والزعاطشة الذين ثاروا ضد التوسع الاستعماري الفرنسي.

ولأن الأساس الديني كان النقطة الأبرز في المرتكز التأريخي والسيكولوجي الوطني، فقد تم حصر التمثيل الإسلامي الإصلاحي الوطني في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، على رأسها مؤسسها الشيخ ابن باديس. وسعى تقديم العلماء على أنهم "مؤسسو الحركة الوطنية" وبالتالي آباء الأمة الجزائرية الحالية على الرغم من وجود إشارات ملحوظة إلى القادة التاريخيين للحركة الوطنية الجزائرية.

طرأت التغيرات الأولى في الخطاب على الساحة التربوية التاريخية الجزائرية مع بداية السنة الدراسية **1991-1992**، حيث راعت البرامج والكتب المدرسية الجديدة التوجهات السياسية الجديدة للجزائر؛ ورد في المحتوى المدرسي مفهوم التعددية الحزبية السياسية، في كتاب مدرسي جديد مخصص للصفوف الأساسية للسنة التاسعة ولأول مرة، خصصت الدروس لدراسة النشاط السياسي والفكري للجزائريين، على اختلافهم خلال فترة الاستعمار وسُمح بالتفكير والتعبير عن حقيقة أنه قبل وأثناء حرب التحرير، كانت هناك تيارات أخرى غير جبهة التحرير الوطني وجمعة العلماء، وتم تقديم أبطال الثورة وتم توسيع مجال الترجمة الشخصية ليذكر بأناس آخرين أحياء، وشخصيات تاريخية أخرى.

كان الكتاب المدرسي للصف التاسع هو التجسيد العملي الذي يراد منه الإهتمام الذي توليه الدولة لتدريس التاريخ الوطني. وبالفعل، فقد تم طرحه للتداول في الوقت المناسب، عندما كان من الضروري أن نقدم للشباب الجزائري "الآباء المؤسسين" لدولتهم المستقلة. السماح بعودة من كان

يصنف سياسيا بأنه معارض للنظام السياسي أمثال بن بلة وآيت أحمد وبوضياف على وجه الخصوص، ستجبر مؤلفي الكتب المدرسية على الانفتاح وقبول هذا الخطاب الجديد والتاريخ المعاصر التعددي.

هكذا توقفت الكتيبات القليلة الجديدة التي صدرت خلال التسعينيات عن سرد قصة شهيد وقصة مجهولة حصريًا لتصبح أيضًا قصة أبطال معروفين ومعترف بهم، دون أن تنحرف أبدًا عن العقيدة الوطنية: "بطل واحد، الشعب". في الواقع، كان الأمر يتعلق ببساطة بإضفاء الشرعية على عودة "الشخصيات التاريخية" وتعريف الطلاب بمفاهيم الديمقراطية والتعددية الحزبية التي تمثلها هذه الشخصيات من حرب التحرير الوطني.

في نهاية التسعينيات، في ظل تفاقم المشاكل الاجتماعية وتصاعد المطالب والنزعة الهوياتية، أجبرت مصممي البرامج والكتب المدرسية على مراجعة التاريخ الوطني بعمق بتسلسل زمني. هذه هي الطريقة التي ساهمت بها إعادة اكتشاف الأصول في موازنة المعايير ومجالات تحديد الهوية القديمة خارج الجزائر. وفي الواقع، فإن الاعتراف بالهوية الأمازيغية وتاريخ الجزائر، وبشكل أوسع شمال إفريقيا وإفريقيا، مكّن من التشكيك في انتماء الأمة الجزائرية حصريًا إلى الأمة العربية، دون التشكيك في انتمائه إلى الأمة الإسلامية (الأمة الإسلامية). وهكذا خفف التشبث بمقوّم العروبة للجزائريين منذ ذلك الحين إلى مرتبة المكتسبات وغيرها من الموروثات والثروات التاريخية للحضارة العربية الإسلامية. إلا أن اللغة العربية تأكدت، دستوريا، من مكانتها كلغة وطنية إلى جانب اللغة الأمازيغية، التي أصبحت تدرس اختياريا في المدارس الجزائرية.

وبالتالي، أعادت الكتب المدرسية الجديدة التوازن بين نسبة الفصول والاهتمام الممنوح للشرق الأوسط وتاريخ حرب التحرير مقارنة بتاريخ الجزائر ما قبل الاستعمار والبعد الشمال أفريقي الذي سيصبح فيما بعد المحاور الرئيسية للمرجعية. وبالفعل، فيما يتعلق بفترات ما قبل الاستعمار الفرنسي، فإننا نلمس رغبة في الانفصال بين المرجعين المغاربي والشرق أوسطي، وكذلك الرغبة في قراءة الماضي لصالح الأمة الجزائرية، باهتمام

وتثمين خاص. للماضي الأمازيغي قبل الإسلام، وبالأخص النوميدي، وهو ما لم يكن عليه الحال مع الكتيبات السابقة. وفي الثمانينيات، كان هناك حديث عن الأصول العربية وبلاد ما بين النهرين للجزائريين الحاليين. من المؤكد أن النص الذي يشير إليها قد اختفى في التسعينيات لإفساح المجال أمام مسألة الأصول، على الرغم من أن مسألة الأصول هذه كانت مطروحة بشراسة وحدّة في المجتمع الجزائري في هذا الوقت من أزمة الهوية.

خلال هذه الفترة من الاضطرابات، عكس تدريس بعض الحقائق المتعلقة بحرب التحرير، وخاصة التحضير السياسي للثورة، اهتمامات السياسيين الجزائريين. إن صمت التاريخ وإغفاله دليل على ذلك، على سبيل المثال، تظل القصص المدرسية صامتة حتى اليوم، عن الصراعات بين الأشقاء داخل الحركة الوطنية الجزائرية، بل وأكثر من ذلك حول الانشقاق في جبهة التحرير الوطني التاريخية، ولم يتم ذكر الحركة الوطنية ، باستثناء عرض موجز للغاية عن مصالي الحاج. علاوة على ذلك، إذا تم ذكر عملاء فرنسا من الجزائريين في الكتيبات الجديدة، فإن ذلك فقط بهدف توضيح "اختيارهم" للخيانة الكبرى للوطن، دون تفسيرات أخرى حول تدريبهم، ناهيك عن دوافعهم وتحولهم إلى لحظة استقلال ميمونة.

إن إصلاح المحتوى المدرسي سنة **2003** لم يعدل المرجعية الوطنية الأساسية، وما زالت حرب التحرير تلعب دورا مؤسسا للأمة الجزائرية. فقد حددت البرامج الجديدة أهدافًا جديدة؛ حيث كانت غاية هذه البرامج هي تمكين الطلاب من بناء أنفسهم أولاً داخل الأمة الجزائرية العلمانية القائمة في الواقع، والخروج منها عبر سنوات الدراسة من خلال الانفتاح على العالم الخارجي من خلال دراسة تاريخ العالم من خلال الأعمار. تتمثل الرغبة المعلنة لمصممي المدارس في ضمان أن يبدأ تدريس التاريخ في الجزائر بما هو أكثر سهولة، وهو "بيئتنا، جونا"، دون الوقوع في تجاوزات التمركز العرقي الحصري لأي نموذج مقارن، ومن هنا، من خلال الدراسات الاستقصائية المتعددة، ومن خلال المقارنات، تظهر أننا "لسنا" وحدنا وبالتالي نكتشف

أصالة الآخرين، ولكننا نكتشف بالتالي أصالة "خاصتنا" من خلال تأثير المرآة.

إن إمكانية استخدام التاريخ في الجزائر لصياغة الوعي الوطني لدى الأجيال الشابة أمر بديهي، البرامج تميل إلى تزويد الطلاب بأدوات البحث والفهم الكافية، الغاية منها تنمية الحس القومي وربطهم بوطنهم مقارنة بالمحتويات والأساليب السابقة لتدريس التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية.

- مصطلح "الأمة الجزائرية"

لم يطرح أبدًا في كتب التاريخ الجزائرية سؤال مباشر عما يمكن أن تمثله الأمة، فإنها تتمتع بالوحدة الواضحة التي توفرها كلمة "الجزائر". لأن الأمة هي هذه الأشكال من الحياة التي دعى الطفل إلى التعلق بها. الأعداء، والقوى المتعارضة ترمز إلى الأشياء السيئة التي يُدعى الطفل إلى الخوف منها والكراهية. ويعمل الدليل كأداة نقل ينخرط فيها الطفل، وينسلخ، في نظام عاطفي مكثف، حيث يوضع الطفل كفاعل للحقائق، ويندمج في الوطن- الأمة. في الواقع، غالبًا ما تُستخدم صفة الملكية للإشارة إلى الممتلكات والأشخاص المنتمين إلى الأمة: "جنودنا، إخواننا، قواتنا، أراضينا". إن تكرار الصفة يضع الطفل في شبكة من التملك، ويوسع ذاته، على كل ما يقع ضمن المجال الوطني، من خلال الخلط بين الكائنات والأشياء في نفس المجتمع. يتم تعيين الذات ضمنيًا كحاملة للصور الوطنية، باعتبارها الشعار الحي للأمة.

إن الأمة الجزائرية الناتجة عن المقاومة، تتمحور حول الدفاع عن القطاعات المستهدفة بشكل خاص من قبل الاستعمار، أي الإسلام واللغة العربية: شريحة تقع بشكل كبير في مركز نشاط جمعية العلماء، التي يؤسسها التاريخ المدرسي. كقطب هيكلي للنضال الجزائري ضد الاستعمار. علاوة على ذلك، فإن الدليل الجزائري يضع بشكل أو بآخر الحظر على الانقسامات الاجتماعية والثقافية. وهكذا فإن الإصرار على وحدة الشعب الجزائري، على "نحن" الوطنية، يتحدى القارئ كمواطن في الكل الوطني ويدعوه إلى قمع انتماءاته الخاصة، ما يسمى الإقليمية. وبالتالي، لن يكون

هناك أي سؤال حول الخصوصية اللغوية لمنطقة القبائل، أو أي منطقة أخرى، ولا، علاوة على ذلك، حول المذهب الإباضي، في مزاب (وهذا هو نفسه الذي تم إعادة تأهيله فجأة في كتيبات عام **2000**). الذين يتحدثون عنها على أنها قادمة من حركة خوارج "ديمقراطية").

إن الفحص الأكثر دقة للمفردات سيُظهر أن هذه الديناميكية القمعية تتعزز من خلال استخدام الكلمات المهينة عندما يتعلق الأمر باستحضار شركات تأكيد الأقليات.

يميل الدليل إلى إضفاء المثالية على الهوية الوطنية وإحداث آلية لقمع الارتباطات العرقية، وحتى الرقابة الذاتية، لأنه في بناء الأمة والدولة، هناك حاجة أكثر إلحاحًا إلى الاتحاد ضد الشر الذي يأتي من الاستعمار الجديد والعنف الخارجي. الإمبريالية، أنظر "أعداء الإسلام" و"الأمة الجزائرية." بالإضافة إلى دورها في تشكيل الذاتية السياسية، فإن للكتب المدرسية أيضًا وظيفة المساهمة في بناء الهويات. في الواقع، قد يبدو من المدهش أن يتمكن كتاب التاريخ المدرسي من بناء صورة متجانسة للهوية عبر العديد من الفئات والطبقات الاجتماعية والمناطق والمجموعات العرقية. ودون الخوض في المشاكل السياسية التي تثيرها ردود الفعل هذه.

هكذا تم التسليم خطأ بالثابت الأمازيغي للهوية الجزائرية في الكتب المدرسية للاشتباه في أنه يضر بوحدة واستمرارية الهوية الجماعية المتخيلة فقط على النموذج العربي الإسلامي، في الوقت الذي كانت فيه المواثيق والمبادئ والدساتير تعترف، خاصة دستور **1996**، بالأمازيغية كأحد مكونات ثلاثية الشخصية الجزائرية: (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) في مادتها الثالثة. بل وفقا لشعار جمعية العلماء أثناء النضال ضد الاستعمار وتم تعريف الأمة الجزائرية بأنها "عربية ومسلمة" فقط. ولذلك كان هناك إنكار واضح لتنوع السكان الجزائريين واستمر الدليل في بناء صورة الهوية الجماعية التي ستكون خاصة بكل طفل جزائري، من خلال حجب هذا العنصر الأساسي. تكمن النقطة الأساسية الأولى لتماسك نموذج الهوية في الاستجابة

لمشكلة الأصول. أن نكون وأن نعرف من نحن يعني أيضًا أن نفكر في أنفسنا من حيث النسب وأن نكون قادرين على الإجابة على هذا السؤال.

تستجيب الكتب المدرسية بعناية فائقة لمسألة الأصول الهوياتية، وتحدد نقطة البداية، وتبني صورًا واضحة للماضي البعيد جدًا ولكنه مطمئن في نفس الوقت في تماسكه. ومهما كانت تعقيدات الخليط العرقي والسكاني، فإن الطفل يتلقى إجابة لمسألة الأصل المثير للقلق. ويعلمنا التاريخ أن التعصب في العالم هو النظير الطبيعي للمبالغة في المشاعر القومية، والتي يجب أن نخشى دائماً أن تؤدي إلى الأصولية الثقافية والعنصرية.

يسمح التحليل المقارن لأكثر من **40** كتاب تاريخ جزائري، منشور بين **1962** و**2008**، بتحديد العناصر التي تسير في اتجاه التناول التدريجي لمحتويات تعليمية جديدة تتعلق مباشرة بالتاريخ الوطني المعاصر وأثره. ومن المثير للاهتمام أيضًا ملاحظة تنوع وجهات النظر والمصادر المذكورة في الكتب المدرسية.

- تحليل المادة التاريخية: عيّنات

اعتمادا على الدراسة الأكاديمية للباحث حسان رمعون[2] فإن كتاب السنة الخامسة يستهل بفصوله الثلاثة الأولى لعموميات حول مادة التاريخ، وتخصص الفصول الباقية (**14** فصلا) إلى حرب التحرير. بينما يعالج كتاب السنة السادسة فترة **1830-1954** ويقترحان تاريخا بطوليا بالدرجة الأولى مع إبراز الثنائية القمع الكولونيالي / المقاومة الوطنية.

2- مسألة الاختيارات الكرونولوجية والجيوسياسية

حسب عالم الاجتماع حسان رمعون فإن الطريقة التي تمت بموجبها هيكلة الأحداث نسبة إلى المحور الزمني واختيار الفترات المراد إبرازها وكذا الأولوية الممنوحة للفضاء الجيوسياسي والحضاري؛ فنجد أن أول ما يدرسه التلميذ في التاريخ (في السنة الخامسة أساسي) الفترة **1954-1962** بينما يتراجع كتاب السنة اللاحقة إلى بداية الاحتلال ليغطي الفترة حتى عشية الثورة. الاختيار الجيوسياسي هنا جلي لأن الجزائر موضوعه حصرا.

ينطلق رمعون من تحليل نقدي لكتب التاريخ في مرحلة التعليم المتوسط (السنوات السابعة والثامنة والتاسعة)، قائلا أن تدريس التاريخ يكون تبعا لكرونولوجيا عادية حيث يعتمد على التقسيم: العصور القديمة (بالنسبة السابعة) الوسيط (بالنسبة الثامنة) الفترة الحديثة والمعاصرة (بالنسبة التاسعة) مع اعتبار اختلافات طفيفة. أما كتاب السنة الثامنة فيرى فيه وجود ثمانية عشر درسا تعالج العالم الإسلامي في العصر الوسيط (تسعة منها خاصة بالمنطقة المغاربية بينما يخص الباقي العالم في أوروبا التي تحظى بثلاثة دروس (النهضة، الاكتشافات الكبرى وبداية التوسع الكولونيالي) بالسنة التاسعة نجد خمسة دروس (من أصل خمسة وعشرين) موضوعها أوروبا بينما تخصص ثمانية عشر درسا للجزائر (من بين عشرين للدائرة العربية الإسلامية)[3].

- المقاربة: المنطقة المغاربية / الجزائر

بدأت الجزائر بصفتها "دولة / أمة" -في هيأتها الحالية- تتشكل تدريجيا مع بداية العهد العثماني في القرن السادس عشر حين بدأت التركز حول العاصمة المدينة / الدولة، مما أدى إلى نشأة دولة النيابة مع الاقرار الفرنسي (بداية من **1830**) بالتوسع النهائي لهذه الحدود حتى الجنوب الصحراوي البعيد، بينما تفلح الحركة الوطنية وحرب التحرير في إرساء وعي وطني عصري.

قبل القرن السادس عشر، تطورت هذه المجموعة ضمن الدينامية المغاربية إجمالا ولو أن دولا ظهرت داخل المغرب الأوسط (تقريبا الجزائر حاليا). هذه في العصر الوسيط ويظهر هذا بأكثر جلاء مع المملكات (الأمازيغية) في العصر القديم. أخيرا، نسجل أن الدينامية المغاربية، على الرغم من هيمنة الحدث الوطني العصري عليها إلا أنها لم تمنح نهائيا على الأقل بفعل تشابه التداخلات الثقافية والبشرية وكذا على المستوى السياسي، بإدماج الجزء الأكبر من إفريقيا الشمالية ضمن الإمبراطوريتين العثمانية ثم الكولونيالية الفرنسية.

- تمثل الفترة من القرن السادس عشر حتى الفترة المعاصرة

في كتاب السنة الأولى ثانوي لا حديث عن المنطقة المغاربية إلا في فصلين موضوع الأول "التنافس الأوروبي في حوض المتوسط" والموضوع الثاني "الاستعمار الفرنسي في إفريقيا". تخص لها في الكتاب الموالي ثلاثة فصول ورابع للجزائر، وهذه النسبة الضئيلة ضمن **29** فصلا تهتم بالعالم العربي الإسلامي (بما فيه الإمبراطورية العثمانية المدجلة) ربما يكون هذا على اعتبار أن اختيار التاريخ **1516** -وهو بداية الفترة التي يغطيها كتاب السنة الثانية- ثم حسب منطق الرمزية الجزائرية (نعني وصول الأخوين بابا عروج وخير الدين وقيام دول النيابة)، فكل الدلائل تثبت أن توسع الدولة العثمانية في المشرق هو الذي أخذ بعين الاعتبار. لكن الجزائر تشغل حيزا معتبرا في باقي الكتب الدراسية، حيث أن كتابي السنة الخامسة والسادسة مخصص لها كلية، كما خصص لها كتاب السنة التاسعة ثمانية عشر فصلا من أصل خمسة وعشرين. أما كتاب السنة النهائية وهو أكثر انفتاحا على التاريخ العالمي، فيخصص لها سبعة فصول إضافة.

من ناحية أخرى، فإن الفترة من **1516** (دخول خير الدين وبابا عروج) إلى غاية **1830** (بداية الاحتلال الفرنسي) قليلة التواجد في مجموع الكتب الثمانية الرسمية حيث خصص لها ستة فصول ثلاثة في السادسة أساسي وثلاثة في التاسعة وليست في الحالتين سوى جزء تقديمي للفترة اللاحقة، بل قل إنها تفيد في الالتقاء مع الفترة السابقة التي كانت، من المفروض، فترة تفاهم ألا وهي مرحلة الإسلام التقليدي العربي والعثماني.

(تضاف إليها فترات متناثرة في الفصول تعالج مجموعات أوسع [المنطقة المغاربية - العالم العربي، البحر الأبيض المتوسط...]. يصل مجموع الفصول في كتابي المرحلة الابتدائية تسعة و ثلاثين فصلا [بما في ذلك الفصول الثلاثة الاستهالية في السنة الخامسة أساسي] أما ما يتصل بالمتوسطة والثانوية فيصل مجموع الفصول المخصصة للجزائر ستة وعشرون فصلا من أصل مائة وسبعة وستين فصلا. فصل واحد في الثانية ثانوي وسبعة في الثالثة ثانوي للجزائر. قليل جدا بالمقاربة مع الشرق

الأوسط الذي حظي تسع وثلاثين فصلا، ويبقى للمنطقة المغاربية (خارج الجزائر) أربعة فصول.

معظم الدروس المخصصة للجزائر يتوزع بين الفترة **1830-1954** وهي مركزة على الانتفاضات والصراعات السياسية التي طبعت فترة الاستعمار الفرنسي وطبعت أكثر حرب التحرير التي تسير بصفتها الحدث المؤسس الحقيقي. هذه المقاربة لمرجعية الجزائر، هي التي نجدها بالفعل في قلب الرهانات والصراعات السياسية التي وشمت القومية الجزائرية ثم بزوغ ناتجها الأخير؛ الدولة المستقلة. وهذه المقاربة تشكل المحاولة الجديدة الوحيدة التي توفر بديلا عن المرجعية المتحيزة للشرق الأوسط والتي تبدو دوما مسيطرة على الجذر النموذجي الانتمائي.

- المقاربة المصطلحية للفعل ورد الفعل: "الاضطهاد الكولونيالي / المقاومة الوطنية": لدى قراءة عناوين الفصول المختلفة للكتاب نفسه نجد كلمتي "احتلال" و"استعمار فرنسي" تتكرران تسع عشرة مرة وتتكرر نقائضهما. مقاومة / ثورة، وسبعة استعمالات للشعب الجزائري، وشعبي. خلال فترة الاحتلال (**1830**) حتى بداية القرن العشرين، يعتبر العنف القومي (المعبّر عنه بالثورات/الانتفاضات الشعبية أو المقاومة المسلحة) أهم أداة استعملها المجتمع الجزائري لمقابلة العنف الاستعماري ولبروز "دولة / الأمة" من هذا المنظور، تعتبر ثورة نوفمبر **1954** نهاية حتمية لهذا التحرك الجماعي وأعلى شكل لها، لأنها آلت إلى الانتصار النهائي. وينتهي الحديث عنها مباشرة بعد قراءة الفصلين الأخيرين المخصصين لأحداث ماي **1945** المأسوية والمعبّر عنها بالمجازر نظرا لفظاعتها وعدد ضحاياها من الجزائريين طبعا (الفصل الحادي والعشرون) ولتحضير ثورة نوفمبر (الفصل الثاني والعشرون).

لكن لا تفسير صريح لتهميش النضالات التي قادتها الجمعيات والأحزاب السياسية منذ نشأتها بين الحربين العالميتين وحتى **1954** وتتمثل هذه الترجمة في قلة المعلومات المتواجدة ضمن مختلف الكتب الدراسية (السنة السادسة أساسي وكتب الثانوي) والتي تخص الشخصيات المختلفة

التي كانت في الواجهة. فلا نجد اسما واحدا في كتاب السادسة أساسي بينما يكتفي كتاب السنة الثانية ثانوي بذكر أسماء أعضاء من جمعية العلماء (ابن باديس والإبراهيمي بخاصة)، وتشير إشارات خفيفة إلى الأمير خالد والدكتور بن جلول وفرحات عباس وتشير سلبا إلى مصالي الحاج؛ هذا ليس ضمن فصل موضوعه الجزائر لكن في فصل عام خصص "للنضال السياسي في إفريقيا الشمالية" وكذا الحال في كتاب السنة الثالثة ثانوي. ففي فصل حول الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب ابن باديس والإبراهيمي لا يذكر سوى فرحات عباس بمناسبة انتمائهما إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) (وليس على أساس دوره في صياغة البيان الجزائري وإنشاء "أحباب البيان والحرية" (AML) بينما لا نجد في فصل "القانون الأساسي للجزائر للسنة **1974** وأثره" سوى اسم توفيق المدني (عضو جمعية العلماء) مع إدماج أحد نصوصه سندا؛ ربما يفسّر هذه الممارسة بأولية التاريخ البطولي وإجلال الشهيد.

إن حرب التحرير اندلعت تبعا لعدة أزمات عاشتها الحركة الوطنية. كل هذا سمح ببروز جماعة متحيزة لاستعمال القوة (العمل الثوري) وهذا مع مظاهرات **8** ماي **1945** ثم إنشاء "المنضمة الخاصة" ضمن حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية في السنة **1947** لتصبح مهيمنة بعد إنشاء جبهة التحرير الوطني في **1954**.

فستبتلع الجبهة أو تهمش كل التشكيلات الأخرى وعلى وجه الخصوص تلك التي بقيت تحت قيادة الزعيم الكارزماتي مصالي الحاج ولن يحتفظ من الماضي الاستعماري -منذ هذا الوقت- سوى بفصول المقاومة الشعبية (يسميها رمعون المقاومة العنيفة) والتي تكاد تقتلع من سياقها التاريخي، لتنتهي بثورة أول نوفمبر والتي تقدم على أنها اللحظة الحقيقية للقطيعة مع النظام الكولونيالي وعقد ولادة الدولة الوطنية.

كان مناضلو الإصلاح قد لعبوا دورا هاما في كتابة تاريخ وطني عميق الجذور في البلد (قد تصل جذوره إلى ما قبل التاريخ البربري) وذلك في العشرينيات والثلاثينيات من هذا لقرن. إلا أنه سيكون مفيدا لمن يدعون

أنهم ورثتهم. يلاحظ هذا الاستعمال على وجه الخصوص في كتاب السنة الثانية ثانوي، حيث نجد محتواه موشوما بالميل العربي الإسلامي المركز على الشرق الأوسط.

وإذا كان غلاف الكتاب تمثالا شهيرا للأمير عبد القادر راكبا جواده، إلا أن الأمير هنا لم يذكر اسمه ولو مرة واحدة! من بين أربعين صورة يشملها الكتاب لشخصيات تاريخية نجد فقط صورتين لبعض رواد الحركة الوطنية وهما ابن باديس و البشير الإبراهيمي.

يجدد الكتاب على مستويين اثنين، ومن هنا أهميته فهو يثمن الفترة السابقة للثورة التحريرية؛ وهي الفترة التي ظهرت بها الحركة الوطنية ونشطت فيها. وقد تم العرض لمكوناتها الأساسية مع رد الاعتبار لدور شخصيات كانت في المقدمة مثل مصالي الحاج وفرحات عباس اللذين حظيا -أخيرا بترجمة بل أكثر من ذلك، فلقد نشرت صوره مصالي الحاج من ناحية أخرى، غاب التعتيم الذي لازم حرب التحرير وظروف نضجها وتحضيرها، مع المرحلة التي تبتدئ منذ إنشاء المنضمة الخاصة. كما تم ذكر شخصيات سياسية لم تلق نحبها قبل الاستقلال مع بعض من وظائفها، وقد كان هذا الأمر غير ممكن (من المحرمات ذكرا) من قبل من أمثال آيت أحمد بن بلة، خيضر، كريم بلقاسم، بوضياف، بوصوف أو عمران، بن خدة، رابح بيطاط (الذين شغل مع ذلك ولفترة طويلة، مهام رسمية ضمن الدولة المستقلة).

وفي إمكان التلاميذ أن يتفرجوا على صورة تمثل الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان وأن يعلموا بالتضامن الدولي الذي عبرت عنه كثرة بما في ذلك داخل فرنسا.

II- مسألة توثيق المصادر

عندما نتصف مختلف الكتب المدرسية المتعلقة بالتاريخ نجد أن عملية اختيار مصادر المعلومة وتوثيقها تغلب عليها العفوية ونقص الدقة العلمية، بل حتى غياب الأمانة العلمية في بعض الاحالات. فإذا أخذنا على سبيل المثال وليس الحصر، الكتاب المدرسي لمادة التاريخ لمرحلة الثانوي

فستظهر لنا إشكالية التوثيق بارزة، ولعل تركيزنا على مرحلة التعليم الثانوي لكون المتعلم فيها بصدد الانتقال من حالة المتعلم أو المتلقي إلى مرحلة التحصيل المنهجي ما قبل الجامعي؛ وعليه يؤخذ معه التكوين القاعدي المنهجي نحو مجال البحث والتحري المستقل؛ وهو ما التمسناه ونلتمسه كمؤطرين في البحث التاريخي الجامعي.

فكتاب السنة الأولى (ثانوي) تاريخ الطبعة الأولى **2005-2006**، معظم الوثائق المعتمدة الملاحظة المميزة بها هي أن نوعية الوثائق ومصادرها يغلب عليها الدقة في المحتوى والاحالة. نبدأها بالخرائط المعتمدة، جلها لا يحمل المصدر كما أن الخرائط غير مكتملة المحتوى وليس بها العناصر المكونة للخارطة مثل المفتاح أو السلم كما العنوان غير دقيق (خارطة العالم الإسلامي ص**13**، **21** مثلا). وبالنسبة لكتاب التاريخ للسنة الثانية نجد أبرز الخرائط غير مكتملة المحتوى المكون للخارطة (ص**18**، **19**، **48**). أما خرائط كتاب السنة الثالثة (وهي الأهم من حيث المقاربة المنهجية) فمعظمها ناقصة من حيث المعطيات (الخريطة ص**39**، **53**، **57**، **97**، **98**).

جوهر الخلل يكمن في كون التلميذ، بعدما اكتسب محصلة علمية عن مكونات الخارطة في مادة الجغرافيا في السنة الأولى من التعليم الثانوي، يجد نفسه أمام معضلة غياب تلك المكونات في خارطة التاريخ. ناهيك عن نوعية المادة المقدمة اليه في المحتوى التاريخي؛ النتيجة أنه سيجبر على اللجوء إلى المادة المحتوة في الكتب المتداولة في السوق والتي هي في حد ذاتها غير صحيحة أو مجهولة المصدر وقد تجعله ينحرف عن أساسيات تكوينه في المدرسة الرسمية.

إضافة إلى الخارطة (كعنصر أساس في المعرفة التاريخية لدى التلميذ) يقال الشيء نفسه للجداول والصور وكذا الرسومات البيانية الواردة التي، حتى وإن تم طواعية اعتمادها في كتاب التاريخ لضرورة استكمال المعنى) إلا أن مجال استعمالها ومكونها البياني يبدو في أهم المستندات المعتمدة غامض وغير دقيق، بل خاطئ في بعض المستندات.

الأمر الثالث في مسألة التوثيق يتعلق بالنصوص أو المقاطع النصية المعتمدة؛ فجلها ناقص البيان: العنوان أو المصدر، سنة الطبع أو مكان الطبع؛ غياب عنصر من هذه العناصر يجعل المعرفة التاريخية للمتلقي ناقصة أو غير مكتملة بالأساس، وقد تكون خاطئة تماما. فكتاب السنة أوى ثانوي (السالف الذكر من حيث الطبعة) أول ما يلاحظ فيه هو نقص فادح في مكونات الوثيقة التاريخية (التي تلقى التلميذ عنها بديهياتها في الدرس الأول في مادة التاريخ خلال الوحدة الأوى: العنوان والمصدر، مكان وسنة الطبع؛ الوثيقة **1** و**2** ص **85**). أما عندما نعتمد الجداول والصور الواردة في الوحدة المتعلقة بتاريخ الجزائر فجلها عدم مكتملة العناصر وغير دقيقة المعنى واعتمادها كمثال غير وظيفي. كما لوحظ على معدي الكتاب المدرسي لمادة التاريخ اعتمادهم على السهل الممتنع بدلا استقائهم للمعارف التاريخية من المصادر، مما أفقد القيمة الحقيقة للمعلومة التاريخية المرتبطة بالتاريخ لا سيما التاريخ الوطني. وبالنسبة لكتاب التاريخ للسنة الثانية ثانوي، فقد لوحظ، رغم استناد معدي المادة للأقلام الجزائرية المختصة، إلا أن غياب معطيات المصدر أو تنويع مصدر المعلومة بين الأصلي والمنقول جعل المعلومة الموصلة للتلميذ تأخذ طابعا سطحيا وناقص المصداقية العلمية للمحتوى العام للموضوع المقترح. أما الصور المعروضة فيه كمستندات فمعظمها غير خاضع للتحقيق من قبل المختصين ولم تستوف الأمانة العلمية من خلال غياب المصدر.

أما في كتاب السنة الثالثة ثانوي (الطبعة **2007-2008**)، فأكثر ما يلاحظ فيه هو غياب كلي لمصدر الصور والبيانات المعتمدة، والتعريف بالمستندات التي وظفت في المواضيع المتعلقة بالتاريخ الوطني، مثل مقاطع الصحف الاستعمارية التي تناولت بعض أحداث الثورة (écho d'Alger) مثلا (ص**187**) أو مقاطع الصحافة غير الفرنسية (ص**186**)، وكذلك الشأن في غياب الدقة في ذكر مصدر المعلومة (الوثيقة **1** ص**198**: حيث تم احالة المعلومة إلى مركز البحث بدلا من صاحب المؤلف، والمقاطع المتعلقة بخطب دوغول أو رواد الثورة حيث غيّب المصدر وأكتفي بالفرع فقط).

- الخاتمة

إن تركيزنا على مسألة طرح وضبط ودقة المصطلحات والمفاهيم الواردة في معالجة التاريخ بصفة عامة والتاريخ الوطني بصفة خاصة يعني ضرورة اعادة النظر في هيكلة المادة التاريخية "الوطنية" مما يمهد التاريخ لبناء مادة تاريخية وطنية علمية محترمة على المستويين المحلي والدولي، باعتبار أن ما كتب ويكتب عن التاريخ الوطني، سواء بأقلام جزائرية أو غيرها أصبح موضوع دراسة للعديد من الباحثين ومن خلالها يتم اطلاق أحكام عن مستوى ومصداقية المدرسة التأريخية الجزائرية من جهة، وينعكس عن السلوك المتلقي (التلميذ / الباحث / المواطن) عن مخيلته الفكرية والشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية (أصبح كل ما يرمز إلى التاريخ وخاصة الوطني محل شك، بل سخرية!).

انطلاقا من تجربتنا المتواضعة في التعليم الثانوي (لمدة ناهزت عشرين سنة) وكذا تجربتنا في التعليم الجامعي، لا سيما ملاحظاتنا المستقاة من مذكرات التخرج (الماستر) ورسائل الدكتوراه؛ فان ملاحظاتنا المتعلقة بإشكالية التوثيق تدعو معدي المادة التاريخية في ووزارة التربية الوطنية خاصة (ما تعلق بالتاريخ الوطني بوجه أبرز) إلى تحسين أكثر لفعل العملية التأريخية حتى نكوّن طالب - باحث / مواطن أحسن تكوين أكاديمي ومنه مواطن محصّن من كل محاولات المس والتهكم ليس فقط من المنتوج الفكري التربوي العلمي المقدّم للتلميذ، بل من مواطن اليوم والغد الذي يعتز بمدرسته ومن خلالها بوطنيته.

- البيبليوغرافيا

1- Ait Saadi Bouras, Lydia, L'histoire nationale algérienne à travers ses manuels scolaires d'histoire, p.**445-453**.
https://books.openedition.org/enseditions/**2417**?lang=fr

2- رمعون حسن، التاريخ الوطني والممارسات السياسية والإنتمائية (الهوياتية)، قراءة في الكتب المدرسية الرسمية المتداولة في المدرسة الجزائرية، مجلة إنسانيات، ع**3**، **1997**، على الرابط التالي:

https://insaniyat.crasc.dz/index.php/ar/archives-**5**/**54**

كتب مادة التاريخ الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، أبرزها:

كتاب التاريخ للسنة الخامسة، طبعة **1991-92**.

كتاب التاريخ للسنة السادسة، طبعة **1992-93**.

كتاب السنة السابعة، طبعة **1988-89**.

كتاب السنة الثامنة، طبعة **1986-87**.

كتاب السنة التاسعة، طبعة **1992-93**.

كتاب السنة الأولى ثانوي، طبعة **2005-2006**.

كتاب السنة الثانية ثانوي، طبعة **2006-2007**.

- الهوامش

1- الملمح الفكري العام الذي بنيت عليه التحليل الخاص بهذا المحور من الدراسة مستقى من الدراسة التالية أسفله:

Lydia Ait Saadi Bouras, **L'histoire nationale algérienne à travers ses manuels scolaires d'histoire**, p. **445-453**.
https://books.openedition.org/enseditions/**2417**?lang=fr

2- عالم اجتماع بجامعة وهران، باحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC).

3- حسن رمعون، التاريخ الوطني والممارسات السياسية والإنتمائية (الهوياتية)، قراءة في الكتب المدرسية الرسمية المتداولة في المدرسة الجزائرية، مجلة إنسانيات، ع**3**، **1997**، قابلة للفحص والتحميل على الرابط التالي:

https://insaniyat.crasc.dz/index.php/ar/archives-**5**/**54**

التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية الجزائرية

الأستـاذ: زروقي نعيمة

مفتش التربية الوطنية

المقدمة

إن النظام التربوي لا يتأسس بمعزل عن إشكالية الزمان والمكان قال على بن أبي طالب رضي الله عنه: "لا تربوا أولادكم على أخلاقكم فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم".

فديناميكية النظام التربوي بأبعاده الوطنية في منطلقاته وتوجهاته وغاياته الكبرى ضرورة حياتية لا يقتنع بمواكبة تطور الأمة، بل يجب أن يتطلع إلى دور ريادي وتطور متجدد، أما الذين يختصرون دور النظام التربوي وغايته في الحفاظ على الماضي فإنما يحكمون عليه بالجمود والشلل، فتغيير البرامج والمنهاج يفضي إلى المصداقية والواقعية.

يقول (Rassel cooper): في عباراته الشهيرة إذا أردت أن تعرف ثقافة مجتمع من المجتمعات فانظر إلى المدراس فيه.

فاهتمت المنظومة التربوية الجزائرية بتدريس مادة التاريخ وتنظيم مادته ومعرفة أسبابها ومدى صحتها وإيضاح تفاصيلها والربط بين ظواهرها المختلفة واستخلاص النتائج منها وهو من المواد الهامة المؤثرة في بناء شخصية المتعلم وتوجيه ميوله ورغباته نحو الاتجاه السليم وذلك لما تحويه من دروس وعبر ذات علاقة وثيقة بتصرفات الشخصية والعلاقات الاجتماعية ويرتبط استيعاب مادة التاريخ بالتنويع في طرق التدريس

وباستخدام الوسائل التعليمية في تبسيط ذلك حتي يستطيع المتعلمون استيعاب هذه المادة.

وتعد تربية المواطنة من أكثر أهداف تدريس التاريخ أهمية فتوفير المعرفة الكافية عن الخبرات الإنسانية وتطوير القيم والمعتقدات والاهتمامات وإتاحة فرص المشاركة الجماعية واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وتطوير المهارات المعرفية العملية من الكفاءات الأساسية للمواطنة التي تسهم في إعداد مواطن صالح قادر على تأدية دوره في المجتمع الذي يعيش فيه وهذا من خلال دراسة التاريخ الوطني، والبحث عن المهارات التي تؤدي إلى نجاح أهدافه.

إن نجاح مادة التاريخ الوطني في تحقيق هدف المواطن الصالح يتوقف على نجاحها في تنمية مهارات التفكير لدى التلاميذ وقد أكد الكثير من التربويين أن للتاريخ مجالات عديدة تعمل من خلالها على تنمية القدرة على تفسير الأحداث والظواهر وتقييم الأمور وحل المشكلات واقتراح الفرضيات لهذا القصد حاولنا تسليط الضوء على دراسة مهارات تدريس التاريخ الوطني في التعليم المتوسط لعدة أسباب.

- مدخل إلى تدريس التاريخ في الطور المتوسط

يشكل تدريس مادة التاريخ مرتكزا بيداغوجيا أساسيا في الفعل التعليمي الهادف إلى تحقيق المرامي السامية بتكوين المواطن الجزائري ضمن مناهج المنظومة التربوية، لذا وجبت العناية الشديدة به من حيث تنوع الدروس وثراؤها وإعداد كتب مدرسية كفيلة بتحقيق المرامي السامية تربويا وبيداغوجيا وإعداد المدرس الكفء، مع توفير الإمكانات المادية.

إن غاية التربية، تكوين مواطن جزائري بكل انتماءاته قادرا على التواصل والتعاون كعنصر فعال لتحقيق أهداف المجتمع. لهذا كان تدريس التاريخ في الطور المتوسط يرمي إلى إكساب وإنماء معارف ومهارات تاريخية تجعل التلميذ قادرا على معرفة تاريخ وطنه يعتز بإنجازات أسلافه.

- تطور التعليم في المرحلة المتوسطة في الجزائر

لطالما استمد قطاع التربية والتعليم في الجزائر أهدافه من فلسفة المجتمع المبنية على التمسك الشديد بالإسلام والارتباط الوثيق بالعروبة وقيمها الثقافية، ناهيك عن النضال المجيد من أجل العزة والحرية، الكرامة وكذلك التمسك بالديموقراطية من أجل تحقيقها، أما المبادئ فتمحورت أساسا في اعتماد التربية حق للجميع ومجانية التعليم في المواثيق الثورية الى يومنا.

يحظى التعليم المتوسط باهتمام بالغ في المنظومة التربوية، إذ يعتبر حلقة وصل بين المراحل التعليمية داخل المنظومة التربوية بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

فقد بات من الضروري وضع استراتيجيات لتطويره وحل المشكلات التي تعترض مسيرته، والعمل على تحسين نوعية التعليم المتوسط بما يضمن تحقيق الارتقاء بالكفاءات بما يتفق مع معايير مدرسة الجودة.

- أهداف التعليم المتوسط: تتمثل أهداف التعليم المتوسط فيما يلي:

- التطور التاريخي للتعليم المتوسط: ويمكن تلخيص تطور التعليم في الجزائر إلى أربع مراحل:

- المرحلة الأولى **1962-1970**:

تعتبر هذه المرحلة البداية الأولى بعد الاستقلال فرغم اهتمام الشديد بالتعليم إلى أن الإصلاح لم يكن شاملا فاكتفوا بإدخال اللغة العربية وتعريب المواد الخاصة ذات الطابع الثقافي (تاريخ، جغرافيا، تربية مدنية وأخلاقية ودينية وفلسفية).

بالنسبة للمناهج في هذه المرحلة فقد تم اتخاذ عدة قرارات منها: ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم وتوجيه

العناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريسه وتوجهاته بما يتماشى والخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.

أما بوادر التغيير فقد تمثلت بشكل أساسي في توجيه هذا النظام من جهة وطنية ثقافية اجتماعية وتجسد ذلك في تدريس مواد الهوية الوطنية كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والتربية.

- المرحلة الثانية: **1970-1980**:

مع بداية عقد السبعينيات أولت الحكومة اهتماما خاصا.

- المرحلة الثالثة **1980-2002**:

تم سنة **1989** تأسيس لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية إلا أن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة لم يتم استغلالها إلا مع مطلع التسعينيات، كما تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظمة التربوية ماي **2000** وقد أوكلت للجنة مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص والسبل التي ينبغي اتباعها لتطوير العمل البيداغوجي بالإضافة إلى إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

- المرحلة الرابعة **2002** إلى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية في **09/05/2000** وكان الإطار المرجعي العام لها: التاريخ العريق للجزائر وبيان **1** نوفمبر **1954** والهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة: الإسلام -العروبة- والأمازيغية والطابع الديموقراطي العلمي والإنساني العالمي[1].

توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها والاختلالات التي افرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس **2002** وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلب تطبيقها لضبط الأجيال.

تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين: الأمر رقم **09/03** المؤرخ في **13/08/2003** الذي يعدل ويتمم الأمر رقم **35/76** المؤرخ في **1976** والمتضمن تنظيم التربية والتكوين وقد جرى بعد صدور هذا الأمر على المستوى التنظيمي إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل **3** أطوارهما :التعليم الابتدائي مدته **5** سنوات والتعليم المتوسط مدته **4** سنوات[2].

كما صدر القانون التوجيهي للتربية الوطنية: يتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم **08-04** المؤرخ في **23-01-2008** وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظمة التربوية، يأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدؤوبة للعولمة.

إن الحديث عن استثمار الرأسمال البشري وإعداده وجعله مواطنا صالحا لا يتأتى إلا ببرامج فعالة من بينها مادة التاريخ وهذا ما يقودنا للحديث عن التاريخ المدرسي في طور التعليم المتوسط.

- تطور برنامج مادة التاريخ في الطور المتوسط

عرف تدريس التاريخ تطورات مهمة منذ الاستقلال إلى الآن وقد مس التطور مجموع عناصر المناهج الدراسي لمادة التاريخ أهدافا وبرامجا، وطرق التدريس، ووسائل التقويم وكان الدافع إلى عمليات الإصلاح المتعاقبة على مناهج المادة جملة من الاعتبارات من أهمها:

- تحرير أهداف وبرامج التاريخ بشكل تعزز فيه مكانة التاريخ الوطني والعربي والدولي، ويثير انتباهنا في هذا المقام إلى مرحلتين هامتين لتطور برامج مادة التاريخ هما:

- المرحلة الأولى: تبدأ **1976-2002** مع إدخال بعض التعديلات خاصة سنوات التسعينيات.

- المرحلة الثانية: تبدأ من **2002** بعدما شرعت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية خلال سنة **2000** في دراسة مقترحات إصلاح المنظومة التربوية.

- تعريف التاريخ المدرسي

التاريخ كمادة دراسية لا يدخل في نفس التقسيمات التي يندرج فيها تاريخ العالم، فهو ذلك الذي تم نقله أساسا من التاريخ العالم والمتمثل في دارسة الماضي بأبعاده المختلفة مع استحضار التفاعلات بين الاقتصادي والاجتماعي والذهني الثقافي الديموغرافي والسياسي... قصد إعطاء معنى للحاضر وربما أيضا للمستقبل.

فالتاريخ المدرسي يقترح معان أكثر من إقرار قوانين فهو يعبئ الصورة والوجدان والمفهوم وإصدار حكم، فتفكير المتعلم يوجه للإجابة عن الإشكالية. ولا يتأتى هذا إلا عبر عملية النقل الديداكتيكي من المعرفة التاريخية الأكاديمية إلى المعرفة التاريخية عبر ثلاث معطيات أساسية في انتاجات التاريخ وهي:

- الأحداث التاريخية: إذ يتم تناول الوقائع التاريخية بأعمال النهج التاريخي وبتعبئة المفاهيم الأساسية قصد التوصل إلى اقتراحات جديدة.

- المفاهيم التاريخية: المفهوم يفترض في التاريخ المدرسي معرفة اسم وربطه بصفاته الأساسية، وبنجاعة.

الاقتراحات المجردة: هي بناء عقلي في أعلى مستويات التعلم انطلاقا من تمثلات إيديولوجية معينة بالنسبة للواقع التاريخي وقد تكون الاقتراحات المجردة الإطار النظري للبحث والتفكير.

تتفق كل المدارس البيداغوجية أن التاريخ المدرسي مادة لها علاقة مباشرة مع بناء وانسجام الذاكرة الوطنية، التي تعتبر ميراثا معنويا وطنيا مشتركا يحقق الانسجام في داخل المجتمع الواحد الذاكرة الوطنية.

- أهداف تدريس التاريخ

- فهم الحاضر من خلال معرفة الماضي: فالتاريخ هو سلاح المجتمع وذاكرته لفهم الحاضر وتفسيره كما أن الحاضر هو المجال الذي يتشكل منه ملامح المستقبل

- اتخاذ العبرة والعظة

- دراسة التاريخ ينمي التفكير العلمي ومهاراته

- مهارات تحديد المواضع

- مهارات اكتسابية - مهارات تسجيلية - مهارات تخطيط وتصميم وترتيب

- مهارات اتصالية - مهارات تقويمية[3].

- التاريخ ينمي الروح الوطنية والإنسانية: تنشئة الأفراد على حب الوطن من خلال تقديم معلومات وحقائق تاريخية متعلقة بمقومات الوطن.

- يعمل على تزويد التلاميذ بمختلف الحقائق الخاصة بحياة المجتمعات القديمة والحديثة، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على التعصب وتحقيق التقارب والتفاهم بين مختلف الشعوب.

- يساهم في تكوين اتجاهات اجتماعية سليمة وتربية خلقية للمواطن اتجاه وطنه وتغرس فيه حب التضحية من أجل الوطن.

ومن هذا المنظور يكون للتاريخ دور وهدف تربوي هام لإعداد أجيال قادرة على تحديد موقعها في شبكة الأجيال الماضية.

- اتخاذ القدوة من الصالحين السابقين

تشمل الأحداث التاريخية الوطنية على شخصيات كان لها دور بارز وفعال في مسيرة التاريخ الوطني وتأثيرها على التاريخ العربي والإنساني، واتصفت كل شخصية بصفات وخصائص أخلاقية وإنسانية على جانب كبير من السمو والرفعة والنبل، وهي صفات تمثل في مجموعها أساسا قويا لتربية

الناشئة. كما نستمد من إنجازاتها وتضحياتها حافزا للأجيال الحالية ودافعا لها، كي تسهم في بناء وتنمية المجتمع الجزائري.

- الأهداف الإجرائية

- أن القيم الروحية والخلقية والوطنية والإنسانية هي قيم نبيلة يجب أن يتحلى بها كل مواطن صالح ليحصن نفسه ضد الأنانية والسيطرة والتصرفات العدوانية.
- أن الاعتزاز بالوطن أرضا وأمة ومطامحا هي أساس كل تقدم وازدهار بالعلم والعمل.
- أن يتحمل المسؤولية بكل إخلاص ونزاهة وتضحية تتغلب فيها المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

- أن يعتز التلميذ برصيده الحضاري والوطني والذي أسهم في إضاءة درب الإنسانية ويقتنع بعبقرية ومآثر شعبه في تنظيم وقيادة أكبر ثورة تحررية معاصرة من أجل استرجاع الاستقلال والسيادة (الجزائر بلاد الثوار وقبلة الأحرار) ملهمة للشعوب في النضال والتحرر والتمسك بالمبادئ.

- المجال الوجداني: هو مجال الاتجاهات والقيم والتقديرات والميول أو التكيفات ويرتكز هذا المجال على التغيرات الوجدانية الداخلية التي يمكن أن تطرأ على سلوك المتعلم. تكوين الاتجاهات بما يخدم المجتمع.

- الاعتزاز بالانتماء للوطن والدفاع عن مكتسباته والتضحية في سبيله.

- تنمية روح الحوار وضبط النفس.

- دعم القيم المرتبطة بالدين واللغة والتقاليد.

- تنمية روح التسامح والابتعاد عن التعصب.

- واقع تدريس التاريخ الوطني في الطور المتوسط

- البعد الزمني: تأثير الماضي على الحاضر والتخطيط للمستقبل.

- البعد المكاني: العلاقات المتبادلة في العالم بين الدول والشعوب.

- بعد القضايا والمسائل الهامة في العالم وتشابكها.

- البعد الذاتي: تأثير الأبعاد الثلاثة على الإنسان وتفاعله معها.

فالإنسان في ممارسته للحياة ينبغي أن يجعل فكره في اتجاهين أو بعدين:

- البعد التاريخي: وهو في ذاك يتقيد بالماضي، فيتأمل أحداثه وتفاعلاته ويعتبر بعبره.

- البعد الحاضر: الذي يستطيع من خلاله أن يتجاوب مع المشكلات والأزمات التي يواجهها، أما أسلوب عرض الأحداث التاريخية في المنهاج فقد تم من خلال الجمع بين الأسلوب المقطعي والموضوعاتي مع اعتبار الترتيب الكرونولوجي إطارا يضمهما، بالتركيز على التاريخ الوطني.

- برامج مادة التاريخ في الطور المتوسط

1- برنامج مادة التاريخ للسنة الأولى ثانوي

- المقطع التعلمي **1:** الوثائق التاريخية.

- الوضعية التعلمية **1:** التعرف على خطوات منهجية لدراسة الآثار.

- الوضعية التعلمية **2:** مواقع آثار الأنسان القديم وتصنيفها وفق معياري الزمان والمكان (ما قبل التاريخ - عصور).

- الوضعية التعلمية **3:** ربط العلاقة بين المخلفات الأثرية وخصوصية الفترة التي عاش فيها إنسان ما قبل التاريخ.

- وضعية الإدماج الكلي: زيارة ميدانية لمتحف أو لأحد المواقع الأثرية - عرض شريط فيديو حول تطور حياة الإنسان ما قبل التاريخ.

- المقطع التعلمي **2:** التاريخ الوطني.

- الوضعية التعلمية **1**: التعرف على الممالك في شمال إفريقيا ومجالاتها الجغرافية وتوحيد نوميديا.

- الوضعية التعلمية **2**: تطور الحضارة اللوبية والبونية والعلاقة بين منجزاتهما.

- الوضعية التعلمية **3**: الاحتلال الثلاثي ومقاومته (في جدول سياسة الرومنة - مقاومة الأمازيغ للاحتلال الثلاثي - ثورة تاكفاريناس - يوغرطة).

- وضعية الإدماج الكلي: المنجزات الحضارية في شمال إفريقيا وعاملا التأثير والتأثر ضرورة المحافظة على قيمة الموروث التاريخي الوطني.

- المقطع التعلمي **3**: التاريخ العام.

- الوضعية التعلمية **1**: يتعرف على مواقع ومواطن الحضارات القديمة وعوامل قيامها.

- الوضعية التعلمية **2**: منجزات الحضارات القديمة (بلاد الرافدين - المصرية - الاغريقية - الرومانية - القرطاجية...).

- الوضعية التعلمية **3**: إبراز عوامل التفاعل بين الحضارات القديمة والتأثير والتأثر المتبادل بين الحضارات.

- وضعية الإدماج الكلي: المواقع الأثرية.

- أهداف تدريس مادة التاريخ في السنة الأولى من التعليم المتوسط

- يهدف تدريس مادة التاريخ في السنة الأولى من التعليم المتوسط.
- ربط تطور معيشة إنسان ما قبل التاريخ ببيئته.
- الدقة في ضبط المجال الجغرافي للممالك المغربية.

- الاعتزاز بأبطال مقاومة الأمازيغ للاحتلال الثلاثي أمثال تاكفاريناس ويوغرطة.
- تقدير جهود الإنسان بصفة عامة والإنسان الجزائري بصفة خاصة في بناء الحضارة.
- ترسيخ قيمة الانتماء إلى الوطن والتضحية من أجله.

2- برنامج مادة التاريخ للسنة الثانية من التعليم المتوسط

تم انتقاء الوحدات التعلمية على أساس الجمع بين مدخل التتابع الزمني الدي يقوم على فكرة الكرونولوجيا الدي يعني تقسيم الزمن إلى عصور وفترات تاريخية، وترتيبها وفقا لتسلسلها الزمني بهدف إكساب المتعلم بعض الحقائق التاريخية المهمة إلى جانب تنمية الحاسة الزمنية (التموقع في الزمان).

وسنتطرق إلى الوحدات التعلمية المقترحة ضمن منهاج التاريخ للسنة الثانية من التعليم المتوسط تتمثل فيما يلي:

- المقطع التعلمي **1**: الوثائق التاريخية.

- الوضعية التعلمية **1**: الخطوات المنهجية لدراسة الوثيقة التاريخية.

- الوضعية التعلمية **2**: ميادين تحول المجتمع الإسلامي منذ الهجرة الى المدينة المنورة (سياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - العسكرية).

- الوضعية التعلمية **3**: استخلاص العلاقة بين التحولات السياسية والإدارية بالتطور الحضاري في الدولة الإسلامية منذ الهجرة إلى المدينة المنورة.

- وضعية الإدماج الكلي: يبرز هذه التحولات في جدول.

- المقطع التعلمي **2**: التاريخ الوطني.

- الوضعية التعلمية **1**: الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الإسلامي.

- الوضعية التعلمية **2**: الدويلات الإسلامية في الجزائر وبلاد المغرب الإسلامي (الدويلات المستقلة في الجزائر الرستمية - الحمادية - الزيانية - الدولة الموحدية - المرابطية).

- الوضعية التعلمية **3**: انعكاسات تراجع السيادة الإسلامية على الأندلس (التحرشات الإسبانية - مواجهة الجزائريين والمغاربة للغزو الأوروبي).

- وضعية الإدماج الكلي: التحول الحاصل بعد الفتح ودور المغاربة في نشر الإسلام ومقاومة الغزو الأوروبي.

- المقطع التعلمي **3**: التاريخ العام.

- الوضعية التعلمية **1**: التعرف من خلال الخريطة على انتشار الإسلام في الشرق والغرب.

- الوضعية التعلمية **2**: تصنيف مظاهر الحضارة الإسلامية وفق مجالاتها.

- الوضعية التعلمية **3**: مظاهر تأثير الحضارة الإسلامية في أوروبا والعالم.

- وضعية الإدماج الكلي: الفتوحات الإسلامية ومظاهرها وتأثيرها على أوروبا والعالم.

- يهدف تدريس مادة التاريخ في السنة الثانية من التعليم المتوسط إلى:

- التعرف واستخلاص الأحداث التاريخية الفاعلة في مختلف أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مجالا وزمانا في التحول الحضاري الإسلامي.

- تنمية المهارات العقلية للمستويات العليا مثل التحليل، التعليل، الربط، واستخلاص التحولات في المجتمع الإسلامي.

- الوقوف على المحطات الكبرى من تاريخ الجزائر منذ الفتح الإسلامي الى الغزو الإسباني والبرتغالي للمدن الساحلية.

3- برنامج مادة التاريخ للسنة الثالثة من التعليم المتوسط

إن منهاج التاريخ للسنة الثالثة من التعليم المتوسط هو استمرار لمناهج التعليم السابقة لتدعيم وتعميق ما تم بناؤه واكتسابه من مفاهيم المادة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية، والعسكرية.

يحتوي منهاج التاريخ للسنة الثالثة من التعليم وحدات تعلمية تتمثل فيما يلي:

- المقطع التعلمي **1**: الوثائق التاريخية.

- الوضعية التعلمية **1**: التعرف على الخطوات المنهجية لدراسة الخريطة التاريخية وأهمتها.

- الوضعية التعلمية **2**: نشأة الدولة العثمانية ومراحل تطورها وتوسعها في أوروبا والمشرق وإعلان الخلافة.

- الوضعية التعلمية **3**: العلاقات الخارجية للدولة العثمانية.

- وضعية الإدماج الكلي: مراحل تطور الدولة العثمانية وأثرها على الجزائر.

- المقطع التعلمي **2**: التاريخ الوطني.

- الوضعية التعلمية **1**: التعرف على التنظيم السياسي والإداري للدولة الجزائرية الحديثة (دار السلطان - البايلرباي - الباشا - الأغا - بايللك الغرب...).

- الوضعية التعلمية **2**: استنتاج دور الأسطول والبحرية الجزائرية في حوض البحر المتوسط.

- الوضعية التعلمية **3**: مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها الخارجية.

- وضعية الإدماج الكلي: بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة وفرض سيادتها على حوض المتوسط.

- المقطع التعلمي **3**: التاريخ العام.

- الوضعية التعلمية **1:** مفهوم النهضة الأوروبية وعوامل قيامها ومظاهرها.

- الوضعية التعلمية **2:** أثر الحضارة الإسلامية في قيام النهضة الأوروبية.

- الوضعية التعلمية **3:** اختلال التوازن بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي.

- وضعية الإدماج الكلي: مساهمة الحضارة الإسلامية في قيام النهضة اختلال التوازن بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي وانعكاساته على العالم الإسلامي.

- أهداف تدريس مادة التاريخ في السنة الثالثة من التعليم المتوسط

- التعرف على مؤسسات الدولة الجزائرية.

- تحليل عناصر بناء الدولة الجزائرية الحديثة ذات السيادة الكاملة.

- إبراز مظاهر قوتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- دور الأسطول والبحرية الجزائرية.

- طبيعة العلاقات الجزائرية الخارجية وسيادتها على حوض المتوسط.

4- برنامج مادة التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط

يحتوي منهاج التاريخ للسنة الرابعة من التعليم المتوسط وحدات تعلمية تتمثل فيما يلي:

- المقطع التعلمي **1:** الوثائق التاريخية.

- الوضعية التعلمية **1:** التعرف على الوثائق التاريخية.

- الوضعية التعلمية **2:** دراسة تحليلية لرسالة بولينياك (مبررات بولينياك لاحتلال الجزائر الدوافع الحقيقة للاحتلال الفرنسي للجزائر).

- الوضعية التعلمية **3:** مقتطف من وثيقة نداء أول نوفمبر لشرح دلالة الحدث.

- وضعية الإدماج الكلي: دراسة وتحليل رسالة الأمير خالد الى الرئيس الأمريكي وودرو ولسن.

- المقطع التعلمي **2**: التاريخ الوطني **1830-1953**.

- الوضعية التعلمية **1**: الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة **1830-1953**.

(الاحتلال - المقاومة - السياسة الاستعمارية - الحركة الوطنية واتجاهاتها **1919-1953**).

- الوضعية التعلمية **2**: تحليل ظروف وأسباب اندلاع الثورة التحريرية **1954** (من البيان).

- الوضعية التعلمية **3**: يقيم مراحل ثورة نوفمبر **1954** وخصوصيات كل منها مع أبرز بطولات الشعب الجزائري والإشادة بمآثر الثورة لاسترجاع السيادة الوطنية.

- وضعية الإدماج الكلي: الانتصارات التي حققتها الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي - ثمن الحرية.

- المقطع التعلمي **2**: التاريخ العام.

- الوضعية التعلمية **1**: التعرف على بؤر التوتر وأبعادها.

- الوضعية التعلمية **2**: أبعاد الصراع في بؤر التوتر في العالم (القضية الفلسطينية).

- الوضعية التعلمية **3**: تأكيد المواقف المبدئية للدولة الجزائرية لمساندة للقضايا العادلة في العالم (أسس ومبادئ السياسة الخارجية).

- وضعية الإدماج الكلي: مواقف الجزائر من قضية الصحراء في تقرير مصيرها.

- أهداف تدريس مادة التاريخ في السنة الرابعة من التعليم المتوسط

- التعرف على أنواع الوثائق التاريخية وأهمتها (من نماذج لتاريخ الوطني).

- تمثل القيم الوطنية من خلال دراسة وثائق التاريخ الوطني.

- التمكن من تحديد مراحل الاحتلال وسياسته.

- القدرة على التمييز بين أساليب المقاومة الوطنية.

- التمكن من تقييم مراحل الثورة التحريرية بما يعزز الإشادة بالبطولات والمآثر.

- التمكن من تقييم موقف الجزائر المساند للقضايا العادلة.

- غرس الحس الوطني وقيمه والقيم الإنسانية. إن منهاج التاريخ في السنة الرابعة من التعليم المتوسط استمرار لمناهج التعليم السابقة (الأولى، الثانية، الثالثة) لتدعيم وتعميق ما تم بناؤه واكتسابه من مفاهيم الزمان ومفاهيم المادة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية والعسكرية.

والمرحلة التاريخية التي ستدرس في السنة الرابعة من التعليم المتوسط هي المرحلة الحديثة والمعاصرة والتي تمتد من **1870**م إلى وقتنا الحاضر. وقد اعتمدت المعايير الآتية في اختيار محتويات المنهاج:

- الأهداف العامة لتدريس التاريخ.
- قابلية وميول التلاميذ في المراحل الدراسية المختلفة.
- طبيعة الأحداث التاريخية.

أمّا أسلوب عرض الأحداث التاريخية في المنهاج فقد تم من خلال الجمع بين الأسلوب المقطعي ولموضوعاتي مع اعتبار الأسلوب الكرونولوجي إطارا يضمهما.

- التاريخ الوطني المدرسي بمقاربة كمية في الطور المتوسط

- حصة تاريخ الجزائر في الكتاب المدرسي الطور المتوسط

السنة	عدد صفحات الكتاب	عدد صفحات تاريخ الجزائر	النسبة %
الأولى متوسط	**175**ص	**65**ص	**%37.14**
الثانية متوسط	**127**ص	**47**ص	**%37.00**
الثالثة متوسط	**127**ص	**40**ص	**%31.49**
الرابعة متوسط	**175**ص	**160**ص	**%91.42**

- حصة التاريخ الوطني في الكتاب المدرسي لسنة الرابعة متوسط

السنة	عدد صفحات الكتاب	عدد صفحات تاريخ الجزائر	النسبة %
حصة التاريخ الوطني	**175**ص	**160**ص	**%91.42**
حصة فترة الاحتلال	**175**ص	**17**ص	**%09.65**
حصة الحركة الوطنية	**175**ص	**38**ص	**%21.59**
حصة ثورة التحرير	**175**ص	**105**ص	**%59.65**

- التاريخ الوطني من حيث المحتوى في الرامج الجزائرية وفي الكتاب المدرسي الطور المتوسط

- التاريخ المدرسي للسنة الأولى متوسط: تناول فترات عصور ما قبل التاريخ، الكيانات السياسية في شمال إفريقيا منها:

- نوميديا الغربية (الماسيسيل) بقيادة سيفاكس وسط وغرب الجزائر إلى حوالي **220** ق.م.

- نوميديا الشرقية (الماسيل) بقيادة ماسينيسا من **220** ق.م الى **203** ق.م بعدما استولى عليها سيفاكس وضمها لمملكته من الوادي الكبير إلى واد ملوية، ثم تولاها ماسينيسا سنة **148** ق0م وبنا مملكة قوية.

- الاحتلال الروماني **164** ق.م الى **430**م.

- الاحتلال الوندالي **429**م إلى **534**م.

- الاحتلال البيزنطي **534**م إلى **647**م.

- التاريخ المدرسي للسنة الثانية متوسط: تناول البرنامج العصر الوسيط بالنسبة لتاريخ الوطني من مراعاة التسلسل الزمني من الأولى متوسط الى الثانية متوسط. منها:

- مراحل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب من **22**ه/**643**م إلى **86**ه/**705**م.

- الفتح في المغرب الأوسط (الجزائر) **50**ه/**675**م بقيادة أبو المهاجر وصولا إلى تلمسان.

- تأسيس الدولة الرستمية على يد عبد الرحمان بن رستم **160**ه/**776**م بتيهرت أول دولة إسلامية مستقلة إلى سقوطها على يد الفاطميين **296**ه/**909**م.

- الدولة الزيرية **362**ه/**997**م.

- الدولة الحمادية **405**ه/**1014**م إلى **1153**م تأسست على يد على بن حماد بن بلكين بن زيري عاصمتها بجاية.

- الدولة الموحدية على يد عبد المؤمن بن على الكومي الندرومي.

- الدولة الزيانية على يد يغمراسن بن زيان بن ثابت بن عبد الواد عاصمتها تلمسان (وقبلها عرفت دولة بني عبد الواد إلى غاية **1337**م).

- التاريخ المدرسي للسنة الثالثة متوسط: تناول البرنامج الجزائر في العصر الحديث، من مطلع القرن **16**م تناول محطات رئيسية من التاريخ الوطني منها:

- الاحتلال الاسباني للمدن الساحلية الجزائرية من **1505**م المرسى الكبير ووهران وارزيو **1509**م ومستغانم وتنس ودلس وشرشال **1510**م والعاصمة وبجاية والاستنجاد بالإخوة بربروس (خير الدين وعروج).

- التحاق الجزائر بالدولة العثمانية **1518**م.

- مراحل الحكم العثماني في الجزائر (البايلربايات **1518-1588**م والباشوات **1588-1659**م والأغاوات من **1659-1671**م وحكم الدايات **1671-1830**م) مع التنظيم الإداري للجزائر.

- دور الأسطول والبحرية الجزائرية في حوض المتوسط.

- مظاهر قوة الدولة الجزائرية وسيادتها.

- مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها الخارجية.

التاريخ المدرسي للسنة الرابعة متوسط: تناول البرنامج هذا المستوى الرابع الإشهادي للطور المتوسط تاريخ الجزائر المعاصر، من **1830**م إلى **1953**م في محطات رئيسية من التاريخ الوطني من فترة الاحتلال الفرنسي إلى الثورة التحريرية الكبرى **1962**م وتجاوزتها إلى الاختيارات الكبرى لإعادة بناء الدولة الجزائرية كما كان للتاريخ الوطني الحظ الأوفر في الوحدة التعليمية الثالثة دور الجزائر في القضايا الدولية العادلة نذكر العناصر الرئيسية منها:

- الوحدة الأولى رسالة بولينياك الاحتلال الفرنسي للجزائر.

- الاحتلال الفرنسي للجزائر **1830**م.

- السياسة الاستعمارية الفرنسية للجزائر (سياسة الإدماج - مصادرة الأراضي - سياسة الاستيطان - سياسة التنصير - سياسة الفرنسة - مرحلة الحكم العسكري **1830-1870**م...).

- المقاومة الوطنية (أ/ المقاومة المسلحة، ب/ المقاومة السياسية والفكرية عوامل المقاومة، رد فعل الاستعماري اتجاه المقاومة...).

- مسار الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية (بيان فيفري **1943**م - مجازر **08** ماي **1945**م - إعادة بناء الحركة الوطنية **1945**م إلى **1953**م - القانون الخاص **1947**م - المنظمة الخاصة **1947**م).

- الظروف السياسية العامة قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

- التحضير للثورة التحريرية الكبرى **1954**م - بيان أول نوفمبر **1954**م - اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر - المناطق العسكرية وقيادتها - ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة التحريرية وطنيا وفرنسيا إعلاميا ودبلوماسيا وعسكريا - ردود فعل الرأي العام الدولي).

- هجوم الشمال القسنطيني **20** أوت **1955**م (ظروفه - أهدافه-انعكاساته على الثورة وعلى الاستعمار).

- مؤتمر الصومام ومرحلة التنظيم المؤسساتي **20** أوت **1956**م ظروفه - مخرجاته العسكرية والسياسية - تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - التنظيم الجماهيري - القرصنة الجوية **22** أكتوبر **1956**م).

- المخططات الاستعمارية (القمعية عسكريا - الاغرائية اقتصاديا واجتماعيا - مشاريع تقسيم الشمال الجزائري وفصل الصحراء).

- الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية.

- المفاوضات واستعادة السيادة وقيام الجمهورية الجزائرية.

- الاختيارات الكبرى لإعادة بناء الدولة الجزائرية (على الصعيد الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا - على الصعيد الخارجي المبادئ السياسة الخارجية...).

- تأكيد المواقف المبدئية للدولة الجزائرية لمساندة القضايا العادلة في العالم (القضية الفلسطينية - والصحراء الغربية).

إن القانون التوجيهي للتربية الوطنية والمرجعية العامة للمناهج يؤكدان على تخصيص مكانة مرموقة للتاريخ الوطني لأنه الوعاء الدي نشأت فيه الهوية الجزائرية، حضي تاريخ الحركة السياسية وتاريخ ثورة التحرير بعناية لأنه الحدث المؤسس الدي أفضى إلى استعادة السيادة الوطنية ومهد لبناء الدولة الجزائرية المعاصرة، الجزائرية الحديثة بعناية في النظام التربوي الجديد.

غير أن نسبة **91.42**% و**160** صفحة تاريخ وطني من مجموع **175** صفحة من الكتاب المدرسي للسنة الرابعة متوسط ترمز إلى مبالغة في تقييم مكانة التاريخ الوطني بالنسبة للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، نظرا لكثافة البرنامج مقابل الحجم الساعي المخصص للمادة، من جهة ومن جهة أخرى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفئة العمرية لهذا المستوى، الكثير من الأحداث تفوق التمثلات التاريخية والقدرة الاستيعابية، مع عدم التقييد بالإطار الزمني المقرر لهذا المستوى في المقطع التعلمي الثاني من المفروض **1830**م إلى **1953**م إلا أن الكتاب المدرسي يتناول أحداث التاريخ الوطني **1989**م وهذا ما يتناوله المتعلم في الصف الدراسي وفي مواضيع الامتحان الإشهادي. نهيك عن طرق وأساليب تدريس المادة التي تعتمد في غالبيتها الأساليب السردية في ظل نقص وأحيانا غياب الوسائل الحديثة التي تشد الانتباه وتزيد التشويق للمادة التاريخية ولاسيما الخرجات الميدانية إلى المتاحف الوطنية.

في حين نسبة تناول التاريخ الوطني بالنسبة لبقية المستويات في الطور المتوسط فيها اعتدال من حيث المحتوى بنسب مقبولة **37.14**% بالنسبة للسنة الأولى و**37.00**% بالنسبة للسنة الثانية و**31.49**%.

بالنسبة لثالثة متوسط كما رعي الترتيب الكرونولوجي للفترات التاريخية من القديم الى الوسيط الى التاريخ الحديث من تاريخ الجزائر بكم معرفي ومهاري يتلاءم مع قدرات المتعلمين. يتفادى هذا الطرح التجزئة الحالية التي تقع على الفعل التعليمي التعلمي باعتباره كما لا متناهيا من المسرورات المترابطة والمتداخلة والمنسجمة فيما بينها.

على أية حال فالمرجعية العامة للمناهج تنص على: "لابد أن يقدر المتعلم مكانة الجزائر في التاريخ العالمي دون مبالغة ولا انتقاص".

ويعود هذا الاهتمام الكبير بالتاريخ الوطني الجزائري لأنه ذاكرة أمة وتاريخ شعب، فالأمة الجزائرية صنعت أمجادا تاريخية كبرى في مجالات عدة، وللتاريخ دور كبير في بناء الأمة والحفاظ عليها وتمتين وحدتها وتماسكها، فبتدريس التاريخ الوطني للتلميذ تترسخ الذاكرة التاريخية في ذهنه وتغرس فيه شعور الانتماء لأمة واحدة، ويشترك في دلك مع كل أبناء أمته الجزائرية مما يؤدي إلى التلاحم الشعبي.

- أهداف تدريس التاريخ الوطني

تعد منظومة التكوين من أهم المرجعيات الفاعلة والمساهمة في بناء النشء. وقد أشار إلى ذلك أحد المستشرقين الفرنسيين من بينهم جوزيف ديبارمي "أن نمو الوعي الوطني وانتشاره بين الجزائريين مستمد من منظومة التكوين ومن مدارس التعليم التي أسستها الحركات السياسية، ويقصد بذلك المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبذلك أوجد هذا التعليم جيلا جزائريا محصنا بالقيم الوطنية، وأقل ما يقال عنه أنه رفض الخضوع والامتثال لسياسة المسخ الاستعمارية، وتصدى لمعاول الهدم التي انتهجتها الإدارة الفرنسية.

ومن هذا المنطلق نستخلص الأهداف التي سطرتها المنظومة التربوية لتدريس التاريخ الوطني.

- غايات المدرسة الجزائرية

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر **1954** ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- ارساء ركائز التمسك بالسلم والديمقراطية، والتفتح على العالمية والرقي والمعاصرة.

- أسس المدرسة الجزائرية

- المادة الأولى: يهدف هذا القانون التوجيهي إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية.

- المادة الثانية: تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائر، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، متفتح على الحضارة العالمية.

القانون التوجيهي للتربية الوطنية **2008**م

وفي الأخير يمكن أن نلخص ما ذكرناه بقول مالك بن نبي عن دور التاريخ في: "إن الطبيعة توجد النوع، ولكن التاريخ يصنع المجتمع وهدف الطبيعة هو مجرد المحافظة على البقاء، بينما غاية التاريخ أن يسير بركب التقدم نحو شكل الحياة الراقية وهو ما يطلق عليه اسم الحضارة".

التـاريخ الوطني في المنظومة التربوية

الأستـاذ: بوشنـافي محمد
جـامعة جيلالي ليـابس - سيدي بلعبـاس

أولت الدولة الجزائرية تاريخنا الوطني أهمية خاصة منذ الحصول على الاستقلال، وهذا نتيجة معاناة طويلة من استعمار سعى جاهدا إلى طمس الشخصية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري وسلخه عن مقوماته من خلال تزوير تاريخنا، حيث أوكل هذه المهمة إلى جماعة من المؤرخين والمستشرقين الذين درسوا كل ما يتعلق بالجزائر وسكانها وأنتجوا كما هائلا من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالجزائر ومجتمعها، إن هذا السعي الفرنسي لتزوير تاريخنا قابله ردود أفعال من قبل الجزائريين الذين أنتجوا لنا دراسات حاولوا من خلالها إبراز عمق تاريخ الجزائر والذي يمتد إلى فترة ما قبل التاريخ، وربما كان أقدم من تاريخ فرنسا، وفي هذا المجال يمكن ذكر الدكتور محمد بن شنب[1] الذي كان له فضل في إحياء الكثير من تراثنا المخطوط، وقد نذكر في هذا الإطار ما يلي:

- تحقيقه لمخطوط نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب لابن عمار أبو العباس سيدي أحمد في عام **1902**.

- تحقيقه لمخطوط نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار للحسين بن محمد الورثلاني في عام **1908**.

- تحقيقه لمخطوط البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان لابن مريم المليتي التلمساني أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد في عام **1908**.

وإلى جانب ابن شنب برز كتاب آخرون حملوا على عاتقهم مسؤولية كتابة تاريخ الجزائر في تلك الحقبة العويصة من تاريخنا، ومن هؤلاء المرحوم مبارك الميلي الذي ألف مؤلفا سماه تاريخ الجزائر في القديم والحديث، وهناك المرحوم عبد الرحمن الجيلالي الذي ألف مؤلفه المتكون من أربعة مجلدات وسماه "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" وعاصره المرحوم أحمد توفيق المدني الذي كان الأكثر إنتاجا آنذاك.

وبعد الاستقلال برزت مدرسة تاريخية جزائرية حملت على عاتقها إعادة كتابة التاريخ الوطني بمنظور جزائري بعيدا عن تأثيرات الكتابات الفرنسية، كما عملت الدولة آنذاك على تكوين أساتذة في تخصص التاريخ للتدريس بمختلف أطوار المنظومة التربوية، حيث كانت أول دفعة بجامعة الجزائر خلال الموسم الجامعي **1962-1963** ولغة التدريس كانت اللغة الفرنسية، وفيما بعد تم فتح قسم معرب، كما تم فتح معهدين لتدريس التاريخ بجامعة وهران وقسنطينة، مما ساهم في تزايد عدد الأساتذة والذين كان لهم دور كبير في تدعيم المنظومة التربوية بإطارات جزائرية بعدما كان يعتمد على كفاءات أجنبية من البلدان المشرقية.

إن ما يهمنا في هذا الإطار مكانة التاريخ الوطني في المنظومة التربوية التي أولته الدولة الجزائرية أهمية خاصة منذ استرجاع السيادة الوطنية يوم **5** جويلية **1962** وإلى غاية يومنا هذا، لقد أصبح التاريخ الوطني يدرس في كل مراحل المنظومة التربوية، من الابتدائي إلى المتوسط -الأساسي سابقا- إلى المرحلة الثانوية التي ستتوج بشهادة البكالوريا ثم الالتحاق بالتعليم العالي. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة أن تدريس التاريخ الوطني له أهداف وغايات تربوية ووطنية، باعتبار أن التاريخ يشكل جزءا من السيادة الوطنية التي حاولت فرنسا السطو عليه وتدليسه أثناء الاحتلال **1830-1962** وحتى بعده من خلال محاولة تبييض صورة المستعمر وتبرير تواجدها في الجزائر، وبالخصوص من خلال قانون **23** فبراير **2005** الذي جاء ليمجد الاستعمار الفرنسي[2]، كما أكد السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية مرارا على أهمية كتابة التاريخ وتلقينه للأجيال الصاعدة، ومن

ذلك مثلا ما ورد في الرسالة التي بعثها إلى الشعب الجزائري بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المصادف ليوم **8** ماي **2021** ومما جاء في الرسالة حول هذا الموضوع "... وقد تجلى ذلك في التعديل الدستوري الجديد الذي كرس بيان أول نوفمبر **1954**، وأكد على احترام رموز الثورة التحريرية وترقية كتابة التاريخ الوطني وتعليمه للناشئة وذلك تأكيدا للدور الاستراتيجي للذاكرة الوطنية في تنمية الشعور الوطني والحس المدني وتقوية روابط الانتماء والاعتزاز بأمجاد الوطن".

أ- مقررات برنامج التاريخ الوطني في المنظومة التربوية

منذ بداية الموسم الدراسي **2003- 2004** أقرت وزارة التربية الوطنية نظام المقاربة بالكفاءات كنظام تربوي بيداغوجي والذي حل محل الأهداف الإجرائية، وهكذا تم التراجع عن المدرسة السلوكية وحل محلها المقاربة بالكفاءات، لقد أدى هذا التحول إلى تطور في الوثائق المرجعية المدرسية فحل المنهاج في مكان البرنامج، فالمنهاج يعتبر أكثر شمولية وبالتالي مردوده التربوي يكون أشمل وأكثر فائدة[4]، كما أن الغاية من نظام الكفاءات دفع التلميذ إلى القيام بعدة مهام تعليمية في نفس الوقت، فهو يتعلم ويفكر ويستنتج، وبالتالي فإن المقاربة بالكفاءات تقوم على الأهداف التالية[3]:

- اعتماد مبدأ التعلم والتكوين
- تحويل المكتسبات النظرية إلى نفعية
- ربط عملية التعلم بالواقع المعيش
- التخلي عن مفهوم البرنامج إلى مفهوم المنهاج
- التخفيف من محتوى المقرر الوزاري

يؤكد المنهاج الموضوع من قبل وزارة التربية الوطنية لعام **2005** على الأهمية القصوى التي لابد أن تخصص للتاريخ الوطني "باعتباره بوتقة انصهار الهوية الجزائرية وإطار تطور الأمة"، فالتاريخ من هذا المنطلق يشكل الحصن المنيع الذي يحمي أجيالنا المستقبلية من التأثيرات السلبية

التي قد تهدد الوحدة الوطنية ومقومات الأمة وثوابتها، ومن هذا المنطلق يتوخى تدريس التاريخ الأهداف التالية[4]:

- معرفة التاريخ الوطني بكل مراحله ودون تفضيل مرحلة على أخرى.

- الاهتمام بتاريخ الجزائر في إطاره المغاربي والإسلامي والإفريقي ثم العالمي.

- التأكيد على فاعلية الجزائر في التاريخ العالمي.

- التعرف على الحضارات التي مرت بها الجزائر منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا.

لابد من الإشارة أن اهتمام الدولة الجزائرية بتدريس التاريخ عامة والتاريخ الوطني خاصة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات والتي تنصب في تكوين ذلك المواطن الصالح المعتز بمقوماته ورموزه الوطنية، فيسعى جاهدا إلى إبقائها والدفاع عنها إذا استلزم الأمر ذلك، ونعني بذلك: الإسلام، العربية والأمازيغية، يضاف إلى ذلك خلق نشء محب لوطنه ومعتز بالانتماء إليه متعلق بوحدته الوطنية وبوحدة ترابه، كما يهدف إلى جعله مطلعا على التحولات الكبرى التي طرأت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وبالتالي استيعاب الواقع الحالي والتطلع إلى بناء المستقبل.

يتدرج التلميذ في دراسة التاريخ الوطني من عصور ما قبل التاريخ مرورا بالفترة القديمة ثم العصر الوسيط فالعصر الحديث ثم مجيء الاحتلال الفرنسي والمقاومات التي قادها الشعب الجزائري سواء المسلحة أو السياسية، لتتوج هذه الفترة بالثورة الجزائرية التي أنهت الوجود الاستعماري، ثم يدرس دور الجزائر بعد الاستقلال في دعم الحركات التحررية، والتي شكلت مبدأ ثابتا في السياسة الخارجية للجزائر إلى غاية يومنا هذا.

1- المرحلة الابتدائية: وعند توزيع هذا البرنامج على مراحل المنظومة التربوية، فإن التلميذ يبدأ في دراسة التاريخ الوطني منذ السنة الثالثة ابتدائي، ويتدرج البرنامج وفق ما يلي[5]:

- السنة الثالثة ابتدائي: يدرس التلميذ التاريخ المحلي حيث يهدف المنهاج إلى دفع التلميذ للتعرف على منطقته وولايته عبر التاريخ.

- السنة الرابعة: يدرس التلميذ فترة طويلة من تاريخ الجزائر كالآتي:

- الجزائر في ما قبل التاريخ والعصر القديم.
- الجزائر في العصر الوسيط.
- الجزائر في العصر الحديث.

- السنة الخامسة: وخصصت للفترة الممتدة من سنة **1830** إلى غاية ما بعد حصول الجزائر على استقلالها الوطني، ونحصر مضمون المنهاج فيما يلي:

- الاستعمار الفرنسي وسياسته في الجزائر.
- المقاومة الوطنية من أجل تحرير الجزائر.
- استعادة السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

2- مرحلة التعليم المتوسط

- السنة الأولى متوسط: حددت وزارة التربية الوطنية الأهداف المتوخاة من تدريس التاريخ في هذه السنة فيما يلي[6]:

- معرفة أساليب حياة إنسان ما قبل التاريخ اعتمادا على مخلفاته الأثرية.

- اكتشاف أهم الحضارات القديمة وإدراك تنوعها ومظاهر تطورها.

- الاطلاع على تاريخ المغرب القديم وإدراك خصائص وثراء حضارته.

- إدراك تفاعل الإنسان المغربي مع الحضارات الوافدة إليه ومساهمته فيها.

- التمرس على اكتشاف المعرفة التاريخية من خلال المستندات (شواهد أثرية، نصوص، دراسات، أشرطة).

- التعود على استعمال أدوات المؤرخ في إعادة تصور الوقائع التاريخية وأخذ العبرة منها.

- السنة الثانية[7]:

- معرفة الخصائص العامة لحضارات ما قبل التاريخ والروابط التي تجمعها.

- بناء تصور سليم ومؤسس عن نشأة الحضارة الإسلامية وتطورها.

- الكشف عن العوامل المساعدة على انتشار الإسلام ومدى مساهمة سكان بلاد المغرب في تبليغه الرسالة في أوربا وأعماق الصحراء الإفريقية (بلاد السودان).

- تتبع مراحل تطور المغرب الإسلامي وشموخ معالمه الحضارية.

- التمرن على استخدام المصادر التاريخية وانتقاء المعلومات اللازمة للبحث.

- التعود على استعمال أدوات المؤرخ في إعادة تصور الوقائع التاريخية وأخذ العبرة منها.

- الاعتزاز بالحضارة الإسلامية وإسهامات الإنسان الجزائري في بنائها.

- فهم حركة التطور التاريخي واستنتاج سنن التغيير وفق معالم زمنية ومكانية محددة.

- السنة الثالثة[8]:

- ضبط الفترات التاريخية الكبرى التي تمت دراستها، بتوقيع أهم فواصلها على خط زمني يساعد على وضع الموضوع المقرر داخل إطاره الزمني تحكمه معالم بارزة وتوجهه في مجال المعلوم.

- تعزيز معلومات التلميذ التاريخية بحقائق ووقائع حول الغزو المغولي والحروب الصليبية، ونهاية الدولتين العباسية والموحدية وما نتج عن ذلك من تغيير في خريطة العالم الإسلامي وفي علاقته بالغرب المسيحي.

- معرفة أثر المنتوج الحضاري الإسلامي في النهضة الأوربية، وسبل الاستفادة والاقتباس منه وطرق تطوير هذا التراث، وما تبع ذلك من تغيير في جميع مظاهر الحياة ومن تحول على مستوى الإنسانية جمعاء.

- الاطلاع على المفاهيم التاريخية الجديدة التي أفرزتها نتائج الكشوفات الجغرافية والتطورات التي اتبعتها نتيجة ما أحدثته من تغيرات على خريطة العالم.

- إدراك العلاقة بين مفاهيم تاريخية محورية كالوحدة والقوة والتفكك والأطماع من خلال تتبع تاريخ المغرب منذ الانقسامات السياسية إلى غاية نشأة الدولة الجزائرية الحديثة.

- اكتساب التلميذ معلومات حول الامتداد العثماني وما نتج عن ذلك من تغير في العالقات المتوسطية، والقدرة على الفهم السليم للصراع البحري والغزو الإسباني والبرتغالي.

- اكتشاف حلقات الاحتلال الفرنسي للجزائر، وإبراز دور المقاومة الشعبية في تجسيد معاني البطولة والتضحية من أجل الوطن واعتبارها مثالا لاعتزاز بمقومات أمته وواجب الدفاع عنها.

- الاستعمال الأوفى للمعينات (صور، نصوص، خرائط...) وتوظيفها كوثائق شاهدة تنقلنا من موضوع التاريخ إلى المعرفة التاريخية، وجعلها من صميم المادة التي لا يتم العمل إلا بها.

- تعويد التلاميذ على التعبير الشفهي والكتابي باستخدام مفردات سليمة المعنى والدلالة في تفسيرهم للمفاهيم التاريخية المدروسة وجعلها من الأساسيات التي تختم بها مرحلة الدعم والتعمق (الدورة المركزية في التعليم المتوسط).

- السنة الرابعة[9]:

- تدعيم معرفة المتعلم حول المقاومة الشعبية المسلحة الاستعمار.

- معرفة السياسة الاستعمارية وأساليبها المختلفة لطمس الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها.

- إبراز جهود الشعب الجزائري واستماتته لصيانة مقومات شخصيته من الذوبان.

- تعزيز معارف المتعلم بحقائق وأحداث تاريخية تبرز المواقف الاستعمارية من الحركة الوطنية.

- تتبع مراحل الثورة التحريرية وانجازاتها وتجسيد مفهوم الواجب الوطني المتمثل في معاني البطولة والتضحية التي صنعها شهداؤها.

- تعميق معارف المتعلم حول الأساليب الاستعمارية لقمع الثورة التحريرية وما قابلها من صمود شعبي وطني.

- إدراك العلاقة بين المرجعية التاريخية الثورية (المواثيق) ومسار الجزائر السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

- معرفة الانتماءات الحضارية والجغرافية للجزائر من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وحضورها الدائم في المحافل الدولية.

- تفهم المتعلم وضعه في الزمان والمكان أين يعيش ملتمسا مؤشرات وإسهامات الماضي في تشكل الحاضر والتطلع نحو المستقبل أكثر قبولا وتطورا.

- تنمية القدرة على التفكير العلمي المنظم وربط النتائج بالأسباب وتحليلها ونقدها للوصول إلى الحقائق.

- الاستعمال الأوفى للوسائط التربوية بكل أشكالها وتوظيفها كوثائق شاهدة للوصول إلى المعرفة التاريخية وجعلها أساسا في المادة لا يتم العمل إلا بواسطتها.

3- المرحلة الثانوية: وعلى عكس المرحلتين السابقتين يجد التلميذ نفسه في المرحلة الثانوية أمام شعبتين، جذع مشترك علوم وتكنولوجيا وجذع مشترك آداب، وتندرج تحت هذين الجذعين مجموعة من التخصصات يوجه إليها التلميذ بعد الانتقال إلى السنة الثانية، وفي هذه المرحلة التي تمتد على ثلاث سنوات ينصب برنامج التاريخ على المرحلة الحديثة والمعاصرة من تاريخ الجزائر، حيث يدرس التلميذ تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ثم الاحتلال الفرنسي والمقاومة الجزائرية بشقيها، المسلحة والسياسية، وكذا السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين وبعدها يدرس الثورة الجزائرية ليختم البرنامج باستعادة السيادة الوطنية وبناء الدولة الجزائرية المستقلة وكذا دور الجزائر في دعم الحركات التحررية باعتباره مبدأ أساسي في السياسة الخارجية للبلاد[10].

نستخلص من قراءتنا لمضامين برنامج التاريخ في مراحله الثلاث أن واضعيه سعوا إلى جعل التلميذ يستوعب تاريخ بلاده عبر فتراته المتعاقبة بداية من عصر ما قبل التاريخ إلى وقتنا المعاصر، مع ملاحظة أن بعض فترات تاريخ الجزائر يعيد دراستها خلال مراحل التعليم، فتاريخ الجزائر القديم والوسيط يدرسه التلميذ في المرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط، في حين أن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يدرس في المراحل الثلاث –الابتدائي والمتوسط والثانوي-، ويبقى الاختلاف أن التلميذ يتعمق في دراسة هذه الحقب كلما تدرج في مراحل التعليم.

ب- الحجم الساعي

تطرح قضية الحجم الساعي المخصص لمادة التاريخ في المراحل التعليمية الثلاث إشكالية أخرى، من حيث تناسب هذا الحجم مع البرنامج السنوي لكل مستوى، وهنا لابد من الإشارة أن الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التربوية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا أولت هذه المسألة أهمية خاصة، حيث نلاحظ تضاعف الحجم الساعي لهذه المادة، ويمكننا تتبع الحجم الساعي من خلال ما يلي:

1- المرحلة الابتدائية: يدرس التلميذ التاريخ بشكل عام، والتاريخ الوطني بشكل خاص، حصة واحدة أسبوعيا تقدر بخمسة وأربعين دقيقة، بمجموع ثمانية وعشرين حصة وخمس حصص نشاط إدماجي.

2- المرحلة المتوسطة[11]:

	مجموع الساعات	نصيب التاريخ الوطني	النسبة المئوية
السنة الأولى متوسط	**28** ساعة	**12** ساعة	**%42,85**
السنة الثانية متوسط	**28** ساعة	**12** ساعة	**%42,85**
السنة الثالثة متوسط	**28** ساعة	**12** ساعة	**%42,85**
السنة الرابعة متوسط	**28** ساعة	**14** ساعة	**%50**

جدول رقم (1) يمثل نصيب التاريخ الوطني من الحجم الساعي في مرحلة التعليم المتوسط

نستخلص من الجدول السابق أن التوقيت المخصص لتدريس التاريخ الوطني من قبل وزارة التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة يأخذ نصيبا هاما من مجموع الحجم الساعي، وهذا يبرهن على الأهمية الخاصة التي توليها السلطات العليا للبلاد لهذا التخصص، والغاية الأسمى من ذلك بناء جيل معتز بإنجازات أسلافه ومتمسك بوطنه يدافع عنه ويحميه من كل ما يتهدده من أخطار، فنصف الحجم الساعي مخصص للتاريخ الوطني وهذا ما لم يكن معمولا به في البرامج السابقة لما قبل عام **2003**.

3- المرحلة الثانوية[12]:

	مجموع الدروس		عدد دروس التاريخ الوطني		النسبة المئوية	
	الآداب	العلوم	الآداب	العلوم	الآداب	العلوم
السنة الأولى	**56**	**28**	**18**	**9**	**32,14**	**32,14**
السنة الثانية	**56**	**29**	**18**	**13,5**	**32,14**	**46,55**
السنة الثالثة	**56**	**28**	**18**	**9**	**32,14**	**32,14**

جدول رقم (2) يمثل نصيب التاريخ الوطني من الحجم الساعي في مرحلة التعليم الثانوي.

ملاحظة: بالنسبة لشعبة اللغات، فإن التوقيت المخصص لمادة التاريخ هو نفسه المخصص لشعبة الآداب في السنة الأولى والثانية ثانوي، أما في السنة الثالثة فإن التوقيت يختلف، حيث يدرس التلميذ في هذه السنة أربعة وأربعين ساعة ونصف الساعة، منها ثلاثة عشرة ساعة ونصفا مخصصة للتاريخ الوطني.

أصبح التاريخ يدرج في امتحانات البكالوريا لكل الشعب بدون استثناء بعدما كان مقتصرا على الشعب الأدبية والتقني الاقتصادي، وهذا ما يبرهن على الأهمية التي أصبح يحتلها في المنظومة التربوية.

من خلال استقرائنا لمعطيات الجدول نتوصل إلى أن تاريخ الجزائر ينال النسبة الأكبر من منهاج التاريخ للسنوات المختلفة، وهذا نتاج الإصلاحات التي بادرت بها الوزارة الوصية خلال الموسم الدراسي **2003-2004**، حيث كان نصيب التاريخ الوطني قبل ذلك أقل بكثير مما عليه الحال

الآن، والجدول التالي يبين لنا نصيب التاريخ الوطني من مجموع البرنامج في المرحلة الثانوية قبل **2003** (**13** بوشنافي محمد، **167**):

	مجموع الدروس	عدد دروس التاريخ الوطني	النسبة المئوية
السنة الأولى ثانوي أدبي	**34**	**07**	**%58،20**
السنة الثانية ثانوي أدبي	**42**	**10**	**%80،23**
السنة الثالثة ثانوي أدبي	**34**	**13**	**%23،38**

جدول رقم (3) يوضح نسبة دروس التاريخ الوطني من مجموع دروس الشعب الأدبية للمرحلة الثانوية قبل سنة 2003.

ما هو نصيب الجانب التطبيقي –الوضعيات الإدماجية- من هذا الحجم الساعي؟

ما يجب الإشارة إليه أن الجانب التطبيقي يكتسي أهمية قصوى في منهاج التاريخ لكل المستويات، فمن خلاله يستطيع الأستاذ أن يحقق الغايات من الدرس التاريخي، وبالرجوع إلى مضامين برنامج التاريخ للمراحل المختلفة يمكننا أن نتبين أن واضعيه سعوا إلى تنويع النشاطات الإدماجية التي تمكن التلميذ من استيعاب الدرس، ففي السنة الأولى متوسط مثلا أين يدرس تاريخ الجزائر في المرحلة القديمة تم تخصيص نشاط ميداني يتمثل في زيارة المناطق الأثرية التي تبرز عراقة تاريخ الوطن في القدم، إضافة إلى استعمال الخرائط والنصوص التاريخية، أما في السنة الثانية فيتم تكليف التلميذ بإنجاز بحوث أو جمع صور تتعلق بالمدن الجزائرية أو المغربية عموما خلال الفترة الإسلامية، وفي السنة الثالثة يستعمل النصوص التاريخية والصور المتعلقة بالإيالة الجزائرية وسيادتها

على حوض البحر المتوسط، وفي السنة الرابعة، وهي آخر سنة في المرحلة المتوسطة، يستعين الأستاذ بالأشرطة الوثائقية أو الزيارات الميدانية، كالمتاحف والمعتقلات والمناطق التي جرت بها المعارك، وذلك بهدف إبراز مآثر الثورة الجزائرية وتضحيات أبطالها.

أما في المرحلة الثانوية والتي تمتد على ثلاث سنوات، فيدرس التلميذ في السنة الأولى تاريخ الجزائر الحديث من **1515** إلى **1830**، ولهذا تم تخصيص مجموعة من الأنشطة الإدماجية التي يكلف بها التلميذ من أجل استيعاب الدرس، ومنها تحليل النصوص التاريخية وجمع الصور التي تبرز عادات وتقاليد المجتمع الجزائري خلال تلك الحقبة التاريخية وكيفية استغلال النصوص التاريخية لفهم تطور العلاقات الجزائرية الأوربية، أما في السنة الثانية فيدرس التلميذ تاريخ الجزائر من **1830** إلى **1954**، أي مرحلة الاحتلال الفرنسي والمقاومة بشقيها المسلح والسياسي، ولهذا كلف بأنشطة إدماجية تشمل تتبع مراحل الاحتلال والغزو الفرنسي للجزائر وتقييم السياسة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، ثم ردود الأفعال الجزائرية على هذه السياسة، والتي تبرز في المقاومات الشعبية والكفاح السياسي من خلال الأحزاب والحركات السياسية، كما يكلف بالتحديد الجغرافي للمقاومات الشعبية على خريطة صماء للجزائر.

وفي السنة الثالثة يقوم التلميذ بمجموعة من الأنشطة تنحصر في تتبع أحداث هذه المرحلة كرونولوجيا من خلال وضع جدول زمني، كما يكلف بإنجاز مجموعة من المصطلحات تشمل الأعلام والتواريخ والأماكن وغيرها باعتبارها تدرج ضمن أسئلة امتحان البكالوريا، كما يتدرب على كتابة مقالة تاريخية ويدرس مواثيق الثورة الجزائرية ومشروع الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

وعموما فإن الوسائل التي يلجأ إليها المعلم والمتعلم للتدريس بالكفاءات عديدة ومتنوعة، فإلى جانب الوسائل التقليدية كالخرائط التاريخية والتمثيل البياني للإحصائيات والنصوص التاريخية ودراسة الأعلام، فقد يلجأ المدرس إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة كالرقمنة

والزيارات الميدانية للمواقع الأثرية وعرض الأشرطة الوثائقية، مما يجعل الدرس يخرج عن النمط التقليدي الممل القائم على الإلقاء والتلقين ويدفع بالتلميذ إلى التفاعل مع المادة التاريخية فيسهل عليه فهمها واستيعابها.

ج- الكتاب المدرسي

يشكل الكتاب المدرسي أهم وسيلة إيضاح يلجأ إليها الأستاذ لتحقيق الأهداف الإجرائية المتوخاة من الدرس، فعند الاطلاع على مضمونه نجده يتضمن سندات (خرائط، نصوص، تقويمات تشخيصية...) غايتها تحقيق خدمة الكفاءة المراد تحقيقها من الدرس وكذلك مراجعة المكتسبات القبلية من خلال تلك الأعمال الموجهة -أو الوضعيات الإدماجية- التي يكلف التلميذ بإنجازها. إن الكتاب المدرسي بمراحله المتعاقبة يتميز بثراء معرفي وبالتالي يساعد التلميذ على استنتاج الحقائق واتخاذ المواقف المناسبة المتوخاة من المنهاج المقرر من وزارة التربية الوطنية. كما يلاحظ أن مقاطع الوضعيات الواردة في الكتاب المدرسي لأي سنة من سنوات المنظومة التربوية تترابط وتتشابك مع المضامين المعرفية التي تعرضت لها الكتب السابقة، أي أن الأحداث التاريخية تتميز بالتسلسل والتتابع من سنة على أخرى، وهذا ما يمكن التلميذ من أخذ نظرة شاملة على تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى وقتنا الحالي. والجدول التالي يبين لنا عدد الصفحات التي احتوتها كتب التاريخ للسنوات السنة الخامسة ابتدائي والسنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي، وقد وقع اختيارنا على هذه السنوات لأنها ستتوج باجتياز امتحانات تقييم المكتسبات بالنسبة للسنة الخامسة، امتحان شهادة التعليم المتوسط بالنسبة للسنة الرابعة وامتحان شهادة البكالوريا بالنسبة للثالثة ثانوي[14]:

	عدد صفحات الكتاب	عدد صفحات تاريخ الجزائر	النسبة المئوية
السنة الخامسة ابتدائي	**95**	**80**	**21،84**

السنة الرابعة متوسط	175	136	71،77
السنة الثالثة ثانوي	235	81	4،34

جدول رقم (4) يمثل نصيب التاريخ الوطني في الكتاب المدرسي.

ملاحظة: اعتمدنا على الوحدات التي تتناول تاريخ الجزائر فقط، وأهملنا بعض الدروس التي تتعلق بالجزائر في إطارها الدولي والإقليمي، لأنه باحتسابها يصبح عدد الصفحات أكثر مما هو مسجل في الجدول؛ في حين يلاحظ أن نصيب التاريخ الوطني في الكتاب المدرسي في جميع مراحل المنظومة التربوية ينال النسبة الأكبر من مضمون الكتاب، وهذا يندرج ضمن السياسة الجديدة التي تبنتها الوزارة المعنية منذ الموسم الدراسي **2003-2004** -كما سبق التطرق إليه- ويلاحظ أنه تم مراعاة تسلسل وتدرج الأحداث مع الربط بينها اعتمادا على مجموعة من السندات التي تستغل في استخلاص الحقائق التاريخية، والغاية من ذلك جعل الكتاب أكثر جاذبية للمتعلم وتفادي السرد والحفظ الممل للأحداث، وبذلك يمتلك التلميذ ملكة التحليل والتركيب والاستنتاج، خاصة وأن الكتاب تضمن مجموعة متنوعة من السندات كالنصوص والصور والجداول والخرائط، وهذا ما يسهل على التلميذ تدعيم معارفه التاريخية، وخاصة ما تعلق بالتاريخ الوطني.

وخلاصة القول أن هناك جهودا معتبرة بذلت منذ الاستقلال من أجل إعطاء التاريخ الوطني المكانة التي يستحقها في برنامج المنظومة التربوية، غير أن ذلك يبقى غير كاف، فما زال التلميذ ينظر إلى هذه المادة على أنها مادة حفظ وسرد تخلو من التحليل والاستنتاج، كما أن طرق تدريسها لا تزال بدائية، رغم اعتماد طريقة المقاربة بالكفاءات التي تجعل التلميذ محور العملية التعليمية، وهذا يستوجب إعادة النظر جذريا في المناهج والمقررات وطرق التلقين وحتى الوسائل الإيضاحية المعتمدة من قبل المدرس لإيصال المعلومة إلى التلميذ، خاصة ونحن في زمن الرقمنة والتطور التكنولوجي.

- الهوامش

1- لمزيد من التوضيح حول هذه الشخصية ينظر، نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، الطبعة الثانية، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، **1980**، ص ص**189-190**.

2- لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى: القورصو محمد، "التاريخ، الذاكرة والسياسة: سطو فرنسا على التاريخ، حالة الجزائر (**1830-2009**)، **مجلة أفكار وآفاق**، جامعة الجزائر **2**، العدد الأول، مارس **2011**، ص ص**77-91**.

3- حواس محمد، "بين التاريخ الأكاديمي والتاريخ المدرسي قراءة في مناهج مادة التاريخ في المنظومة التربوية وعلاقتها بالدراسات التاريخية في الجامعة الجزائرية بين الماضي والحاضر"، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد **17**، العدد **2**، جامعة الجزائر **2**، جوان **2016**. ص ص**150-151**.

4- سعدوني بشير، "واقع تدريس التاريخ الوطني في المنظومة التربوية والجامعية"، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد **17**، العدد **2**، جامعة الجزائر **2**، جوان **2016**، ص**413**.

5- منهاج مادة التاريخ للمرحلة الابتدائية.

6- مقرر وزارة التربية الوطنية.

7- مقرر وزارة التربية الوطنية.

8- مقرر وزارة التربية الوطنية.

9- مقرر وزارة التربية الوطنية.

10- التدرجات السنوية لمادة التاريخ في المرحلة الثانوية، سبتمبر **2018**.

11- اعتمدنا في إنجاز الجدول على المخططات السنوية لمادة التاريخ للسنوات الأربع في المرحلة المتوسطة.

12- اعتمدنا في إنجاز الجدول على الدرجات السنوية لمادة التاريخ للسنوات الثلاث في المرحلة الثانوية.

13- بوشنافي محمد، "تدريس التاريخ والجغرافية في مرحلة التعليم الثانوي -الشعب الأدبية أنموذجا-"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، المجلد الأول، العدد الأول، أبريل **2003**، ص**167**.

14- ما تجدر الإشارة إليه أن الكتاب المدرسي يحتاج إلى دراسات أكاديمية حول مضامينه وطرق معالجته للمواضيع الواردة في المنهاج.

التـاريخ الوطني ومسؤولية المؤرخ في تلقينه لجيل الاستقلال

الأستـاذ: قدادرة شـايب
جـامعة 8 مـاي 1945 قـالمة

- المدخل

تعتبر دراسة التاريخ حلقة وصل بين الماضي والحاضر واستشراف المستقبل، إذ يعنى بدراسة الحوادث التاريخية الواقعة في زمن مضى والتعريف بها للأجيال المعاصرة في الوقت الحاضر، وذلك لاستخلاص العبر، واستيعاب التجارب الإنسانية للمجتمعات السابقة، والاستفادة في الحاضر والمستقبل، وتقع هذه المسؤولية على عاتق المؤرخ المختص بالبحث في مجال التاريخ، أين يكون أمام مسؤولية علمية وأخلاقية واجتماعية، لذلك فمهمة المؤرخ صعبة جدا، ومحفوفة بالمخاطر، إذ لم تعد مقتصرة على سرد الأحداث والوقائع التاريخية والتدوين فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى عملية إنتاج بناء فكري مترابط الحلقات، ومن أجل ذلك لابد أن تتوفر في المؤرخ العديد من المواصفات، اعتمادا على مناهج علمية تساعد في الوصول إلى المعرفة التاريخية، وتقديمها للأجيال المعاصرة واللاحقة بكل موضوعية ومصداقية بعيدا عن الأهواء والذاتية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتاريخ الوطني.

إن دراسة التاريخ ضرورية للإنسان والأفراد والمجتمعات والأمم، حيث تمكن الأجيال من معرفة ماضيهم في مختلف المجالات، وكذلك علاقاتهم بالمجتمعات الأخرى وثقافتها، فدراسة ماضي جيل سابق تصبح خبرات لجيل الحاضر وحتى للجيل اللاحق، وبذلك اعتبر التاريخ حوار بين الأجيال الحاضرة والأجيال السابقة. وفي هذا الإطار فقد بذلت جهود كبيرة من طرف

المؤرخين والفلاسفة في مجال التاريخ، والقضايا التي تخص هذا الميدان المعرفي، أو هذا النوع من العلوم الإنسانية والاجتماعية، فظهرت الكثير من القضايا والمسائل أو الإشكاليات حوله مثل: هل يمكن اعتبار التاريخ علما أم فنا؟ الكتابات التاريخية بين الموضوعية والذاتية، مدى مصداقية الكتابات التاريخية... وحتى المؤرخ نفسه ظهرت الكثير من المسائل حول مهنته، وصفاته، والمراحل التي يتبعها المؤرخ من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية، الأدوات اللازمة في كتاباته التاريخية... ومع ذلك يلاحظ أن هناك شبه إهمال لقضية مهمة جدا تتمثل في مسؤولية المؤرخ تجاه الأجيال المعاصرة وتجاه المجتمع ككل كونه المسؤول الأول عن تقديم الأحداث التاريخية الماضية للأجيال الحاضرة واللاحقة كذلك، ومدى فائدة ما يتوصل إليه خلال أبحاثه من خطورتها على الأجيال المعاصرة، مما يجعل من مهمة المؤرخ أنها مهمة صعبة وشاقة، خاصة في ظل توسع حقل الدراسات التاريخية، التي أصبحت تتسم بالتنوع والشمولية، فأصبح المختص في مجال التاريخ -المؤرخ- يهتم بالبحث في التفاصيل الدقيقة والجزئيات الصغيرة، بعدما كان الأمر مقتصرا على دراسة الأحداث التاريخية بشكل عام، وبذلك أضحت مهمة المؤرخ صعبة للغاية.

ولمعالجة موضوع المداخلة ركزنا على المحاور التالية:

أولا: مفهوم التاريخ

التاريخ لفظا له دلالتان: الأولى أنه يطلق على ماضي البشرية، والثانية يطلق على الجهد المبذول لمعرفة ماضي البشرية من خلال وصف وسرد أخبارها[1]. يمكننا إدراج بعض التعريفات لمفهوم التاريخ، حيث يقول بول ريكور: "إن التاريخ هو تاريخ البشرية، وبهذا المعنى هو تاريخ عالمي للشعوب، وتصبح الإنسانية في آن واحد الموضوع الشامل والفاعل الوحيد للتاريخ، وفي الوقت نفسه يتحول التاريخ إلى جماعي فردي"[2].

"فالتاريخ إذن: هو المصدر الأساسي للمعرفة الإنسانية، وهو ذلك السفر الخالد الذي يحوي بين دفتيه التطورات الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية التي مرت بها البشرية منذ قدر الله للإنسان أن يبدأ حياته على الأرض"[3].

وإذا حاولنا تعريف التاريخ انطلاقا من موضوعه، يمكن القول أن التاريخ يبحث في جهود الإنسان التي تشمل مختلف الأعمال التي قام بها الإنسان في الماضي، فيعرفه كولن جوود بقوله: "... التاريخ هو العلم الخاص بالجهود الإنسانية، أو هو محاولة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضي"[4]. وبالتالي فهدف التاريخ معرفة الإنسان لنفسه من خلال جهوده في الماضي.

ولدراسة التاريخ أهمية كبيرة حيث يقول المؤرخ الإنجليزي آرثر مارفيك (Arthur Marvic) في كتابه المسمى "طبيعة التاريخ" "... التبرير الأساسي للدراسة التاريخية، هو أنها ضرورية. فهي تسد غريزة إنسانية وتفي بحاجة أصيلة من حاجات البشر الذين يعيشون في المجتمع"[5].

لقد كانت من بين أهم الإشكاليات التي تطرق إليها المفكرون والفلاسفة، حول ما إذا كان التاريخ علم أم فن، وبهذا الخصوص يوضح كولن جاوود أن الأمر المتفق عليه كون التاريخ نوع من أنواع البحث العلمي وبذلك فهو يندرج ضمن العلوم كونه يمثل نوعا من أنواع التفكير، حيث يقول: "إن العلم هو الكشف عن حقيقة الأشياء، وهذا هو المعنى الذي نقصده من قولنا إن التاريخ علم"[6].

ويوضح حسين مؤنس ثلاث مستويات لمعنى التاريخ وتتمثل في:

- المعنى الأول أن التاريخ يعرفنا بالماضي كما حدث، بمعنى وصف وسرد الأحداث التاريخية كما وقعت في زمانها.

- المعنى الثاني وصف التاريخ وتفسيره، وهنا يصبح التاريخ ضرورة اجتماعية، فالمؤرخ لا يكتفي بوصف وسرد الماضي فحسب، بل يعمد إلى تحليله وتفسيره حتى تتم الاستفادة منه.

- المعنى الثالث ظهر في القرن **19**م في جامعات غرب أوروبا وأمريكا، حيث يعني اعتماد المؤرخ على منهج علمي، وضرورة الالتزام بضوابط علمية في عملية التأريخ[7].

ثانيا: المؤرخ

لا يمكن أن يعتبر كل باحث في مجال التاريخ مؤرخا، إذ لابد من توفر صفات ومؤهلات ضرورية في الباحث في مجال التاريخ حتى يمكن اعتباره مؤرخا، مما يجعله قادرا على دراسة التاريخ وتقديمه للأجيال على أكمل وجه، حيث يقول حسن عثمان: "لا يدرس التاريخ عفوا ولا يكتب اعتباطا، وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخا، كما قد يتصور بعض الناس، أو كما يتخيل بعض الكتاب، حينما يسطرون صفحات طويلة عن حوادث ماضية أو معاصرة، ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخا، ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس، ودارت لهم المطابع، وملأت كتاباتهم رفوف المكتبات. فلا بد أن تتوفر في المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادرا على دراسة التاريخ وكتابته"[8].

وحسب ناصر الدين سعيدوني يجب أن تتوفر نوعان من المؤهلات للباحثين في مجال التاريخ حيث يقول: "المؤهل الأول أن يكونوا قد اجتازوا عملية تربوية تضمنت نوع التفكير التاريخي، لكن هذا لا يؤهلهم لإصدار حكم تاريخي... لأن التفكير الذي اكتسبوه سطحي جدا في الغالب ومن ثم تكون الأحكام التي تصدر عنهم ضعيفة كمثل الأحكام التي يصدرها عن الشعب الفرنسي شخص زار باريس زيارة عابرة في آخر الأسبوع: المؤهل الثاني، أن لا يقفوا عند حد المران على التفكير التاريخي، بل عليهم أن يناقشوا الأسس العلمية التي يستند إليها هذا التفكير فيتجاوزون التاريخ إلى الفلسفة التي هي تحليل لعمليات الفكر..."[9].

لقد كانت مهمة المؤرخ سابقا مقتصرة على السرد والوصف، على اعتباره مدون للتاريخ وناقل لأخبار الماضي[10]، غير أنها تغيرت عما كانت عليه، إذ أصبح المؤرخ بمثابة قاضي التحقيق الذي يحاول إعادة تركيب أو

تخيل تمثيل مسرح جريمة لم يكن أصلا شاهدا عليها، بطبيعة الحال بناء على ما توفر لديه من مادة خبرية: وثائق أرشيفية، مصادر، شهادات، وغيرها[11]. لقد تغيرت رسالة المؤرخ بل تطورت عما كانت عليه، فلم تعد مجرد الحفاظ علي التاريخ فحسب، بل أصبحت لديه مسؤولية أكبر باعتباره طرفا فاعلا في عملية التأريخ فقد "اتسعت آفاق التاريخ ومطالب دراسته ومسؤوليات المؤرخين، فلم يعد المؤرخ حارسا على تراث الماضي...، وإنما هو عضو عامل في حياة الجماعة الإنسانية يدرس أحوالها في ماضيها وحاضرها ومستقبلها"[12]. لقد أصبحت من مسؤوليات المؤرخ المشاركة في الحياة الاجتماعية والتأريخ للغد، وذلك لاستشراف المستقبل بناء على دراساته التاريخية للماضي، ومعايشته للحاضر فآراؤه لها قيمة "إذ تصدر عن دراسة وتفكير وفهم وإخلاص وتجرد عن الهوى واحترام كامل لعمله، واعتماد عام على ضميره"[13].

ومن ثمة كان لزاما على المؤرخ معرفة بعض العلوم التي لها صلة وثيقة بالتاريخ "إن مؤرخ الزمن الراهن... ملم بنظريات المعرفة التاريخية وهو يسعى إلى ربط الحاضر بالماضي والبحث لذلك الحاضر عن جذور قديمة..."[14].ولعل من بين أهم العلوم التي يجب على المؤرخ الإلمام بها علم الاجتماع، الذي يعنى بالدراسة في أحوال المجتمعات وتطوراتها في الماضي والحاضر" و معناه أن المؤرخ عالم اجتماع بالقدر الذي تتطلبه دراساته... لأن المجتمعات كلها تجارب إنسانية، ومادامت تجارب إنسانية فهي في صميم اختصاص المؤرخ"[15]. والعلاقة الوطيدة بين علماء الاجتماع والتاريخ، تتمثل أساسا في كون الموضوع في كيلا التخصصين يلتقيان في موضوع الدراسة، والمتمثل أساسا في الإنسان والمجتمع، فالظواهر الاجتماعية تصبح بمرور الوقت حوادث تاريخية.

وتعتبر الجهود الحديثة في بداية القرن **20**م من مظاهر الاتجاهات الحديثة للاستفادة من عملية التأريخ لأجيال الحاضر لأنها تجعل من التاريخ أداة يستفيد منها السياسي والمصلح والمفكر... وهذا التطور في دراسة التاريخ يتمثل في الاهتمام المتزايد بالعلوم والدراسات الاجتماعية،

نظرا للعلاقة الوطيدة بين التاريخ وعلم الاجتماع، فالمختصون في علم الاجتماع يعتمدون على التاريخ لدراسة مختلف المسائل المرتبطة بالإنسان والمجتمع مثل: تاريخ النظم الاجتماعية، تاريخ أنماط السلوك السائدة، تاريخ الدولة...كذلك فإن المؤرخ يجب عليه أن يكون ملما بعلم الاجتماع، لأن المعرفة الاجتماعية تعتبر إحدى مقومات الكتابة التاريخية[16].

ثالثا: المسؤولية العلمية للمؤرخ

لعل من أهم مسؤوليات المؤرخ هي المسؤولية العلمية، فعلى المؤرخ الالتزام بالكتابة التاريخية، التي تعتمد على الأسلوب العلمي والمنهج التاريخي فضلا عن دراسة الوثائق والمصادر، والمقارنة بين المصادر والوثائق والشهادات[17].

الالتزام بإتباع الشك المنهجي البناء، فمن الضروري أن يتمتع المؤرخ بملكة الشك والنقد، فالضرورة العلمية تقتضي ذلك خاصة في الروايات والوثائق والمصادر، وعدم اعتبارها حقيقة واقعة، إذ لابد من نقد المادة العلمية، وذلك بالتدقيق والتمحيص والاستقراء دون المغالاة في الشك والنقد، حتى يصل المؤرخ إلى الغاية المنشودة، ألا وهي الكشف عن الحقيقة التاريخية[18]. إذ لابد عليه من التدقيق واستقراء الأحداث التاريخية من مصادرها، ذلك "أن التاريخ ليس علم تجربة واختبار ولكنه علم نقد وتحقيق"[19]، فالنقد التاريخي للمادة العلمية منهج علمي يتبعه المؤرخ من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية، من خلال عمليات الفحص والتدقيق دون تحيز، وبعيدا عن كل الأهواء والميولات" وهنا تكمن أهمية النقد التاريخي ودوره العميق في قراءة وقائع التاريخ وحوادثه على أسس علمية واقعية، بعيدا عن الحب والكراهية، وعن الصراع بين الأنا والآخر، وعن التعصب لفكر أو لمذهب أو لجماعة أو لقبيلة أو لمجتمع أو لجنس أو لدين. فقط التاريخ كما هو بخيره وشره، وتجربته ومدرسته، باعتباره أفضل معلم ومرشد ومربي"[20]. لذا وجب عدم التعصب للرأي وعدم إصدار الأحكام النهائية في حال ظهور حقائق تناقض ما توصل له المؤرخ. وعدم المجازفة في إصدار الأحكام أو التستر في إثبات النتائج، وذلك لأن الحقيقة التاريخية

نسبية، فالمقصود بالحقيقة التاريخية ليس بلوغ الحقيقة المطلقة، نظرا للعديد من العوامل سواء المتعلقة بالمادة الخبرية أو المرتبطة بالمؤرخ في حد ذاته وملكاته ووسائل بحثه، وبذلك يمكن القول أن الحقيقة التاريخية المتوصل إليها نسبية، وكلما زادت نسبة صدق ما توصل إليه المؤرخ كلما اقترب من التاريخ الحقيقي[21].

ضرورة الأخذ بالآراء والأفكار والنظريات الحديثة "... فإن الكتابة التاريخية عملية متجددة يمارسها كل جيل بالقدرة العقلية التي وصلها والوثائق المتوفرة لديه والمستجدات الحضارية التي تحيط به"[22]. هذا فضلا عن ضرورة مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية" إن الدراسات التاريخية تتقدم مع التقدم الذي نشاهده يوميا، فقد أثرت وسائل البحث الحديثة القائمة على تقنيات الاتصالات السريعة على مردودية الإنتاج، فشبكات الاتصال ووسائل التصوير وآليات البحث، والمشاركة العلمية، وسرعة الترجمة وتوفر إعارة الكتب من المكتبات وتبادل المعلومات والخبرات كلها قد جعلت الطرق الأكاديمية العتيقة تعاني من اللحاق و عليها مواجهة التخلف"[23].

لابد أن تتوفر في المؤرخ حب المعرفة والصبر لأجل الوصول إلى الحقائق التاريخية، وهذا لا يكون إلا من خلال الجد والمثابرة، وتحدي الصعوبات التي تواجه المؤرخ في سبيل الوصول إلى الحقيقة، حيث تعترض المؤرخ الكثير من العراقيل، من ندرة المصادر والوثائق، وكذلك تداخل الأحداث التاريخية، أو غموض مجرياتها وحلقاتها. حيث أن "المؤرخ يقضي شهورا وسنوات ويتحمل عناء السفر من مكان لآخر بحثا عما يفيده في موضوع بحثه بغية الوصول للحقيقة التاريخية"[24].

ولعل من أهم الالتزامات العلمية للمؤرخ أيضا الأمانة العلمية، وفي هذه الحالة يعد الرقيب الوحيد عليه هو ضميره، على الرغم من أنه في بعض الأحيان تحتم الضرورة على المؤرخ إخفاء بعض الحقائق" (وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملا وطنيا في بعض الظروف كما تفعل كل الأمم) ولكن لابد من ظهور الحقيقة بعد زوال الضرورة التي دعت إلى إخفائها حتى

يمكن استخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية ولا يمكن أن يكتب التاريخ بغير التوصل إلى الوقائع الصحيحة"[25]. لقد صرح أبو القاسم سعد الله عن تحفظه عن كتابة تاريخ الثورة بقوله: "التاريخ يجب أن يكتب من مسافة زمنية معقولة أي بعد انقراض الجيل الذي صنع أحداثه، وكلما ابتعدت المسافة كلما توفر التفسير الموضوعي ومعالجة الأحداث ببرودة علمية. أما إذا اقتربت المسافة فإن حرارة العاطفة هي التي ستطغى وتعطي للأحداث تفسيرا غير موضوعي يكون عادة خاضعا لنزوات الأشخاص الذين صنعوا الأحداث، فهم جميعا يعتقدون أنهم هم صانعو الحدث وأن الآخرين غائبون عنه أو ثانوي ونفيه، ومن ثم كنت أعتقد أن تاريخ الثورة ما يزال غير جاهز لتناوله في الكتابات التاريخية الأكاديمية". غير أن إظهار الحقيقة يفيد المجتمع في فهم الأخطاء والاستفادة منها في الحاضر والمستقبل، فالغاية السامية من البحث والتنقيب في الماضي هي الوصول للحقائق التاريخية[26].

رابعا: المسؤولية الأخلاقية للمؤرخ

على المؤرخ الالتزام بالموضوعية خلال البحث عن الحقيقة، وتفسيره للأحداث ومعرفة نفسيات صناعها بتجرد وضمير ودون تحيز. فمن الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المؤرخ التجرد وعدم التحيز لأفكاره ومواقفه وميولاته عند دراسة الظاهرة التاريخية، فهو أشبه بالقاضي الذي يلتزم الحياد في إصدار أحكامه، فالمؤرخ ملزم بأن يحرر نفسه من كل الأهواء والميولات لجانب معين للأحداث التاريخية أو عصر معين أو شخص[27]. وأن يلتزم بالأمانة والإخلاص والشجاعة في نقل الحقائق التاريخية "... فالكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر، وعدم الكشف عنها يعد تضليلا وبعدا عن التبصر والمصلحة الوطنية..."[28]، على الرغم من صعوبة الأمر، وفي هذا الصدد يرى جولد توزر أن المؤرخ لا يمكنه فصل ذاتيته عن موضوع بحثه فهو ليس ساردا للأحداث التاريخية فحسب، فهو الذي يستنطق المصادر والوثائق، وبذلك لا يمكنه الابتعاد عن الذاتية، فالمؤرخ على الرغم من استعانته بمناهج علمية في عملية البحث غير أنه يلجأ للخيال في تصور

أحداث الماضي كونه لا يستطيع العودة للماضي لفرز الحقائق التاريخية بناء على تجاربه في الحاضر، فيفترض أن للأحداث التاريخية الماضية أبعادا اجتماعية وفكرية وثقافية، ويعتبر البعض أن عملية تركيب الحادثة التاريخية للوصول إلى بناء تاريخي هو عملية انتقائية منظمة، يقوم بها المؤرخ متأثرا بحوادث الحاضر وأفكاره وتوجهاته، وبذلك فهذه العملية ليست جزءا من الأحداث الماضية[29]. "فالحقائق التاريخية موجودة في الحاضر وفي عقل المؤرخ لا في الماضي"[30]، فالمؤرخون يتأثرون بالظروف التي يعيشونها "ولا يمكن القول قط بأن أهل العلوم والباحثين في العلوم الاجتماعية عندنا اليوم متحررون تماما فيما يصدرون من الأحكام على الأفكار السابقة والآراء الشائعة في عصورهم، وهذا لا يمنع من القول بأن المؤرخين ربما كانوا أكثر تأثرا بهذه الظروف والآراء من غيرهم من أهل العلوم"[31].

ومن المسؤوليات الأساسية للمؤرخ أن يلتزم بالهدف الأسمى للمهمة الموكلة له ألا وهي الوصول للحقائق التاريخية على حساب أهدافه الذاتية، وبالتالي يجب أن لا يكون مؤرخ منفعة شخصية، أو يؤرخ لتولي منصب، أو حيازة مادية، أو لإرضاء حاكم، وفي هذا الصدد يقول أبو القاسم سعد الله: "... تلهف وتسابق وتهافت المؤرخين الشباب على المنافع المادية الزائلة من مناصب وألقاب براقة والسمعة والوجاهة والمصالح الشخصية معتقدين أن ذلك هو نهاية الأمل وآخر الدنيا"[32]، وبالتالي يجب على المؤرخ أن يتسم بالعقلانية والوعي التاريخي، وعدم اتخاذ هذا التخصص وسيلة للكسب والثراء، أو بغرض الشهرة والجري وراء الألقاب والمناصب، أو تحقيق غايات منفعية أو مكاسب مادية، فالهدف الأسمى والأساسي هو البحث والكشف عن الحقيقة التاريخية، مع الحرص على بلوغها ونفض الغبار عن الأحداث الماضية لتستفيد منها الأجيال المعاصرة.

الالتزام بالتواضع والابتعاد عن الغرور، فمهما بلغ المؤرخ درجة أو مكانة علمية يبقى يسعى جاهدا وبشكل متواصل لزيادة معارفه، يقول أبو

القاسم سعد الله: "إن المؤرخ ينبغي أن يكون تلميذا في كل وقت ولن يكون أستاذا أبدا، وكلمة تلميذ تعني تلميذا للحقيقة"[33].

أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال حتى يتمكن من فهم الآخرين، وإدراك الأحداث التاريخية ومن ثمة تفسيرها وتحليلها[34]."وأن ينفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات الذين يكتب تاريخهم ويحس بأحاسيسهم جميعا، ويتفهم ظروفهم ويصير كأنه واحد منهم..."[35] لكن الخيال هنا ليس محضا، فهو مستمد من وقائع وأحداث وقعت فعلا يكون المؤرخ عنها صورة مقاربة لها في مخيلته، وعلى الرغم من كون هذا الأمر قد يوقعه في الخطأ غير أنه لا سبيل لديه سوى التخيل والتصور لمحاولة فهم الأحداث وتفسيرها[36].

الشعور بالمسؤولية وروح التواضع على المؤرخ إدراك صعوبة المهنة الملقاة على عاتقه والشعور بدقة المهمة وخطورة نتائجها على المجتمع، كذلك إدراكه لنسبية النتائج المتوصل إليها فمهما بلغ مستويات التحليل غير أنه توجد بعض الجزئيات أو الجوانب التي تبقى مجهولة لديه، وبالتالي لابد من التواضع الذي يعتبر صفة من صفات العلماء[37]. الضمير العلمي الذي يلزمه بتحري الدقة والأمانة والصدق والتجرد الكامل والالتزام بالمنهج العلمي[38].

خامسا: المسؤولية الاجتماعية للمؤرخ

تعتبر العلاقة وطيدة بين حياة الإنسان في الحاضر والماضي، فالإنسان لا يستطيع فهم حاضره دون فهم ماضيه، ذلك أن معرفة الأحداث التاريخية الماضية تكسبه خبرة سنين طويلة من التفكير، فيستفيد بذلك من مزايا غيره، ويتعلم من أخطائهم، مما يمكنه من استشراف المستقبل[39]. فباعتبار الإنسان كائنا اجتماعيا لابد له من معرفة تطوره التاريخي، ودراسة الأحداث التاريخية التي مر بها من قبله، وبطبيعة الحال هذه المهمة لا تكون ذات قيمة إلا بعد استنطاقها من طرف المؤرخ[40]. فالمؤرخون في بحثهم في الأحداث الماضية يتعاملون مع نوعين من التشييد الاجتماعي: الأول يمثل الأفراد والمجتمعات في الزمن الذي عاشوا فيه بمختلف أفكارهم وأفعالهم وعقائدهم،

أما الثاني فيمثل الحاضر الذي له تأثير كبير في فكر المؤرخ، ومنهج بحثه وتحليله وتفسيره للأحداث التاريخية، وبذلك فإن "... تأثير التشييد الاجتماعي في العلوم الإنسانية أكثر قوة وأشد وطأة. لا يقتصر مفعول التشييد على تصوير الواقع، بل يتعداه إلى صياغة هذا الواقع وتغييره"[41]. وبذلك كانت الضرورة ملحة للاهتمام بالذاكرة الجماعية ونشر الوعي التاريخي لدى الأجيال، على اعتبار أن التاريخ أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية والقومية، فهو الذاكرة القومية والوطنية للمجتمعات[42]، ويكون ذلك ببعث التاريخ عبر مختلف العصور بسلبياته وايجابياته، وتنوير أفراد المجتمع بالحقائق التاريخية، مثلا على المؤرخ اليوم مسؤولية توضيح الحقائق للشعب الجزائري عن الممارسات الاستعمارية التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري، بل من مسؤولياته تذكير الأجيال المعاصرة بذلك حتى لا تنسى الأجيال الحاضرة ذلك الماضي البغيض[43].

إن مسؤولية المؤرخ أمام مجتمعه تتعدى تسجيل الأحداث والوقائع الماضية كونها ذاكرة المجتمع، فالمؤرخ باعتباره المسؤول الأول على الحفاظ عليها، فإنه مسؤول عن تقديم الأحداث والوقائع التاريخية للأجيال المعاصرة، ذلك أن الإهمال يفتح المجال أمام الآخر للتطاول على الذاكرة الوطنية، كما وضح ذلك أبو القاسم سعد الله: فتصبح الأجيال المعاصرة وحتى اللاحقة تستورد تاريخها من الغير محرفا ومزيفا لأغراض تخدم الآخر، فقد أشار إلى أن الجزائريين فسحوا المجال أمام الفرنسيين للكتابة بدلا عنهم خاصة كونهم يمتلكون الوثائق، وبهذا الصدد يقول: "... نحن لا نكتب فلماذا نلوم الآخرين عندما يكتبون؟ نحن نقول أن الفرنسيين يشوهون تاريخنا لماذا؟"[44].

- الخاتمة

منذ القديم حرص الإنسان على تسجيل أهم الأحداث والوقائع، وإن اختلفت طريقته في ذلك باختلاف العصور إلى غاية العصر الحديث خاصة القرن العشرين منه، حيث طرأت تطورات ملفتة سواء من حيث المواضيع المدروسة، أو من حيث المناهج المتبعة في سبيل الوصول إلى الحقائق

التاريخية ونفض الغبار عنها، لذلك أصبحت مهمة المؤرخ صعبة جدا إذ على عاتقه مسؤوليات كبيرة ومهمة عليه الالتزام بها. فأما المسؤولية العلمية فتلزم المؤرخ باتباع آليات البحث التاريخي انطلاقا من المناهج العلمية المناسبة، في سبل البحث للكشف عن الحقائق التاريخية، وأما المسؤولية الأخلاقية فتتمثل في التزام المؤرخ بصفات ومؤهلات أخلاقية حتى تحظى دراساته بالقبول والاستحسان، وتكون محل ثقة وتكسبه سمعة وتزيد من مكانته العلمية، وأما المسؤولية الاجتماعية التي لا تتعلق بموضوع البحث التاريخي ولا بشخص المؤرخ نفسه، لكنها تثقل كاهله وتجعل من مهمته صعبة وخطيرة في الوقت نفسه، نظرا لتأثير نتائج دراساته وأبحاثه في المجتمعات، كما تِؤثر في الأفراد وخاصة الأجيال المعاصرة بل ويمتد تأثيرها للأجيال اللاحقة، فبناء عليها تتحدد مواقفهم في الحاضر وتوجهاتهم في المستقبل اتجاه قضايا تاريخية، ذلك أن الهدف الأساسي المتفق عليه من دراسة الأحداث التاريخية الماضية قراءة الماضي للاستفادة منه في الحاضر والمستقبل.

- قائمة المصادر والمراجع

1- عبد الواحد ذنون طه: أصول البحث التاريخي، ط**1**، المدار الإسلامي، بيروت، **2004**.

2- محمد بيومي مهران: التاريخ والتأريخ، دراسة في ماهية التاريخ وكتابته ومذاهب تفسيره ومناهج البحث فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، **1992**.

3- ر. ج. كولن جاوود: فكرة التاريخ: ترجمة محمد بكير خليل، مراجعة محمد عبد الواحد خلاف، ط**2**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، **1968**.

4- حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ط**8**، دار المعارف، القاهرة، .**1964**

5- ناصر الدين سعيدوني: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2000**.

6- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية الحديثة، ط**1**، دار التنوير، لبنان، **2013**.

7- عز الدين زايدي: مهنة المؤرخ من منظور مارك بلوخ (Marc Bloch)، مجلة القرطاس، عدد**11**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي **2018**.

8- قيس ماضي فرو: المعرفة التاريخية في الغرب، مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، ط**1**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، **2013**.

9- بشير سعدوني: التناول التاريخي كما يراه الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، مجلة دراسات تاريخية، العدد **5**، دار الخلدونية، الجزائر، أوت **2016**.

10- هاري إلمر بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، ج**2**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، **1987**.

11- قاسم يزبك: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ط**1**، دار الفكر اللبناني، بيروت، **1990**.

12- عارف أحمد إسماعيل المخلافي: المستخلص في النقد التاريخي، ط**1**، دار النشر للجامعات، صنعاء، **2014**.

13- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط**1**، ج**4**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، **1996**.

14- حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخين دراسة في علم التاريخ، دار المعارف، القاهرة، **1984**.

15- لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الكاتب العربي.

16- الحواس غربي وآخرون: البحوث الإنسانية والاجتماعية بين الموضوعية والذاتية - البحث التاريخي أنموذجا - مجلة هيرودوت، المجلد**3**، العدد**2**، ديسمبر **2019**.

- الهوامش

1- قاسم يزبك: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ط**1**، دار الفكر اللبناني، بيروت، **1990**، ص**7**.

2- الحواس غربي وآخرون: البحوث الإنسانية والاجتماعية بين الموضوعية والذاتية - البحث التاريخي أنموذجا- مجلة هيرودوت، المجلد**3**، العدد**2**، ديسمبر **2019**، ص**20**.

3- محمد بيومي مهران: التاريخ والتأريخ، دراسة في ماهية التاريخ وكتابته ومذاهب تفسيره ومناهج البحث فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، **1992**، ص**6**.

4- ر. ج. كولن جاوود: فكرة التاريخ: ترجمة محمد بكير خليل، مراجعة محمد عبد الواحد خلاف، ط**2**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، **1968**، ص**42**.

5- حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ، دار المعارف، القاهرة، **1984**، ص**32**.

6- ر. ج. كولن جاوود: المرجع السابق، ص**42**.

7- حسين مؤنس: المرجع السابق، ص**33-36**.

8- حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ط**8**، دار المعارف، القاهرة، **1964**، ص**18**.

9- ناصر الدين سعيدوني: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2000**، ص **91**.

10- عز الدين زايدي: مهنة المؤرخ من منظور مارك بلوخ (Marc Bloch)، مجلة القرطاس، العدد**11**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي **2018**، ص**97**.

11- المرجع نفسه، ص**99**.

12- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص**92**.

13- المرجع نفسه، ص**93**.

14- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية الحديثة، ط**1**، دار التنوير، لبنان، **2013**، ص**232**.

15- حسين مؤنس: المرجع السابق، ص**192**.

16- هاري إلمر بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، ج**2**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، **1987**، ص**206-208**.

17- لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الكاتب العربي، ص**309-311**.

18- عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي، ط**1**، المدار الإسلامي، بيروت، **2004**، ص**36-37**.

19- قاسم يزبك: المرجع السابق، ص**46**.

20- عارف أحمد إسماعيل المخلافي: المستخلص في النقد التاريخي، ط**1**، دار النشر للجامعات، صنعاء، **2014**، ص**5**.

21- قاسم يزبك: المرجع السابق، ص**48**.

22- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط**1**، ج**4**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، **1996**، ص**7**.

23- بشير سعدوني: التناول التاريخي كما يراه الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، مجلة دراسات تاريخية، العدد **5**، دار الخلدونية، الجزائر، أوت **2016**، ص**115**.

24- عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق،ص**35**.

25 - قاسم يزبك: المرجع السابق، ص**46**.

26- عبد الواحد ذنون طه،المرجع السابق، ص**37-38**.

27 - قاسم يزبك: المرجع السابق، ص**47**.

28- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص**91**.

29- غربي الحواس: المرجع السابق، ص**18-19**.

30- قيس ماضي فرو: المعرفة التاريخية في الغرب، مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، ط**1**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، **2013**، ص**23**.

31- حسين مؤنس: المرجع السابق، ص**46**.

32 - بشير سعدوني: المرجع السابق، ص**115**.

33- المرجع نفسه، ص**115**.

34- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص**92**.

35- عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص**37**.

36- حسن عثمان: المرجع السابق، ص**161**.

37- عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص**38-39**.

38- حسين مؤنس: المرجع السابق، ص**216-218**.

39- قاسم يزبك: المرجع السابق، ص**43**.

40- محمد بيومي مهران: المرجع السابق: ص**12-13**.

41- قيس ماضي فرو: المرجع السابق، ص**142**.

42- عبد الواحد ذنون طه: المرجع السابق، ص**33-34**.

43- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص**116**.

44- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص **114**.

تدريس مـادة التـاريخ في المؤسسـات التربوية الجزائرية
(الواقع - التحديـات - المأمول)

الأستـاذ: عـابد سفيـان
جـامعة الجزائر 2 أبو القـاسم سعد الله

- مقدمة

شهد القرن الماضي اهتمامًا متزايدًا بمسألة الذاكرة، وقد ولد هذا الاهتمام أعمالاً بحثية وعلمية حول الذاكرة، في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية وحقولها. إذ تمثل عملية تدوين التاريخ الوطني حلقة هامة من حلقات البحث التاريخي في الفترة الحديثة والمعاصرة، فقد جاءت الكتابات التاريخية الجزائرية بعد حاجة ماسة لبناء الوعي التاريخي وإدراك لأهميته في بناء الذاكرة الجماعية للأمة كضرورة حيوية لحماية تاريخنا من الانحراف والتزييف والتشويه والتغليط التي انتهجها بعض رواد المدرسة الاستعمارية في حق تاريخ الجزائر، ووسيلة اعلامية لمجابهة الأطروحات الاستعمارية المزيفة والعنصرية خاصة في الوقت الراهن.

وعلى هذا الأساس يعتبر الدين واللغة والتاريخ من أهم مقومات هوية المجتمع الجزائري التي تربطه بالانتماء الوطني، مما يؤدي إلى صلاح الفرد والتزامه بالواجبات، والقيم الأخلاقية والعادات، والمحافظة على مكتسبات الوطن والرقي به. ونظراً لأهمية عناصر الهوية في تعزيز المواطنة، والحفاظ على المنظومة الاجتماعية، ومحاربة الأفكار الهدامة، بذل ملايين الشهداء أنفسهم للدفاع عليها، وكانت غايتهم أن يعيش أبناء الاستقلال متشبعين بالروح الوطنية والمبادئ الإسلامية. وتعتبر المدرسة أهم رافد للحفاظ على

هوية المجتمع وثوابته، والابتعاد به عن الآفات الاجتماعية، وهذا ما تضمنه القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية.

ولعلّ حرق مكتبة الجامعة المركزية يشهد على نية الاستعمار الفرنسي الصريحة في طمس الذاكرة والهوية الجزائرية، بالموازاة مع إبادة الجزائريين، هذه المكتبة التي كانت تضم الملايين من الكتب والمخطوطات النادرة والقديمة والتي كانت تعتبر من أكبر المكتبات في العالم، هو أكبر جريمة ثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر. إن فرنسا استهلت احتلالها للجزائر بإبادة الجزائريين ومحو فكرهم الإنساني وأنهته بنفس الشيء، وهذا من أجل أن يجعلوا من الشعب الجزائري شعبًا أمياً لا يقرأ ولا يكتب، والأهم من هذا بلا ذاكرة". فالجزائر قبل **1830** كانت حضارية، إذ في كل بلدة وفي كل قرية كانت توجد المدارس والمكتبات والزوايا..."، فقد سعت فرنسا وفي إطار سياسة الأرض المحروقة لإبادة البشر ثم تشويه الفكر.

وفيما يتعلّق بالجزائر المعاصرة، فإنّ مسألة المشروعية التاريخية قد طرحت منذ العهد الاستعماري، حيث أن الاستعمار منذ بدايته قد وظّف التاريخ لتبرير وجوده وسياسته بها، وذلك من خلال انتقائه للفترات التاريخية التي اهتم بها والمواضيع التي عالجها. وكرد فعل لهذا الخطاب الذي أنتجته "مدرسة الجزائر" نهض له الجزائريون فيما بين الحربين في خضم التحوّل الذي عرفته الحركة الوطنية في شكلها العصري وعلى أكتاف رجال الإصلاح من قبيل مبارك الميلي وتوفيق المدني، إذ حاول هؤلاء كتابة تاريخ يشمل كل الحقب من العهد الفينيقي- البربري القديم إلى غاية الفترة المعاصرة، مع تفضيل الارتباط بالشرق الإسلامي والطابع المغربي - الإسلامي للجزائر، ردّا على الإيديولوجية الاستعمارية التي اجتهدت في إيجاد أسباب الوجود الفرنسي، بإبراز الفترة الـرومانية مع خصائصها اللاتينية والمسيحـية، على حسـاب الفترات البربرية - العربية والعثمانية "كعهود غابرة (E.F Gautier) "من الفوضى والاستبداد والانحطاط. إن الاهتمام بالتاريخ الوطني لن يظلّ حكرا على رجال الإصلاح المعرّبين، بحيث سيظهر مؤرخون ناضلوا في أحضان حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار

الحريات الديمقراطية، ثم بعد ذلك في جبهة التحرير الوطني لكتابة التاريخ بالفرنسية، وذلك ابتداء من سنوات **1940-1950**. ومن بين هؤلاء يمكن ذكر: مصطفى الأشرف، محمد الشريف ساحلي، محي الدين جندر، حيث أن هؤلاء سواء قبل الاستقلال أو بعده ناضلوا ضِد "تحريف" التاريخ من قبل "المدرسة الاستعمارية"، وهو التحريف الذي فضحه "ميثاق الجزائر" سنة **1964**. وقد انصبّت جملة الدّراسات التي انساقت سياسية "إعادة كتابة" التاريخ الوطني ضمن حقلين متميّزين: تفضيل الفترات الإسلامية (الوسيطة والعثمانية) من منظور حضاري، وكذا الفترة الاستعمارية في مختلف مظاهرها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية[1].

وعليه، فقد مرت الجزائر بفترات تاريخية تزامنت مع السياقات السياسية، الاجتماعية والثقافية التي أثرت على حيثيات كتابة التاريخ والذاكرة التي يتناقلها جيل لآخر من فترة لأخرى. فالقراءة النقدية لتاريخ الجزائر المدون بمختلف حقبه الزمنية تكشف لنا عن عدة اتجاهات فمن حيث اللغة فهناك من دونه باللغة الفرنسية وآخرون باللغة العربية، أما من حيث الهدف فهناك كتابات أثنية وأيديولوجية وهي التي شملت الكتب والتقارير التي كتبها الفرنسيون.

ومن هذا المنطلق تم وضع الإشكالية الأساسية التي يعالجها هذا المقال:

- ما هو واقع مواد الهوية في المدرسة الجزائرية؟ وكيف يمكن تدوين التاريخ وتعزيزه في ظل التحولات الراهنة في الجزائر؟

يتناول هذا المقال تدريس مادة التاريخ في مرحلة التعليم المتوسط باعتبار مادة التاريخ من المواد التي أدرجتها وزارة التربية الوطنية في مناهجها التربوية وأعطت لها أهمية خاصة إثر إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر.

1- التاريخ والمنظومة التربوية

التاريخ مرتبط بمنظومة القيم التي تكون فلسفة المجتمع ككل، فهو غير مجرد من طبيعة القيم والثقافة وهو يعتبر القناة الأساسية التي من خلالها تتم عملية بناء نظرة التلميذ الى ذاته وماضيه، ومن ثم حاضره ومستقبله، ولذلك فإن برامج هذه المادة ومضامين محتوياتها يجب أن تهيأ بكل عناية ليتعرف التلميذ على هويته من خلال المساهمة في استمراريتها وديمومتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فمعرفة ارثنا الحضاري وفهم تراثنا الثقافي، واكتشاف تنوع وغنى عادات شعبنا وأرضنا، هي ضرورة لتكوين التلميذ الجزائري، لذلك فان الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان الفطري، ولكن ما يريد المجتمع أن يكون عليه هذا الإنسان، يعني كائنا اجتماعيا، وهذه النظرة الى التربية هي نظرة اجتماعية في تكوين الإنسان.

أما عن التاريخ، فيقول ابن خلدون في هذا الصدد: "فاعلم أن التاريخ فن غزير المذهب جم الفائدة شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرموهم في أحوال الدين والدنيا". ويقول في موضع آخر: "فالتاريخ علم إنساني لا يحتمل لغو الكلام، ولا الإمعان في الخيال ولا طغيان زخرف القول على الحقيقة أو المعلومة ولأنه علم الإنسان فلا للباحث في مجاله امتلاك ناصية الكلمة أو حتى التعبير عن المشاعر الإنسانية والبواعث البشرية تعبيرا صادقا"[2].

فمنذ القدم عرف الإنسان أهمية التاريخ وقيمته لذلك اهتم بدراسته وسارع إلى تدوين أخبار الإنسانية بداية على الذاكرة ثم على المباني والمنشآت والأحجار ثم دونت في الكتب، وذلك لمحاولة فهم أحداث التاريخ وتحليليها تحليلاً دقيقاً، وتفسير الأحداث البارزة، والاستفادة من تجارب التاريخ السابقة[3].

لذلك تكمن أهمية دراسة التاريخ في اعتبارها جزءا لا يتجزأ، أو عنصرا من أهم العناصر التي يقوم عليها تطور المجتمع أو انحطاطه، كما أن للتاريخ صلة وثيقة بكل العلوم، فدراسة المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمع ما، ما هي إلا دراسة للتاريخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لذلك المجتمع.

1-1- الواقع والتحديات

فقبل التطرق إلى حيثيات الموضوع من الأجدر الاشارة الى أن التقارير الفرنسية وصفت الوضع العام في الجزائر قبل اندلاع المجازر -**8** ماي- أنه كان متوترا جدا بين الجزائريين والفرنسيين، إذ جاء في احدها خلال سنة **1945**م كتبت إحدى المعلمات الفرنسيات عبارة للتلاميذ يدرسون في المدرسة الفرنسية "أنا فرنسي ووطني فرنسا" إلا أن التلميذ كتب عبارة: أنا جزائري ووطني الجزائر. دليل على بروز الوعي القومي التحرري لدى كافة المجتمع الجزائري، حتى الأطفال اقتنعوا بضرورة خطورة الاستعمار الفكري الذي كان يهدف إلى طمس هوية المجتمع الجزائري[4].

فبعد قراءة متأنية للمعلومات والإحصائيات التي أوردناها في المنهاج التربوي بصفة عامة، يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات بصدد مكانة تاريخ الجزائر في الكتاب المدرسي، من ذلك:

أولا: من حيث الكم: يظهر من مجموع الدروس المقررة في التعليم الأساسي، نجد أن معظم الدروس التي تهتم بالتاريخ الجزائري، بنسبة **55**%، والباقي مخصص لتاريخ الشرق وتاريخ أوروبا باستثناء السنة الرابعة متوسط.

ثانيا: من حيث التحقيب: فقط غطت دروس تاريخ الجزائر جميع حقب التاريخ العام بشكل متدرج من السنة أولى متوسط الى السنة الرابعة متوسط باستثناء حقبة التاريخ القديم التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها كونها تفوق مستوى التلاميذ.

ثالثا: من حيث الترتيب: اذا أستثنينا السنة أولى متوسط حيث نجد دروس تاريخ الجزائر في الصدارة، فان ترتيب هذه الدروس في باقي برامج السنوات

الأخرى، يأتي في الأخير والوسط، مما يعني أن تدريسها يتزامن مع الحصص الأخيرة من الموسم الدراسي بعد أن يكون التلميذ قد أرهق وأشحن بتاريخ الغير وترسخت لديه النظرة التمييزية الخاطئة بتمجيد تاريخ الآخر.

رابعا: من طبيعة المواضيع: وقع التركيز على الأحداث وسردها بمراحلها الأربع من حيث التركيز على الجوانب الحضارية والاجتماعية التي تعكس تاريخ المجتمع. فلا نجده وحدةً مُتكاملة بل في شكل أشلاء مبعثرة ومرتبطة بفضاءات تاريخية مختلفة، مِمَا يخلق لدى المُتعلِم عدم الوعي بالتكوين التاريخي العميق للأمة الجزائرية، كما أنَّ المناهج المُتبعة في تأليف الكُتب المدرسية تستند على المنهج السردي التلقيني، بعيدا عن المنهج التحليلي والنقدي من جهة. ومن جهة أخرى نستخلص أنَّ محتوى منهاج تدريس التاريخ في الطور الثانوي غير مُطابقة للحجم الساعي، مِمَا يجعله كمًا هائلا من المعارف في منأى عن اِستيعاب المتلقي.

وهذه الحيثيات هي التي جعلت البرنامج المقرر الى حد ما في شكله الحالي لا يتجاوب ومتطلبات مجتمع جزائري أصيل ينشأ أفراده، وخاصة متعلموه على معرفة تراث أجدادهم وأمجاد بلادهم، محبين لوطنهم. فالتاريخ لا يمكن تدريسه دون التفكير العميق في الغاية من هذا التدريس، ذلك أن التاريخ مرتبط بمنظومة القيم التي تكون فلسفة المجتمع ككل، فهو غير مجرد عن طبيعة القيم والثقافة، كما أشرنا سابقا، لذلك كان من الأنسب أن يراعى في تكوين المتعلم جانب الخصوصية الثقافية. فالخصوصية بحث في الهوية وتفاعل المتعلم مع محيطه الاجتماعي، مع العلم أن التعددية هي تفتح على تاريخ العالم، بقدر يتيح فهم التاريخ الوطني، لكن لا يجب أن يتم هذا التفتح على حساب تاريخنا.

لذلك تحتل مادة التاريخ مكانة هامة في المناهج الدراسية وذلك لما لها من أهمية إذ تعالج كل الأحداث التي مرت على البشرية الاستخلاص العبر والتاريخ يعتبر ذاكرة الشعوب، فهل يمكن تصور مواطن واع يجهل تاريخ بلاده فالذاكرة التاريخية الحضارية من المنظور الحضاري لا تعني السرد التاريخي، ولا القص الحكائي لاستعادة الماضي وترديد وقائعه، إنما تعني

التذكر لما يحتاج إليه الحي الحاضر في حياته الحاضرة، التذكر الذي هو مقدمة التفكر، والذي هو بدوره باب فقه الواقع والتمعن فيه، واستشراف المستقبل، فهذه الذاكرة تسري في واقعنا القائم وتؤثر فيه، وينبغي الوعي بها لتعمق الفهم وتوسيع أفق الحركة.

وعليه، تظل المقومات الحضارية للشخصية الجزائرية المتميزة حاضرة في البرامج والتوجيهات، غائبة على مستوى الكتب المدرسية. وهذا يشكل مظهرا من مظاهر الاختلال والتناقض الذي يسم سلوك السياسة التعليمية بالجزائر، كما يعكس بوضوح الموقف السلبي لواضعي البرامج تجاه حقبة تاريخ الجزائر القديم، واستخفافهم بمساهمتها في تكوين الشخصية الجزائرية.

فبالنسبة للاستقلال، فالكتب المدرسية لا تترك الفرصة للمتعلم لاستيعاب معناه، وإلى أي حد يمكن اعتباره نقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصرة.

وعلى هذا الأساس يعتبر التاريخ المدرسي مادة أساسية في التكوين الفكري والمعرفي للمتعلم، وذلك بتنمية ذكائه الاجتماعي وحسه النقدي وتزويده الأدوات المعرفية والمنهجية لإدراك أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، كما أنه يساهم في التكوين الفكري للإنسان بتنمية الحس النقدي بالنسبة للأحداث الاجتماعية، وتكوين العقل لتحليل الوضعيات، إذ يساهم التاريخ في التكوين الشخصي للإنسان بتلقينه ذاكرة جماعية تتسع من المجموعة المحلية إلى الأمة ثم إلى الكون، كما يمده بالمعالم الأساسية لفهم العالم والتنظيم المعقلن للماضي والحاضر.

إن إعادة الاعتبار لمواد الهوية في المنظومة التربوية، والعمل على ترقيتها وتعزيز مضامينها لتكوين مُواطن صالح يجمع بين ثنائية التربية والتعليم؛ ليكون في معزل عن الانحرافات الفكرية والعقدية، ويحافظ على رسالة الشهداء.

ومن هذا المنطلق فقد كانت ومازالت مادة التاريخ تمثل مادة من مواد الهوية الوطنية في كل بلدان العالم لما لها من أهمية قصوى في تأصيل الأبعاد الثقافية، وخاصة لدى الشعوب التي تعرضت للاحتلال، ومحاولات طمس هذه الهوية، والجزائر واحدة من هذه الدول، التي تعرضت لأبشع احتلال شهدته المستعمرات، وخاصة الآفروأسيوية لذلك نجد أن الدولة الجزائرية قد أولت اهتماما كبيرا، بتعليم وتدريس التاريخ في مؤسساتها التربوية المدنية، وحتى مؤسساتها العسكرية إدراكا منها لما للتاريخ من أهمية وخاصة التاريخ الوطني، فنجدها قد سطرت مناهجا وبرامجا تربوية في جميع مراحل التعليم بوزارة التربية الوطنية ناهيك عن التخصصات المفتوحة في أقسام التاريخ بجامعات الوطن.

2- المنظومة التربوية

يُعتبر التاريخ المدرسي مادة أساسية في التكوين الفكري والمعرفي للمُتعلِم خلال الأطوار التعليمية الثلاثة، وذلك بتطوير وتنمية فِكر المُتعلِم الإجتماعي وتفعيل حسه التاريخي وتزويده بالأدوات المعرفية والمنهجية لإدراك أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، وتأهيله كذلك كفرد جزائري غيور على تاريخ وطنه لحل المشكلات التي ستواجههُ مستقبلاً. فانطلاقا من المبادئ العامة الفكرية والإنسانية والوطنية والاجتماعية، يتوخى منهاجا التاريخ والجغرافيا تنمية شخصية الجزائري كفرد وعضو صالح منتج في مجتمع ديمقراطي حر وكمواطن مدني ملتزم بالقوانين، مؤمن بمبادئ ومرتكزات الوطن التي تستجيب لضرورات بناء مجتمع متقدم يتلاحم فيه أبناؤه في مناخ من الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة.

فالتاريخ هو الصورة الفكرية للحضارة ومؤشر نشاط الفكر الإنساني في ماضيه منذ أن بدأ يعبر عن وجوده بما حفره على الصخور في الكهوف والمغاور حتى أرتقى الى عالم الإلكترونيات والحاسوب، فهو يهدف إلى إعادة تمثيل الحياة البشرية كما هي وإعادة رسم مظاهر النشاط الفكري بتطوراته وتقدمه وتتبع مراحل هذا التطور وتفاعلها، فهو أصدق مرآة

تعكس حياة الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، وأحسن دليل لها تجاربها الماضية وتطلعاتها نحو المستقبل، بحيث يشكل اللوحة الشاملة للمجتمع الإنساني التي تمكننا من الاستفادة من تجارب الإنسان في الماضي، فهو حوار بين الماضي والحاضر، حوار بين الأجيال وحوار بين المؤرخ والقارئ باعتباره ذاكرة العصور التي تناقلتها الأجيال ولكونه التجربة المدونة للجنس البشري التي يمكن الاستفادة منها في كل الميادين[5].

استهدفت الممارسة التاريخية التي وضعتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال، خاصة مع سنوات **1970**، "كتابة وإعادة كتابة التاريخ الوطني"، لكن وانطلاقا من هاتين العمليتين أسندت لها وظيفة ومساعي الشرعية-الذاتية المنشودة من طرف الدولة الوطنية. ولقد تلخصت مهام "إعادة الكتابة" في التّنقيب عن مختلف المراحل التاريخية (السّابقة عن الثورة الجزائرية) وعن الآثار التي تثبت وجود دولة وأمة جزائرية، وذلك بتصحيح الحقائق المحرّفة التي أقامها التّأريخ الاستعماري. أمّا "الكتابة"، فإنهّا تتعلّق بالثورة الجزائرية وتتّخذ الأولوية من حيث الاهتمام.

ويمكن تتبع ذلك من خلال بعض البرامج لهذا المستوى، فالكتاب المدرسي للسنة الأولى متوسط يحمل عنوان "تاريخ الحضارات القديمة" أدرجت فيه الشخصية الجزائرية منذ القديم التي تمتد في جذورها إلى ما قبل الإسلام متأثرة ومؤثرة في المحيط الجغرافي والمجال الفكري، الذي سادت فيه الحضارات القديمة في الشرق الأدنى وإفريقيا والبحر المتوسط وتفاعلت معها، موضحا حضارة بلاد المغرب الممتزجة بين المجتمع الأمازيغي والحضارة القرطاجية والممالك الأمازيغية، والتركيز على الجزائر الحالية وتثمين دور ملوكها "ماسينسا، سيفاكس، يوغرطة"[6].

وخصصت برامج السنتين الثانية والثالثة للفترة الإسلامية من الفتوحات الإسلامية حتى القرن **16**، عرفت بالمغرب الأوسط الذي قامت به الدول إسلامية ، واشتهر فيها ملوك حكموا مثل عبد المؤمن بن علي، حماد بن بلكين، يغمراسن، الذين سادوا مجتمعا حتى وإن تفرق في إمارته وممالكه فإن الإسلام قد صهر هذه المنطقة التي تفاعلت مع المشرق مكونتين حضارة

إسلامية. ويواصل كتاب الثالثة متوسط تتبع المسار التاريخي للوطن الجزائري ويبدأ من القرن **16** وبداية حكم العثمانيين في الجزائر، وتزامن وجودهم في وضع أركان دولة مركزية الحكم، اتخذت عاصمة وحدودا مرسومة وسيادة معترف بها، ونظرا لهذه المكانة والموقع الهام الذي تحتله كانت محل أطماع أوربا المسيحية بعد سيطرتها على البحر الابيض المتوسط[7].

ما يعاب على برنامج هذا المستوى أن التوقيت الزمني غير كاف لتغطية هذه الحقبة الزمنية من تاريخ الجزائر، لاسيما أن أهداف تدريس التاريخ في مرحلة التعليم المتوسط تزويد التلميذ بأكبر قدر ممكن من المعارف العلمية حول التاريخ الوطني، الذي ظل في هذه المرحلة يتراوح ما بين الساعة والساعتين في الأسبوع.

فقد شهدت الجزائر إصلاحات جذرية عميقة معتمدة في ذلك على المقاربة بالكفاءات، فمادة التاريخ حظيت مثل المواد الأخرى بأهمية وذلك "بمنحها مكانه متميزة في السياسة التربوية من خلال مناهج التاريخ لمختلف المراحل التعليمية وبرؤية جديدة، وأهداف في غاية الدقة، ومقررات تعكس روح هذه الأهداف، والأخذ بالأساليب والطرائق الفاعلة العصرية في تدريسه وإعداد كتب مدرسية تحمل المواصفات العالمية التربوية والبيداغوجية[8]. وخاصة وأن تدريس التاريخ يشكل "مرتكزا بيداغوجيا أساسيا في الفعل التعليمي الهادف إلى تحقيق المرامي المنوطة بتكوين المواطن الجزائري ضمن مناهج المنظومة التربوية، لذا وجبت العناية به من حيث تنوع الدروس وثرائها وطرائق تقديمها[9].

1- ينبغي أن يعطي برنامج التاريخ الأفضلية للتاريخ الوطني باعتباره بوتقة انصهار الهوية.

2- معرفة التاريخ الوطني في مختلف مراحله دون تفضيل مرحلة على أخرى.

3- معرفة إمكانات الوحدة والتكتل وأهميتها بكافة أشكالها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

4- الاهتمام بتاريخ العالم وحضاراته مع العناية بـ : تاريخ الجزائر في الإطار المغاربي والحضارة العربية الإسلامية، تاريخ البحر الأبيض المتوسط والعالم و الحضارات التي أثرت فيه.

5- التأكيد على مكانة الجزائر في التاريخ العالمي وحضاراته ومعرفة الحضارات الماضية والحاضرة ومعالجة الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية من خلال مقاربتين:

- مقاربة كرونولوجية تبرز العالقة بين المراحل وأهم مميزاتها للتمكن من أدوات تهم السيرورة التاريخية أي نشاط الإنسان في بعده الزماني.

- مقاربة موضوعاتية تمكن من تحليل المسائل والإشكاليات التاريخية التي توضح التوجهات وقوانين آلية التاريخ وتدرب على الحس النقدي والتحليل عند المتعلم.

2-2 غايات تدريس مادة التاريخ في المؤسسات التربوية

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر لثمين الأحداث التاريخية والحفاظ على الذاكرة الجماعية، ومكتسبات الثورة التحريرية وتاريخها الحافل بالبطولات والتضحيات، ورغم الميزانية الضخمة التي تخصصها الدولة سنويا لوزارة التربية لتدريس التاريخ لجيل اليوم، غير أن التلاميذ لا يعرفون من التاريخ الجزائري إلا بعض التواريخ، في ظل عجز الأساتذة في نقل التاريخ من مادة تدرس بين جدران المؤسسات التربوية لثقافة راسخة في أذهان الأطفال، فماهي الأسباب التي جعلت تاريخ الجزائر الحافل حبيس المذكرات والأقسام المدرسية، ولماذا عجزت الجزائر في تعريف أبطال الكفاح ورموز الثورة لجيل اليوم... إن التاريخ كما قال ابن خلدون "فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية وهو معرفة تاريخ الماضيين لنستفيد منها"[10]، فتدريس التاريخ الوطني يعني قراءته والاطلاع عليه بل يتجاوز ذلك إلى أهداف وغايات تسعى إلى "إكسابهم المهارات التاريخية والاتجاهات

المرغوب فيها والوقوف على العظات والعبر التي تقيدهم في مستقبل حياتهم[11]، فغاية التاريخ أن يسير بركب التقدم نحو الحياة الراقية في جميع الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والفكرية وهو ما يطلق عليه اسم حضارة، لهذا لا بد من إعطاء أهمية بالغة في تحديد الأهداف والغايات التي تتمثل فيما يلي:

1- ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيمه الحضارية بصدق وقادر على فهم العالم في تنوعه وتطوره وباستطاعته التصرف فيه كفرد حر مسؤول والمساهمة الفعلية في حياة المجتمع.

2- ترسيخ الارتباط بالقيم التي يحملها التراث التاريخي والجغرافي وكذا الارتباط بالرموز المستعملة لأله الجزائرية والعمل على ديمومتها والدفاع عنها.

3- معرفة كافية للمجال الجغرافي بأبعاده الثالثة الطبيعي والبشري والاقتصادي ومعرفة كافية للتاريخ بأحداثه ومواقعه وأبطاله وفتوحاته الهامة التي ساهمت في الحضارة العالمية بما من شأنه أن يولد لديه ارتباطه بأرضه وتراثه الحضاري منذ عصور بعيدة.

4- معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته والوعي بالهوية وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية التي جاء بها الإسلام وكذا بالنسبة للتراث الثقافي والحضاري للأمة الجزائرية.

5- تقدير جهود الإنسان بصفة عامة والجزائري خاصة في بناء الحضارة.

6- تنمية الوعي السياسي لحقوق الإنسان وواجباته وممارستها في كافة مجالات الحياة تطويرا للفرد والمجتمع.

7- تكوين اتجاه ايجابي نحو الانفتاح على الثقافات الأخرى والأخذ منها بما ينفق وتراثنا الثقافي وواقعنا وآمالنا وبما يعزز الروابط الإنسانية مع الشعوب.

8- ترسيخ قيمة الانتماء الى الوطن والتضحية من أجله.

9- تنمية المهارات العقلية ذات المستويات العليا مثل التحليل، التعليل، الربط، التركيب، وإصدار الأحكام.

10- العامل على توطيد روح التضامن والتسامح والسالم في الذات وفي العالقات بني الأفراد، وفي العالقات الاجتماعية والوطنية.

- المأمول

نحنُ اليوم بحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى إلى إعادة حقيقية للتاريخ في مناهجنا التربوية بما يتجه نحو تعميق روح الوطنية والفخر والاعتزاز، ولن يتأتّى ذلك دون إعادة النظر في مناهجنا التربوية التي تعتريها الكثير من النواقص والمطبات، وذلك بإسناد مسؤولية صياغة البرامج التربوية وإعداد الكُتب المدرسية للكفاءات التابعة للقطاع أساسًا وبمرافقة باحثين وجامعيين يشتغلون في ذات الرواق.

أعتقد أنّ المنظومة التربوية منحت مساحة كبيرة لتاريخ الجزائر في مناهجها، وهذا أساسي ولا بدّ منه، لكنّها لم تُقدمه بالطريقة الصائبة التي يمكن من خلالها الوصول إلى نشر الوعي التاريخي لدى الجيل الجديد. فلحد الساعة لا زال التاريخ تلقينًا وسرداً للأحداث، على الرغم من أنّ الكُتب المدرسية تحوي وضعيات وسندات، لكن طريقة التعليم تجعل التلاميذ وحتّى الطلاب في التعليم العالي ينفرون من تخصص التاريخ لِاعتقادهم أنّه حفظٌ فقط، لذلك يتوجب على الهيئات المعنية وعلى الباحثين في التاريخ أن يتقنوا تعليمية التاريخ (Didactique de l'histoire) قبل أن يعرضوا معارفها.

يجب تشجيع التلاميذ والطلاب على حب مادة التاريخ، ولن يكون هذا إلاّ بإتقان تعليمية المادة لجميع المدرسين في مختلف الأطوار الدراسية، وكذا إعادة ترتيب المناهج والبرامج بما يتوافق والمراحل العمرية المناسبة للمتمدرسين، حينها فقط يمكننا أن نُؤكد أنّ البرامج خدمت حقًا تاريخ الجزائر وأنصفته.

ومن أجل تعزيز التاريخ وجب: تخصيص حجم ساعي مُناسب لها في كلّ التخصصات، مع اِعتماد المادة في كلّ الاِمتحانات الرسمية، وتعزيز مضامين المناهج بِمَا يسهم في تكوين مواطن متمسك بوطنه ورموزه، وإسناد تدريس المادة لأساتذة أكفاء، ورفع المُعامل مع فتح المجال لإعادة النظر في الكِتاب المدرسي عبر الأطوار التعليمية بترتيب كرونولوجي أصيل ينطلق من عهد الإنسان الأوّل الجزائري في "تِيغَنِيف" قبل عشرة آلاف سنة إلى يومنا مرورا بالوجود الفينيقي، والاِستعمار الروماني، وثراء تاريخ الجزائر في الفترة الإسلامية، والعثمانية، وصولا لتعميق تاريخ الجزائر المُعاصر بعرض تحليلي نقدي لمحطات الاِستعمار الفرنسي في الجزائر، كلّ ذلك لتعزيز الاِنتماء الإفريقي والعربي والإسلامي للجزائر بطُرق علمية، وبمعارف منهجية دقيقة ترد على التحاريف والتشويه الّذي مس تاريخنا.

- لذلك وجب

1- إسناد تدريس مادة التاريخ في المتوسط لأستاذ متخصص، ورفع معاملها وحجمها الساعي في جميع الأطوار، وإعادة الشعبة في الثانوي مع تعميم المادة على جميع التخصصات ومراحل التحصيل العلمي (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، التعليم العالي).

2- مراجعة المناهج والبرامج وفق المرجعية الدينية والتاريخية، وحذف كل ما يمسّ الهوية الوطنية.

3- إعادة النظر في طريقة تدريس مادة التاريخ وآليات تقويمها، بما يضمن الخروج من مجرد الوصف والاجترار إلى التحليل والاستشراف.

4 -زيادة العناية باللغة العربية وربطها بالقيم المستمدة من أصولنا وخبرتنا المعرفية الأدبية اللغوية الراقية، لما لها من صلة بفهم ديننا واستيعاب تراثنا المعرفي الزاخر.

5- مدّ جسور التعاون بين جميع المؤسسات الرسمية كالمتاحف، والهيئات الاجتماعية، ووسائل صناعة الوعي من أجل ترسيخ القيم والمبادئ.

6- إعادة النظر في معايير التوجيه من خلال رفع مكانة الشعب الأدبية والإنسانية، وتوجيه المتفوقين دراسيا إليها، كما هو الحال في كثير من الدول المتطورة.

7- ضرورة التكوين المستمر للأساتذة، مما يكسبهم مهارات وطرقا حديثة ويمكّنهم من الوصول إلى عقل التلميذ ووجدانه.

9- إبعاد المدرسة الجزائرية عن كل التجاذبات الإيديولوجية، وجعلها فعّالة قادرة على تغيير واقع التلميذ والمجتمع نحو الأحسن.

10- ضرورة إشراك فعاليات المجتمع من تربويين وباحثين وخبراء وهيئات نقابية وجمعوية في مراجعة المناهج والبرامج.

11- ضرورة إقامة ملتقيات وندوات متخصصة لمناقشة وتقريب الرؤى حول المنظومة التربوية المنشودة.

- الخاتمة

واستناداً إلى ما سبق فإننا نخلص بأن الذاكرة والتاريخ يتقاطعان، فهناك ذاكرة وهناك تاريخ، ولا نعني بذلك بأن عدم امتلاك الذاكرة يقودنا إلى صنع تاريخ موضوعي، فلا تاريخ دون ذاكرة، لكنهما خاضعين لتأثيرات مختلفة، فالتاريخ ليس إعادة سرد الذكريات أو محاولة لسد فجوات الذاكرة بالخيال، بل هو البناء الموضوعي المتقاطع مع الذاكرة الكائنة والمتكوّنة.

فالعناية بالذاكرة التاريخية أمر لا جدال فيه، بالنظر لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للأمم والشعوب وستظل من أبرز الرهانات التي تحتاج على الدوام إلى باب مفتوح من الجد والاجتهاد، فكل المبادرات والمجهودات

التي تقوم بها المؤسسات التربوية والجامعية والجمعيات من أجل تدوين وتوثيق الذاكرة الوطنية من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز الوطني وضمان تغذية أفئدة الأجيال بالقيم والمثل التي يجب أن تترعرع في أحضانها بما يحفظ للجزائر وحدتها والارتقاء بها إلى المستويات التي تشرف تضحيات أجيالها وتمجد نضالاتها عبر التاريخ.

- الهوامش

1- أحمد عبيد: التّأريخ الجزائري: تقييم ونقد - حالة الجزائر العثمانية، مجلة انسانيات في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر، **2010**، ص**57**.

2- ابن خلدون: المقدمة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، **1997**، ص**195**.

3- عادل حسن غنيم: في منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، **2015**، ص**20**.

4- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج**2**، ط**1**، دار الامة، الجزائر، د ت.

5- منهاج التربوية الوطنية - وزارة التربوية الوطنية - الجزائر - مارس **2005**.

6- الكتاب المدرسي للسنة أولى متوسط - الجزائر-

7- الكتاب المدرسي للصنة الثالثة متوسط - الجزائر-

8- فريد حاجي، مفاهيم تربوية وبيداغوجية، المربي، المجلة الجزائرية للتربية، المركز الوطني للوثائق التربوية، ماي، جوان **2006**، ص**127**.

9- عبد الخالق رشيد، الأدب في مقررات التعليم الثانوي دراسة تقويمية، مجلة تقويم العملية التعليمية يصدرها مخبر تقويم تعليم اللغة العربية في الأساسي والثانوي، تلمسان، جوان**2002**، ص**17**.

10- أحمد صبحي منصور، مقدمة ابن خلدون دراسة أصولية تاريخية، القاهرة، **2000**، ص**68**.

11- أحمد إبراهيم شلبي وآخرون، تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، ط**1**؛ المركز المصري للكتاب، **1998**م، ص**17**.

تكوين الأساتذة في مادة التاريخ والجغرافيا

الأستاذة: عيشون صليحة

مفتش التربية الوطنية

- مقدمة

شهد قطاع التربية والتعليم اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والمهتمين بتنمية الموارد البشرية لبلوغ أهدافه، وباعتبار الأستاذ العصب الأساسي في العملية التعليمية التعلمية يتم حاليا الاستثمار في هذا العنصر البشري وذلك بإتباع إجراءات واستحداث برامج تكوينية لتدريبه وتمكينه من أداء مهامه ومساعدته على تحقيق ما تصبو إليه المناهج التعليمية، وكذا رفع مستوى الدافعية للتعلم وخلق جو من المنافسة بينها لدى المتعلم، وهذا لا يقتصر على الأستاذ لوحده كعنصر وسط المؤسسة التربوية وإنما بتفاعل مجموعة من العناصر داخل القسم وخارجه من الهيئة التدريسية، والمتعلمين، والبرامج والمناهج وإدارة المؤسسة وبالأخص العلاقة التي تربط بين الأستاذ والمتعلّم من جميع الجوانب المعرفية، والنفسية التربوية وحتى الاجتماعية.

لقد تنبه الاستعمار الفرنسي لأهمية مادة التاريخ في تكوين شخصية الفرد الجزائري فعمل على طمس ومحو هذه الشخصية بكل الوسائل كتزوير وتضليل الحقائق فهناك "مواضيع كثيرة يظهر فيها الميل إلى تزييف حقائق التاريخ الأمر الذي يشير إلى أن دراسة التاريخ استغلت لصالح القوى الاستعمارية الذي حاول أن يحطم قيم الشباب عن طريق عزله عن ماضيه وما كان يعرض في مادة التاريخ فهو خاص بتاريخ فرنسا القديم والحديث

والقليل من تاريخ أوربا، مع التركيز على صانعي التاريخ الفرنسي مثل شارلمان ونابليون... ولا نعرف شيئا عن تاريخ الجزائر الاَ ما كان يأتينا عن طريق الأجداد أو ما كنا نسمعه من قصص والمتعلم في المدارس مجبر أن يتعلم التاريخ الفرنسي فعلينا أن ننتظر الاستقلال كي نرى آمالنا تتحقق.

تتبادر إلى أذهننا في هذا المضمار جملة من الأسئلة منها: ماذا نُكون؟ ولماذا نكون؟ وهل نحن حققنا نسبة مرضية في مجال التكوين واستكمال هرم بناء المجتمع الذي أرسي أسسه رجال الحركة الوطنية من حمدان خوجة الى ثورة التحرير المباركة الى جهود الوطنيين المخلصين الذين كانوا ولا يزالون في خدمة الجزائر المستقلة أم أن قطاع التربية في مجال تكوين الأساتذة لا يزال في أمس الحاجة إلى تضافر الجهود للبحث عن ربط مسار التواصل بين مرجعية الأمس ومشروعية اليوم. وهل نحن على العهد باقون وعلى الأمانة محافظون؟

1- مرجعيات تكوين الأساتذة في مادة التاريخ والجغرافيا

لقد أولت السلطات العليا الجزائرية عناية كبيرة بعملية التكوين وجعلها من المهام والوظائف الأساسية لإطارات القطاع التربوي ويظهر لنا ذلك جليا من خلال سنها لمختلف القوانين والتشريعات التي تنص على أن التكوين هو حق مشروع لكل موظفي المنظومة التربوية الجزائرية ونورد بعض القوانين التي تنص على ذلك من خلال ما يلي:

أ- الجريدة الرسمية الجزائرية: (العدد **33** بتاريخ **23** أفريل **1976**. ص**537**)

المادة 49: الهدف من تكوين الموظفين التابعين للتربية هو إكسابهم المعلومات والمعارف اللازمة لعملهم. والتكوين عملية مستمرة لجميع المربين على جميع المستويات. ومهمته أن يتيح الحصول على تقنيات المهنة وإكساب أعلى مستوى من الكفاءة والثقافة والوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي والالتزام السياسي الدائم بمبادئ الثورة.

المادة 50: ينظم التكوين في مؤسسات ملائمة موضوعة تحت إشراف الوزير المكلف بالتربية تختلف مدته تبعا للتخصص المطلوب أو العملية المنوي القيام بها. ويشمل المعلمين والموظفين والإداريين والمفتشين من مختلف المستويات، ويتم عند الحاجة بمساهمة الوزرات أو الهيئات المعنية.

إضافة الى مواد أخرى: المادة **51** والمادة **56**، **55**، **54**، **53**، **52**

ب- الجريدة الرسمية الجزائرية: (العدد **04** بتاريخ **27** يناير **2008**. ص**16**)

ج- الجريدة الرسمية الجزائرية: (العدد **55** بتاريخ **21** أكتوبر **2015**. ص**27-28**) المادة **2** والمادة **4** والمادة **6**

د- النشرة الرسمية للتربية: (العدد **555**، ديسمبر **2012**. ص**16-17** و**19-20**)

2- مفهوم التكوين البيداغوجي

- عملية منظمة ومستمرة، محورها الفرد في مجمله وتكون ملازمة له من تعيينه حتى نهاية حياته المهنية والتكيف مع المستجدات الحديثة بغية اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاجها وتحصيل المعلومات التي تنقصه لأجل رفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية.

- يعرفه فتييه ريمون (Vatier Raymand) أنه: مجموع العمليات القادرة على جعل الأفراد والجماعات تضمن بكفاءة انجاز المهمات الحالية أو التي تستند إليهم في المستقبل وذلك من أجل السير الحسن.

- أما ديفيد فيعرفه على أنه الأنشطة المخططة التي تهدف إلى اكتساب العاملين معارف ومهارات وقدرات جديدة تمكنهم من أداء الأعمال الموكلة إليهم بكفاءة.

- كما يُعرَف على أنه: عملية تستهدف إجراء تغيير دائم نسبيا في قدرات الفرد، مما يساعده على أداء الوظيفة بطريقة أفضل.

3- ما هي الأهداف المرجوة من تكوين الأساتذة في مادة التاريخ والجغرافيا؟

إن التاريخ كما قال العلامة ابن خلدون: "فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية وهو معرفة تاريخ الماضيين لنستفيد منها". وعليه فإن تكوين الأساتذة في مادة التاريخ والجغرافيا ليس نقل المعارف للمتعلم التي ينساها بسرعة وإنما هو كيفية تحبيب المادة وجعلها مشوقة خاصة فيما يخص التاريخ الوطني ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على أساليب وطرق حديثة مثل الاعتماد على استراتيجيات التعلم النشط وغيرها من الطرق الحديثة التي لا تنفر المتعلم من المادة. في حين يمكن رصد أهداف التكوين البيداغوجي لأساتذة مادة التاريخ والجغرافيا في النقاط الأتية:

- إعداد طالب الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا نفسيا وتربويا للقيام بمسؤولياته المهنية بعد التخرج.

- إكسابه المهارات التاريخية والاتجاهات المرغوب فيها والوقوف على العظات والعبر التي تفيده في مستقبل حياته.

- تنمية التفكير العلمي التاريخي للأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا من خلال تنمية الروح الوطنية والإنسانية فيه.

- إكساب الطالب الأستاذ المهارات اللازمة للتدريس مثل: الإعداد والعرض والتقويم.

- إعداده للمواطنة السليمة على الفهم الصحيح للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الذي يعيش فيه والتكيف معه والاعتزاز بالوطن والولاء له.

- منح الفرصة للطالب الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا لممارسة التطبيق العملي للمبادئ والأسس النظرية التي درسها وفق قَيم المجتمع وهويَته الوطنية.

- إكساب الطالب الأستاذ لمادة التاريخ والجغرافيا مهارات النقد وعمليات التقويم الذاتي.

- مساعدة الطالب الأستاذ للمادة على التكيف في مواجهة المشكلات الطارئة التي تحتاج إلى الدراسة والتعرف المناسب لحلها.

- إتاحة الفرصة للطالب الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا اكتشاف قدراته وإمكاناته التدريسية.

- دوره في تزويد المتعلم بمختلف الحقائق الخاصة بحياة المجتمعات القديمة والحديثة وهذا ما يؤدي إلى القضاء على التعصب وتحقيق التقارب والتفاهم.

- ربط الأستاذ المادة ببيئته ومجتمعه المحلي والعالمي.

4- أنواع التكوين للأساتذة في مادة التاريخ والجغرافيا

اتخذ التكوين في الجزائر صورا وأنواعا مختلفة تتباين في الأسلوب والهدف حسب المواقف التكوينية المحددة، وعليه يمكن أن نقسم التكوين إلى عدة أنواع أساسية تتمثل في:

- التكوين الأولي: يتم هذا النوع من التكوين في المعاهد ومراكز التكوين والجامعات، ويتمثل في تحسين مستوى أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا وتوعيته وإعداده لممارسة التعليم وتزويده بالأسس التي تساعده في البدء والانطلاق في مهنة التدريس وتخرجه من معاهد إعداد الأساتذة أو الجامعات.

- التكوين المستمر: امتدادا للتكوين الأولي، ويدوم حتى الترسيم (التثبيت) ومدته سنة واحدة وقد شُرع في تطبيق هذا النوع من التكوين منذ سنة **1975-1974**. يسمح بإعطاء فرصة للأساتذة في المادة بالتكوين أثناء عملهم للحصول على المعارف والمهارات التي لم يتمكنوا على اكتسابها من خلال تكوينهم الأولي والمعنيون بهذا التكوين هم:

أ- المتخرجون الجدد.

ب- غير المؤهلين.

- التكوين أثناء الخدمة

استمرارا لعملية التربية المهنية المستدامة للأساتذة من أجل تنميتهم مهنيا وزيادة كفاءتهم وتزويدهم بالمستجدات العلمية والتربوية للسماح لهم باكتساب معارف جديدة ونميز نوعين من التكوين هما:

أ- التكوين النظري / ب- التكوين العملي.

- التكوين الذاتي: مبادرة أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا بتكوين نفسه، وبمجهود فردي دائم يعتمد على القدرات الذهنية من أجل تحديث معلوماته.

- التكوين عن بعد: الهدف منه هو رفع المردود التربوي للأساتذة وتحسين كفاءتهم العلمية والبيداغوجية من خلال سد الثغرات في الجوانب التعليمية اعتمادا على أسلوب الحوار والمخاطبة وتبسيط المعلومات وصولا إلى تمكينه من التحكم في أداء مهامه على أكمل وجه.

- خصائص التكوين: من التعريفات السابقة للتكوين يمكن استخلاص الخصائص الأتية:

- التكوين نشاط رئيسي مستمر.

- التكوين نظام متكامل.

- النظرة المستقبلية من خلال النتائج التي تطمح إليها.

- التكوين نشاط متغير ومتجدد.

- الشمولية.

6- ما هو منتظر من عمليات تكوين أساتذة مادة التاريخ والجغرافيا اليوم؟

إن جهود الدولة الجزائرية لازالت قائمة ومستمرة من أجل تكوين أستاذ فعال يقوم بدوره ميدانيا ويدرك حجم المسؤولية والأمانة التي على عاتقه، وقد تجسد ذلك في سعي مؤسساتها (وزارة التربية الوطنية) من

خلال برمجة عمليات تكوينية شهدت تطورات مستمرة ولازالت بشكل مكثف الى يومنا هذا والتي نذكر بعض مظاهرها مثل:

- استحداث شهادة ليسانس للتعليم وهي شهادة جديدة في مادتي التاريخ والجغرافيا وتعد طفرة نوعية في عملية تكوين الأساتذة وهذا لم يكن موجودا منذ الاستقلال.

- التكوين ظل مقتصرا على اعدد أستاذ التاريخ أو مهندس الدولة في الجغرافيا وبعد التخرج يدرس المادتين مما جلب المتاعب لدى الكثير من الأساتذة.

- بناء برنامج التكوين بالاشتراك مع أساتذة التعليم العالي وخلاله تم تكييف البرنامج وفق دفتر الشروط الذي تقدمت به وزارة التربية مع الأخذ بعين الاعتبار مقرَرات مراحل التعليم الثانوي والأساسي.

- الاعتماد على الجانب العلمي المعرفي والذي تشترطه الجامعة دوما في برامجها التكوينية أي يعتمد على نقل المعارف فقط مما سهل على الأستاذ الانخراط في سلك التدريس والتجاوب مع متطلباتها.

- الاعتماد في وضع برامج تكوينية على التسلسل الكرونولوجي للحقب التاريخية من جهة وتكاملها مع المواضيع الجغرافية وهذا ما جعل الترابط واضحا في العملية التكوينية للطالب الأستاذ كثيرا ما وظف التاريخ للجغرافيا واحيانا الجغرافيا للتاريخ لأن كليهما يُكمل الاخر فالتاريخ هو عنصر الزمان والجغرافيا عنصر المكان.

- تطعيم البرنامج لتكوين الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا بمواد جديدة هامة كانت قبل اليوم هامشية.

وعليه نطمح اليوم من خلال الاستمرار في عملية التكوين البيداغوجي لأساتذة مادة التاريخ والجغرافيا إلى:

- إجبارية تدريس وحدة الإعلام الآلي مما يعزز من تكوين الأستاذ في تدريس مادة التاريخ ويفتح أمامه أفاق للوقوف عند المستجدات والبحوث مما يسهل

عليه عملية استغلال الوسائل السمعية والبصرية وتوظيفها في مرحلة التكوين والتدريس.

- تمكين طالب الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا إلى تزويده بدارسة وحدة المنهجية أثناء عملية التكوين المبرمجة من طرف الوزارة إلى إعداده إعدادا خاصا مثال وحدة منهجية البحث التاريخي ومنهجية البحث الجغرافي وحدات فاعلة في صلب التكوين.

- تكوين الأساتذة وتحفيزهم وجدانيا وذلك عن طريق تخصيص عطل تكوينية وإرسال بعثات علمية للدول الرائدة في ميدان تدريس التاريخ بهدف الاحتكاك والاطلاع والاقتباس من التجارب الناجعة لتكييفها مع واقعنا.

- التركيز في برنامج التكوين لأساتذة مادة التاريخ والجغرافيا على الطريقة البنائية بحيث تركز هذه النظرية على التسليم لأن كل ما يبنى بواسطة المتعلم يصبح ذا معنى له، مما يدفعه لتكوين منظر خاص به عن التعلم، وذلك من خلال منظومات والخبرات الفردية.

7- ما هي معيقات تكوين أساتذة مادة التاريخ والجغرافيا؟

يمكن تصنيف معيقات التدريب الميداني إلى ثلاث جوانب أساسية: معرفية - مهارية - قيمية.

أ- المعيقات المعرفية

- عدم التكيف مع المستحدثات التربوية وتحديث معلوماته حتى يتمكن من أداء دوره بكفاءة.

- المواد التربوية لاتزال ناقصة خلال مدة التكوين إذ لا تتعدى في حجمها الساعي **3** ساعات في الأسبوع من الوجهة النظرية برغم أن التربص المغلق داخل المؤسسات التربوية حدد لمدة **15** يوما.

- نقص دروس المشاهدة والمعاينة والخرجات العلمية والوقوف عند المظاهر الطبيعية والمعالم التاريخية وزيارة المتاحف ونحوها من الوسائل الكفيلة لإنجاح المهمة البيداغوجية.

- نقص إعداد أستاذ التاريخ والجغرافيا أكاديميا ومهنيا وثقافيا حتى يصبح قادرا على التعامل مع المواقف التعليمية وممارسة مهنته والأداء بفاعلية.

- نقص تأهيله لكي يصبح مرشدا إلى مصادر المعرفة ومنسقا لعمليات التعليم ومقوما لنتائج التعلم خاصة في ظل غياب كلي في ضبط المفاهيم والمصطلحات التاريخية.

- عدم إلمام أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا بالجوانب المعرفية التاريخية لأبعاد عملية التدريس وأوجه الأنشطة الصفية واللاصفية التي يستطيع ممارستها مع متعلميه.

- عدم الإلمام بمحتوى التعلم المقرر لمتعليميه وعدم الإلمام بالمواضيع المقررة والتمكن منها.

ب- المعيقات المهارية

- عدم اكتسابه لمهارات استخدام الوسائل التعليمية المتاحة (أدوات وأجهزة تعليمية مختلفة).

- عدم اكتساب لمهارات صياغة الأهداف السلوكية وتحليل محتوى الوضعيات التعليمية التعلمية والتخطيط لها وتقويما.

- عدم التحكم في مهارات طرح الأسئلة الصفية ومهارات الإدارة الصفية.

- نقص مهارات التواصل والتعاون مع الآخرين.

ج- المعيقات الوجدانية

- نقص في تنمية الاتجاهات الايجابية التاريخية نحو التدريس.

- نقص في تنمية أخلاقيات مهنة التدريس.

- نقص في الدقة والموضوعية والمرونة.

- قلة الإسهام في بناء الاستاذ المتكامل ليكون عنصرا فاعلا في خدمة دينه ووطنه ومجتمعه.

د- معيقات أخرى

- قلة خبرة المعلم المتعاون بأهداف برنامج التربية العملية ومراحلها المختلفة.

- ضعف حماس المعلم المتعاون للإشراف على الطالب الأستاذ.

- يلزم المعلم المتعاون الطالب المعلم بطرق معينة في تحضير الوضعيات التعلمية اثناء تربصه.

- وجود فجوة بين ما تعلمه الطالب في الجامعة وبين ما هو موجود في الثانويات.

- انعدام التواصل بين الطالب والأستاذ والمفتش اثناء التكوين.

- عدم زيارة المفتش الطالب الأستاذ خلال فترة التدريب العملي.

- عدم الاعتماد على أساليب حديثة في التكوين مثل التعلم النشط (وجود **101** طريقة يمكن الاستئناس بها وفق المتعلمين والامكانات) أو مهارات القرن **21**.

8- توصيات واقتراحات

- إثراء البرامج التكوينية وتقويمها والسهر عليها باستمرار وذلك بعد خضوعها للتطبيق العملي.

- إلزامية ربط سياسة التكوين بمتطلبات الوطن مع إجبارية التوظيف للطالب الأستاذ بعد تخرجه.

- ضرورة توفير الإمكانات المادية والمعنوية الكافية وتسخيرها للعملية البيداغوجية بغرض إنجاح منظومة التكوين.

- التنسيق بين الأطراف المشاركة في عملية التطبيق الميداني من أجل توضيح الأدوار من خلال ورش العمل المشتركة.

- توزيع دليل التربية العملية على الطلبة الأساتذة لتوضيح المهام والأعمال.

- إن تدريس التاريخ من دون إشكالية يحول دون تحقيق الأهداف السامية للمادة من اجل اتخاذ التدابير اللازمة واستخدام كافة قدراته.

- تطوير كفاءات المشرفين الأكاديميين المتابعين لبرامج التربية العملية.

- اختيار المدارس المتعاونة وفق شروط ومعايير توفر للطالب الأستاذ أفضل الأجواء التربوية المناسبة للتدريب.

- عقد اللقاءات لمناقشة المشكلات التي تواجه الطلبة الأساتذة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

- العمل على تعزيز الثقة بالنفس عند الطالب الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا أثناء التربية العملية.

- إدراك أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا أن وظيفة مادة التاريخ هي الفكر النقدي، الماضي لفهم الحاضر والتكوين المنهجي .

- السعي إلى تكوين أساتذة المادة في طرق التدريس وكيفية تشويق المتعلمين للتاريخ الوطني التي ينبغي اختيارها في المقاربة البنائية الجديدة.

- تنمية الجوانب الوجدانية لأستاذ المادة فهو مهم لتكوين الميول والقيم والاتجاهات واتخاذ العبرة من السابقين مما يؤدي إلى نمو الوعي بالقيم الوطنية، فأعمال الابطال دائما نموذج أسمى.

- إن المادة لا تحتاج الى متعلم يذكرها ويحفظها بقدر ما تحتاج إلى أستاذ ومقيم للمعلومات التي تتضمنها بحيث تساعده على فهم واقعه الحياتي والتنبؤ بمستقبله.

- التركيز في العمليات التكوينية لأساتذة مادة التاريخ والجغرافيا على القيم في مواجهة تغيرات الحياة المتسارعة ومواجهتها وتحفظ المجتمع واستقراره

وكيانه في إطار موحد، فالقيم التربوية على توحيد أفراد الأمة وتماسكهم وفي هذا اصلاح للمجتمع.

- تكوين أستاذ المادة لمساعدته على تشويق وتحبيب المادة وليس تلقين المعارف من خلال تركيزه على المادة في مساعدة المتعلم على فهم نفسه ومجتمعه وبيئته والعالم حوله وعلى اكتساب المعارف والمهارات والقيم التي تجعل منه مواطنا مزودا بحس المسؤولية وفاعلا في مجتمعه وقادرا على تفهم القضايا المحلية والإقليمية والعالمية. إضافة إلى ذلك تساعده في فهم بيئته التي يعيش فيها وادراك مالها من مزايا ليستغلها وينميها.
- السعي إلى ادرج أثناء العمليات التكوينية مصفوفة في مادة التاريخ بما يخدم العملية التعليمية التعلمية (للقيم دور وقائي فهي تحمي الفرد والمجتمع، وتحفظ للمجتمع استقراره).

من هذا المنطلق علينا إعادة النظر في برامج التكوين من حيث النوع والكم والتطرق إلى أحدث أساليب تكوين الأستاذ في مادة التاريخ والجغرافيا لمواكبة عصر التكنولوجيا والمعاصرة لأن ما هو متداول حديثا في الكتابات التربوية بأنه لا تطوير للمنهاج دون التطوير الشخصي للأستاذ خاصة في الجانب الوجداني والمعرفي لأن الفضل الكبير له يتمثل في الدور الهام الذي يجسده وهو تغيير عالم المؤسسة التربوية وأبعادها.

- قائمة المراجع

- الجريدة الرسمية.
- عبد اللطيف بابا أحمد: تكوين المكونين، الملتقى الدولي حول اسهامات تكوين المتكونين في تحسين مردود النظام التربوي، مجلة بحوث وتربية، العدد **05**، المعهد الوطني للبحث في التربية، الجزائر، د ت، ص**08**.
- الأستاذ أحمد مريوش: دراسة تقييمية لبرنامج التكوين لمادة التاريخ والجغرافيا بالمدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة-
- حياة بلمهدي: دور التكوين البيداغوجي، في تنمية الكفاءات التدريسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مستغانم، **2018**.

حضور التـاريخ في منظومتنـا التربوية تدريسه بين التقليد والتجديد

الأستـاذ: شـاطو محمد
المركز الجـامعي نور البشير - البيض

- مقدمة

لا يختلف اثنان على أهمية العلم في حياة الأفراد والمجتمعات، ذلك أنّ مكانة أمّة ما، ومستواها الحضاري يقوم على طبيعةِ أبنائها، وطبيعةُ أبنائها في التسامي أو التدني في تمسُّكهم بمقوماتهم الحضارية والتاريخية من عدمه ، هو إفراز طبيعي لنوعيّة تعليمهم وما استوعبوه في مدارسهم، فالعلم هو الركيزة الصحيحة والمتينة في بناء الأمم والمجتمعات، والعلم بمعناه الواسع هو الإعداد للحياة. كما جاء على لسان ابن باديس وهو يخاطب الشباب الجزائري:

يا نشء أنت رجاؤنا ... وبك الصباح قد اقترب

خذ للحياة سلاحها ... وخض الخطوب ولا تهب

يُقصد بسلاح الحياة: العلم؛ والعلم المقصود هنا هو العلم الذي مؤداه بناء شخصية إنسان متكامل الجوانب من خلال عملية تربوية وتعليمية وتمدرس ضمن منظومة تعنى بكل الجوانب المعرفيّة والسّلوكيّة والأخلاقيّة، التي تؤهّل المتعلم لحياة طيبة وكريمة في مجتمع فاضل.

فعندما يدرس أبناء أمّة تاريخهم دراسة واعية، سيعرفون واقعهم. وإذن سيعرفون أن أية قومية دخيلة عليهم سوف لا تبتلع قوميتهم[1]. وبالتالي لا يمكن لأية أمة أن تستغني عن دراسة التاريخ والخوض في حيثياته المختلفة ، لأنه النبع الذي يربطها بجذورها.

- أهمية تعليم وتعلّم التاريخ في حياة المجتمعات

ولأنّ التعليم كان وما يزال، الأساس الحقيقي لكل ثقافة، ولأي تقدم في المجتمع الإنساني[2]. فتعليم التاريخ ضرورة إنسانية لكل المجتمعات يعرفنا بماضي البشرية منذ نشأتها الأولى، فهو علم البشرية الذي يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان منذ أن دبّت أقدامه هذه الأرض في كل العصور والأزمنة والمراحل التاريخية (الماضي، والحاضر والمستقبل)، فهو عنصر هام في إدراكنا بوجودنا حسب الظروف التي عشناها ونعيشها في جوانبها المختلفة؛ والتاريخ هو الصورة الفكرية العاكسة للحضارة الإنسانية، وما توصل إليه الفكر الإنساني في ماضيه منذ أن بدأ يُعبّر عن وجوده، بلسانه ويديه من خلال الرسومات والنقوشات، وأدوات حجرية مختلفة، وبما حفره في الكهوف والمغارات، إلى أن أرتقى إلى عالم التكنولوجيات المتطورة في زماننا، فهو يهدف إلى إعادة رسم مظاهر البشرية والنشاط الفكري للإنسان بتطوراته وتقدمه، وإعادة تمثيل الحياة البشرية كما هي، وتتبع مراحل هذا التطور وتفاعلها، فهو أصدق مرآة تعكس حياة الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، بتجاربها الماضية وتطلعاتها نحو المستقبل، بحيث يشكل اللوحة الشاملة للمجتمع الإنساني التي تمكننا من الاستفادة من تجارب الإنسان في الماضي، فهو حوار بين الماضي والحاضر، حوار بين الأجيال وحوار بين المؤرخ والقارئ باعتباره ذاكرة العصور التي تناقلتها الأجيال. وصدق ابن خلدون في تعريفه للتاريخ بقوله: "اعلم أنّ فنّ التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية..."[3].

إنّه التجربة المدونة للجنس البشري التي يمكن الاستفادة منها في كل الميادين، لأن مجال اهتمامه هو الإنسانية التي تؤلف الوحدة التي يرتكز عليها المحور الذي تتضخم حوله المعرفة البشرية المكتسبة من تجارب وخبرة الأجيال السابقة[4].

برزت أهمية تعليم مادّة التاريخ وتعلّمها كواحدة من العلوم الإنسانيّة الضرورية؛ واللازمة لتحقيق الهدف من عملية التربية والتعليم، لأنّنا نستطيع من خلال هذا التّعليم أن نمكّن التلميذ من تقدير قيم الحياة

الاجتماعيّة، فيرى بتخيّله القَوي؛ القِيم والسُلوكات والسِيـر التي تسمح للناس بالتّعاون المستمر بعضهم مع بعض، ويفهم أنواع الخُلق التي تساعد في التقدّم أو تعيقه.

كان تعليم التاريخ على مرّ العصور وفي مختلف الحضارات محطّ اهتمام المعلّمين، وذلك بصرف النظر عن أسلوبهم في نقل المعارف التّاريخيّة إلى تلامذتهم، وهو ما يؤكده ابن خلدون بقوله: "... فإنّ فنّ التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال ، وتُشدّ إليه الركائب والرحال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال..."[5]، وذلك باعتباره علم لا يمكن الاستغناء عنه.

وبتطور البشرية في حياتها تحوّل التعليم إلى عملية مؤسّساتية منظّمة ترعاها الدول والحكومات، ودخل التاريخ ضمن مناهج التعليم، وتحوّل إلى مادة دائمة الحضور في المراحل التعليميّة، من الابتدائي الى الثانوي، ودرج المدرّسون على تقديمه بأسلوب سردي لأحداث الماضي تحوّلت بذاتها في كثير من الأحيان إلى معضلة أمام تحقيق الهدف المتوخى من تعليم التاريخ.

وخلال القرن العشرين ظهرت في السّاحة التّربوية العديد من النّظريات التّربوية والنّقاشات الفكريّة التي دفعت نحو تطوير مقاربات تعليم المواد المقرّرة في المناهج عمومًا والتاريخ من ضمنها، وإن كان للتاريخ خصوصيّته بين هذه المواد نظرًا للغايات العديدة المرجوة من تدريسه للناشئة.

ومن هنا تعـتبر الرؤى الحالية أنّ التاريخ هو فرع معرفي متخصّص بمفاهيمه وأدواتـه الخاصة التي تساهم في التفكير على مستويات عليا.

فلا أحد ينكر بأنّ تدريس التاريخ له تأثير كبير في تشكيل هوياتنا الفردية والجماعية، المدنية منها والسيّاسية والأخلاقية.

إنّ الغرض الرئيسي وراء إجماع الدول على إدراج مادة التاريخ في مناهجها الوطنية لا يزال يكمن أساساً في بناء المواطنة لدى أبنائها. وعلى الرغم من استغلال الحكومات له في كثير من الأحيان لأغراض سياسيّة، إلاّ

أن مادة التاريخ يمكنها دون ريب من المساهمة في بناء المواطنة الحقيقية، فهي تمكّن الأفراد من التعامل مع الأحداث من وجهات نظر متعددة، والبحث في الأسباب والنتائج، وفهم المتغيّرات وتقييم الأهمية، وتحليل التفسيرات التاريخيّة المتعارضة. يقول المفكر الألماني هوريست: "إنّ التاريخ يعدّ لبنة هامة في بناء مجتمع متوازن... ويمكن أن يحقق التاريخ وظيفته الاجتماعية ويضع حجر الأساس لوجهة نظر سياسية سليمة ولعمل اجتماعي واعي الأهداف"[6].

لهذا كان على المنظومة التربوية عموماً بما تقدمه من مادة خام أن تقوم بتنمية الشخصية السوية والمتكاملة[7] لدى مواطنيها، ولا يتسنى لها ذلك إلاّ من خلال تدريس مادة التاريخ بالأساليب التي تضمن تحقيق هذه الغاية.

يساعدنا التاريخ على فهم أفضل للحاضر. إذا أردنا أن يفهم أبناؤنا المتمدرسين كل المتناقضات الأخلاقية والسياسية التي تعيشها مختلف المجتمعات، فهم بحاجة إلى دراسة الماضي، ماضي الشعوب الذي من خلاله تتضح لهم كل التعقيدات والمتناقضات التي تعيشها المجتمعات الحاليّة. من خلال هذه العملية يتعلمون كيفية الاستفادة من قراءتهم للروايات التاريخية المتباينة وكيفيّة التوفيق بينها، بعد تمحيصها وغربلتها، شريطة الالتزام بعامل الموضوعية.

"فالموضوعية في إصدار الأحكام عقب دراسة الحادثة التاريخية تستلزم التجرد من كل الأهواء والعواطف والأفكار والمعتقدات، ورصد الواقع الإنساني كما هو، أو باختصار إدراك الواقع على ما هو عليه، في علاقة وثيقة بين ذات الباحث وبين محتوى حكمه"[8].

إنّ بناء المواطنة المسؤولة، وإعداد القادة السياسيين ورجال الأعمال والمهنيين المستقبليين من أبنائنا، يعتمد على تعزيز قدرة المتمدرسين على تفحص الأدلة وغربلتها وتمحيصها، والنظر في التفسيرات التاريخية،

واستخلاص الاستنتاجات الخاصّة بهم، والانخراط بهدوء في محادثات وحوارات مركّزة حول أي موضوع كان.

كما أنَّ التاريخ يدفع دارسيه الى التركيز برؤية المتأملين المقارنين بين أوجه الشبه والاختلاف؛ يتأملون في شخصياتهم من خلال النظر في تصرفات السابقين لهم من بني البشر في الماضي، أفراداً وجماعات، ويستنتجون من ذلك أحكاماً تساعدهم على الصمود الإيجابي، واتخاذ المواقف السليمة.

من هنا وعن طريق تدريس التاريخ تتطوّر مهارات التفكير والتواصل الضرورية للأفراد وصولاً الى التفاعل الإيجابي في مجتمعهم وبيئتهم.

فلطالما كان يُنظر إلى التاريخ باعتباره مادة لتثقيف الأفراد، فكان يسمح لهم اقتباس التواريخ المهمة من الماضي وتذكّر الأحداث، فيتراءوا لأنفسهم وللناس من حديثهم كما لو أنّهم على دراية بكل ما حدث في الماضي، وكانت هذه الرؤية تتطلّب منهم حفظ الأسماء والتواريخ والأحداث. لكن الغاية من تدريس التاريخ تبدّلت مع تطور الفكر البشري وإبداعاته، ومجيء الإنترنت وإتاحته ثروة ضخمة من المعلومات التاريخية في متناول الجميع. الأمر الذي جعل مُدرسَ مادة التاريخ اليوم يواجه تحديات خطيرة بسبب تزايد تقنية المعلومات والاتصالات كأداة داعمة للتعلّم والتعليم، الأمر الذي فرض عليه امتلاك قدرٍ من المعرفة المتعلقة بهذه التقنية يؤهله لمواكبة التطور والاستفادة منها على نحوٍ فعالٍ في العملية التعليمية[9].

ومع هذا التطور التكنولوجي ظهرت الكثير من المستجدات التي جعلت البعض يطرحون هذا الطرح بتعبيرهم جهراً أوسراً كأن يقولوا: يعيش الناس في الحاضر ويستعدّون للمستقبل، فلمَ عناء دراسة الماضي؟ لمَ الاهتمام بدراسة التاريخ إذا كانت المعلومات التاريخية متوفرة بنقرة واحدة على الإنترنت؟ هذه الأسئلة غالباً ما توّجه إلى مدرسي التاريخ والباحثين في حقله على حدٍ سواء.

نعم هذا الأسلوب قد يستفيد منه رواد الثقافة العامة (السطحية)، لكن المتمرسين في حقل التاريخ الذين يستفيدون حقاً من الاطلاع على

الحادثة التاريخية من جميع جوانبها وحيثياتها هم : أولئك الذين يجلسون أمام مدرس التاريخ يستقبلون المعلومة التاريخية، ويناقشونها معه ويستفسرون وينتقدون ويبدون آراءهم ليستخلصوا في النهاية حقيقتها المفصلة.

نقول لابد من الإيمان بأنّ التاريخ علم فعّال يسمح بالدخول إلى مختبر التجارب البشرية لفهمٍ أفضل للحاضر. فلتعلّمه تأثير كبير على واقعنا المُعاش، وعلى مستقبلنا القادم. وهو آليّةٌ لإعداد أجواء الأمن والسلام التي ينشدها الجميع. كيف ذلك؟

يقول أرنست كاسرر في هذا الشأن: "إنّ الماضي والحاضر هما شيء واحد، وأنهما متماثلان، أي أنهم بالرغم من اختلافاتهم المتعددة ، يتفقون في القول بوجود نماذج لا تفنى ، حاضرة على الدوام، وبوجود كيان ثابت من القيم، التي لا تتغير، والتي لها منذ الأبدية نفس المعنى..."[10]. وهذا الذي يستفيد منه دارس التاريخ، حين يعلم بأنّ تجارب الإنسان في الماضي تتكرر نفسها عبر الزمن ولكن بأشكال مختلفة، فيعرف كيف يتعامل مع كل المستجدات.

- كيف ندرّس مادة التاريخ لأبنائنا

أصبح اليوم قبل أي وقت مضى التركيز على بناء التفكير التاريخي لدى التلاميذ، فيتعلّمون التفكير الذي يمس عمق الحدث التاريخي بدل الالتزام بظاهره، مثلهم مِثل ذلك المؤرخ المتمرِّس المتخصص، وذلك بفهمهم التاريخ من جميع جوانبه. فيطرحون أسئلة عميقة عند معالجتهم لأية حادثة تاريخية للوصول الى الحقيقة أو ما يقاربها على الأقل، بدل أن يتقبلونها كمسلّمة لا تناقش. كأن يطرحوا على سبيل المثال لا الحصر:

- لماذا تجندت شريحة من المجتمع الجزائري في صفوف المحتل الفرنسي أثناء الثورة التحريرية؟ ويتدرجون في الأسئلة حول هذا السؤال، هل من المعقول أن يقاتلوا ضد شعبهم وأبناء عقيدتهم وضد أرضهم التي خلقوا من تربتها؟ يتبادلون الأفكار والآراء مع أستاذهم في مناقشات جادة يتفاعل معها

الجميع، فيدلي كل واحد منهم بدلوه حتى يخرجوا في النهاية بنتيجة موضوعية يقتنع بها الجميع.

- لماذا وُجِدَ دعاة الإدماج في الحركة الوطنية؟ وهم النخبة المثقفة ثقافة عالية في مجتمعهم، ما الذي دفعهم إلى نكران وطنهم ومقومات شعبهم؟ بنفس الطريقة، يستخدمون مصادر عديدة تقدّم وجهات نظر مختلفة، فيقومون بتحليلها ومقارنتها واستخلاص استنتاجاتهم وتطوير تفسيراتهم الخاصّة. وهكذا، يتم تدريب التلاميذ على التفكير النقدي واستعراض وجهات النظر المختلفة واتخـاذ القرارات، والمساهمة في حوار أوسع حول الماضي. دون الاعتماد على التلقين الجاهز الخالي من إبداء للرأي والرأي المخالف.

بهذه الطريقة يستلزم نموذج المرحلة الدراسية ويتطلب استراتيجيات تعليمية تسعى إلى تطوير المهارات والقدرات اللاّزمة في مجتمعنا الحالي وفي مستقبله. يجب أن يتعلم التلاميذ مادة التاريخ في المراحل الدراسية المختلفة بالبحث عن كيفية العثور على الأدلة واستخدامها، وطريقة التحدّث والكتابة بوضوح وبشكل هادف، وكيفية إيصال الأفكار شخصياً أو إلكترونياً، وكيفية الانخراط في الحوار البنّاء، وكيفية التفاعل الإيجابي في المجتمع، وكيفية تحمّل المسؤولية الفردية والجماعية، وكيفية التصالح مع الذات ومع الماضي، وبالتالي مع الحاضر. ليتم بناء المستقبل الذي لطالما كانت تتوق لرؤيته نفوس الأجداد والآباء.

يصبح تعليم التاريخ آليّة مهمّة لتنمية الفرد وصون المجتمع، ما يشكّل مكوناً حيوياً في التربية.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في كيفية تفكيرنا في التاريخ وأهدافه واستراتيجياته.

لا يمكننا مواصلة تهميش تدريس مادة التاريخ وهو جزء هام في أساس كينونتنا.

- تدريس التاريخ والحفاظ على الذاكرة الوطنية

يستلزم منّا الواقع مراجعة جادة لطرق تدريس تاريخ الجزائر بما يضمن الحفاظ على الذاكرة الوطنية التي تساهم في رص صفوفنا مع بعصنا، لنكون في مستوى التحديات التي تجابهنا على كل المستويات.

لا بد لنا من توظيف التكنولوجيات المعاصرة، ولا سيما ما تعلّق منها بالسمعي البصري في تدريس هذه المادة التي تعد ركيزةَ الأمة ونبعَ القيم الخلاّقة والمُثُلِ العليا لدى أبنائها.

ولتحقيق ذلك لا بد من انتهاج أساليب متطورة في تدريس مادة التاريخ على مستوى كل الأطوار التعليمية، وتجاوز مرحلة سرد الأحداث التاريخية والاعتماد على الحفظ والاسترجاع في تقييم التلاميذ والطلبة على حد سواء. وهو أسلوب تقليدي جداً قديم قدم التاريخ.

ولا ضير أن نسرد هذا النموذج على لسان أبي القاسم سعد الله، وهو يتحدث عن طريقة التعليم خلال الحكم العثماني للجزائر، والتي كان أساسها الحفظ واستعمال العصا، فيقول: "... فإنّ عدداً من المؤلفين قد أشاد بالطريقة البيداغوجية الجيدة التي كانت متبعة في التعليم، فالعصا أساساً كانت تستعمل لإبقاء النظام وجلب الانتباه، وليست للعقوبة..."[11]، فكانت العصا إذن ملازمة للتلقين والحفظ والتأديب معاً.

أمّا المنهج العلمي الذي تنحو الأمم المتطورة نحوه اليوم فهو: طريقةٌ وأسلوبٌ للتفكير، وهو أداةٌ للتحقق، ويعتبر أجود الوسائل التي تُمكّنُ الإنسان والباحث من الوصول إلى حقائق جديدة، التي هي: التمحيص والبحث والاستكشاف"[12].

وما يتماشى مع هذا الطرح نجده ضمن ما احتوته بعض فصول منظومتنا التربوية نقدمه فيما يلي ضمن فصل: مهام التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، جاء فيه:

- تنمية مواقف التحليل والتلخيص والتقييم والحكم.

- تمكين التلاميذ من استقلالية الحكم.

- تنمية مواقف احترام الغير.

- إيقاظ الشخصية، حب الاطلاع، الفكر النقدي، الإبداع، الاستقلالية[13].

كلها أهداف مرجوة في هذه المرحلة من المتمدرس، والتي يمكننا إسقاطها على مادة التاريخ التي إن أُحسن تدريسها وتقديمها للتلاميذ على الوجه الصحيح كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك تصير مادة التاريخ لديهم مادة محبّبة جذّابة لا مادة منبوذة منفِرة.

وعليه فقد أجمعت كل الملتقيات التي نُظمت في هذا الصّدد والمتعلقة بتدريس مادة التاريخ ضمن التوصيات التي خرجت بها، على إتباع مجموعة من الآليات التي يمكنها تدعيم الروح الوطنية في الناشئة، وتزيد من مفاخرتهم بماضيهم العريق. وتُحبّبُ لهم حصص التاريخ وتُرغبهم فيها وتكسر الجو الروتيني الذي اعتادوه داخل الحجرات المغلقة نذكر منها:

- تنظيم زيارات ميدانية للتلاميذ للمواقع التاريخية الشاهدة على الأحداث الوطنية وكذا المتاحف الوطنية، ويكون ذلك مصحوباً بالشروحات التي تجعل التلاميذ يعيشون الأحداث كما لو حضروها.

- برمجة لقاءات دورية تجمع صناع التاريخ الوطني (المجاهدون) مع الأسرة التربوية بهدف تعزيز مبدأ الرواية الشفوية في تدريس التاريخ واستغلالها في كتابته حفاظاً على الذاكرة الوطنية. ممّا يؤكد في أذهان التلاميذ كل ما درسوه نظرياً عن معاناة الآباء والأجداد، وقوة تحملهم وصبرهم ، وتحدياتهم المستمرة للآلة الاستعمارية التي حقق الله لهم عليها النصر المبين.

- تعزيز مكانة تدريس مادة التاريخ من خلال رفع معامل هذه المادة خاصة في الطورين المتوسط والثانوي. ويبقى هذا المطلب متداولاً منذ عقود من طرف الأسرة التعليمية باعتباره عاملاً مساعداً على قوة الاهتمام بدراسة مادة التاريخ من طرف أبنائنا.

إن مادة التاريخ تمثل واحدة من المواد ذات القيمة والمكانة الكبرى في المنظومة التربوية. فهي تعكس جانباً مهماً من مشروع المؤسسة التعليمية الذي يرتبط أساساً بالمجتمع والدولة معاً.

- أساليب ترغيب المتمدرسين في مادة التاريخ

يجمع أغلب المختصين في بلادنا على أنّ طريقة تعليم مادة التاريخ بالأسلوب الحالي تجعل التلاميذ ينفرون منه لاعتقادهم أنه حفظ فقط فمعضلة المناهج التعليمية تكمن في طرق التدريس وليس في محتواها، مما جعل التاريخ يَظلُ مجرد مادة ثانوية وهامشية، خاصة لدى تلاميذ الشعب العلمية والتقنية الذين لا يولونها أدنى اهتمام؛ وما يعكس ذلك هو المعامل الضعيف جدًا (coefficient) المتدني لمادة التاريخ.

إنّ الرفع من المُدة المخصصة لمادة الاجتماعيات وكذا الرفع من معاملها، كفيل - في نظرنا- بالتفات التلاميذ للتاريخ كمادة دراسية جديرة بالاهتمام، وجعلها من الأولويات. كما على مدرسي مادة التاريخ العمل على المزاوجة بين التاريخ النظري الجاف، المُمل والتاريخ التطبيقي الميداني كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، بإخراج التلاميذ من حجرات الدراسة الى زيارة المتاحف والآثار التاريخية التي تزخر بها الجزائر من العصور القديمة الى المعاصرة.

إلى جانب توظيف الأفلام التاريخية -وما أكثرها وأوفرها- وذلك بإعطائها حيزاً من الوقت ضمن الساعات المحدّدة لمادة التاريخ خلال كل سداسي، ومناقشتها عقب العرض بطريقة ممنهجة تجمع بين المتعة والإلمام بالمعلومة التاريخية التي تبقى راسخة في أذهان التلاميذ.

فإتباع طريقة التلقين ساهم في تعميق الصورة النمطية السلبية لمادة التاريخ، ولعل من الأخطاء الشّائعة في تدريس مادة التاريخ أن يركز المدرسون وتلامذتهم على التفاصيل التي لا جدوى منها والتواريخ المختلفة، ما يجعلهم يبتعدون عن الغاية من تدريسهم لهذه المادة الحيوية، وهي من بين طرق التدريس التقليدية التي ظلت لصيقة بالتاريخ رغم ما تقوم به

وزارة التربية الوطنية من مجهودات في محاولة تحديث المنظومة التربوية وطرائق التدريس

نحن اليوم في أمس الحاجة إلى إتباع طرق تُنمي مهارات الإبداع والتفكير لدى التلاميذ، وأن يكون للتلميذ دور فعال ونشيط في عملية تدريس مادة التاريخ على وجه الخصوص.

نحن اليوم بحاجة ماسّة إلى إعادةٍ حقيقيةٍ للتاريخ في مناهجنا التربوية بما يتجه نحو تعميق روح التساؤل وطرح الإشكالات لا التلقين والتنزيه والتقديس. فمن المستحسن أن نحاول بين الحين والآخر تغيير الأسئلة النمطية التي اعتاد عليها التلاميذ، وذلك باستفزازهم عن طريق أسئلة في المسلمات لديهم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- ألم يكن الوجود العثماني في الجزائر احتلالاً؟ كيف ذلك؟ لماذا؟

- ألم يكن نشاط البحرية الجزائرية خلال الفترة العثمانية قرصنة؟ أحقاً كان جهاداً بحرياً؟ كيف ذلك؟ ولماذا؟

- ألم يكن توقُفُ الأمير عبد القدر عن المقاومة استسلاماً للعدو؟ أحقاً ذلك؟ فماذا كان إذن؟ ولماذا؟

- هل كان هتلر حقاً دكتاتوراً نازياً؟ إذا كان كذلك فبماذا تفسرون إنجازاته العملاقة من سنة وصوله الى الحكم (**1933**) الى إعلانه الحرب العالمية الثانية (**1939**)، حوّل ألمانيا خلال ست (**06**) سنوات من دولة منهارة ميؤوس منها على كل المستويات، إلى أقوى دولة في العالم؛ اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً وعلمياً، ورفاهاً اجتماعيا، بقضائه على التضخم، وعلى الفقر، وعلى البطالة، وتحريكه القَوي للألة الصناعية المبدعة و... إلخ، حوّلها الى دولة تهابها الأمم وتخشى سطوتها؟ بماذا نفسر ذلك؟

بمثل هذه التساؤلات يتفاعل الدارسون لمادة التاريخ -ولا سيما في المرحلة الثانوية حيث الاستيعاب الجيد للأحداث التاريخية- مع الحادثة التاريخية، شريطة أن تُعطى للتلاميذ كامل الحرية في التعبير عن آرائهم في

المسألة التي طرحها الأستاذ تفكيراً وتساؤلاً وتحليلاً، في جو من الحماسة التي تدفع كل منهم الى الرغبة في الإدلاء بدلوه، ليُستخلص منها في النهاية الأجوبة الراجحة السليمة والموضوعية التي تُحسّسهم بأنهم شاركوا في التوصل إليها، بدل أن تقدّم لهم الإجابة ملقنة جاهزة. إذ لا زالت مادة التاريخ تقدم على أوسع نطاق في مدارسنا تلقيناً وسردًا للأحداث مع الأسف.

لقد منحت البرامج التعليمية فضاءً واسعاً للتاريخ الوطني، لكن العبرة هنا ليست بالكم وإنما بالكيف. فالمعضلة ليست في المناهج التاريخية، بل في الطريقة التي يدرّس بها التاريخ وليس في محتواها أساساً. وهنا يحضرنا قول القائل: "التاريخ بحر عميق لا يستطيع السباحة فيه إلاّ من امتلك أدواته وتقنياته وأخلاقياته الموضوعية"[14]. وهو ما يجب توفره في مدرّس مادة التاريخ.

- الخاتمة

في الأخير نقول بأنّ التاريخ المدرسي يعتبر مادة أساسية في التكوين الفكري والمعرفي للناشئة خلال كل المراحل التعليمية ، وذلك بتطوير وتنمية فكرهم الاجتماعي، وتفعيل حسهم التاريخي، وتزويدهم بالأدوات المعرفية والمنهجية لإدراك أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، وتأهيلهم كمواطنين غيورين على تاريخ وطنهم، ملازمين ومعايشين لكل مستجداته، مستعدين لكل الطوارئ والمشكلات التي يواجهونها مستقبلاً.

إنّ تعزيز انتماء الناشئة لوطنهم يدفعهم إلى تبنّي قضاياه، لأنّه يبني لديهم وعيًا عميقًا بواقعهم المحيط (السياسي والاجتماعي...) ويمكّنهم من مهارات البحث وأدواته، واكتساب المعرفة، ويعينهم على استخلاص العِبر والدروس من التّجارب والمحطات التاريخيّة الوطنيّة والعالميّة، ويدفعهم إلى اتخاذ المواقف السليمة منها بكل موضوعية، وإلى إصدار أحكامهم عليها، ليمارسوا بذلك دورهم المنوط بهم كأشخاص مكتملي الإنسانيّة؛ يتفاعلون مع محيطهم ويشاركوا مجتمعهم في اهتماماته وقضاياه.

ولولا الأهمية التي يكتسيها التاريخ ودراسته في حياة الأمم لما خصّه الله جلّ جلاله بحيّزِ واسعِ من كتابه الكريم ، فهو يمثل ثلث القرآن. وهو المتعارف عليه بالقصص القرآني، فيسرد علينا قصة عيسى وقصة موسى، ونوح، وابراهيم، وعيسى و... وهي كلها تاريخ للأمم السابقة، فما علاقتنا نحن بهؤلاء؟ إن لم يكن في ذلك حكمة يعلمها الله بما يعود علينا بالفائدة والمنفعة، إذما أخذنا منها الدروس والعبر، فنحذو حذوهم فيما أحسنوا فيه، ونتحاشى ما وقعوا فيه من أخطاء وانحرافات. إنه الثمرة الغالية والثمينة التي تُجنى من دراسة التاريخ.

- قائمة المراجع

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج **02**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، **1978**.

2- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي **1500-1830**، ج**1**، ط**1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان **1998**.

3- أحمد مريوش: دور المنظومة التاريخية في التكوين الوطني للجزائريين بين الأمس واليوم: مجلة الباحث، المجلد **01**، العدد **01**، الجزائر، **2007**.

4- أحمد حسين اللقاني: المنهج، الأسس، المكوّنات، التنظيمات، ط **1**، عالم الكتاب، القاهرة، **1995**.

5- ابراهيم عمر يحياوي: تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2016**.

6- أرنست كاسرر: في المعرفة التاريخية، ترجمة أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، **1997**.

7- حسن مؤنس: التاريخ والمؤرخون، ط**2**، دار الرشاد، القاهرة، .**2001**

8- عبد المحسن بن أحمد العصيمي: مختصر مقدمة ابن خلدون، قرطبة للنشر والتوزيع، ط**2**، الرياض، السعودية .**2013**

9 - عبد المالك التميمي: الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة، عالم الفكر، المجلد **29**، العدد **04**، الكويت.

10- منهاج مادة التاريخ للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي للجذعين المشتركين (آداب، علوم وتكنولوجيا)، مديرية التعليم الثانوي العام، مديرية التعليم الثانوي التقني، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، مارس .**2005**

11- عبد المجيد نشواتي: علم النفس التربوي، ط**3**، دار الفرقان، الأردن، **1987**.

12- النظام التربوي الجزائري، المبادئ الأهداف العامة للتربية وتنظيم المسار الدراسي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، **.2014**

13- يوسف عوض العارضي: فلسفة التاريخ والموضوعية، جريدة الرؤيا، مسقط، **06/11/2021**.

- الهوامش

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج**02**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، **1978**، ص**426**.

2- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي **1500-1830**، ج**1**، ط**1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، **1998**، ص**313**.

3- عبد المحسن بن أحمد العصيمي: مختصر مقدمة ابن خلدون، قرطبة للنشر والتوزيع، ط**2**، الرياض، **2013**، ص**42**.

4- منهاج مادة: التاريخ للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي للجذعين المشتركين (آداب، علوم وتكنولوجيا) مديرية التعليم الثانوي العام، مديرية التعليم الثانوي التقني، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، مارس **2005**.

5- حسن مؤنس: التاريخ والمؤرخون، ط**2**، دار الرشاد، القاهرة، **2001**، ص**15**.

6- أنظر: أحمد مريوش: دور المنظومة التاريخية في التكوين الوطني للجزائريين بين الأمس واليوم: مجلة الباحث، المجلد **01**، العدد **01**، الجزائر، **2007**، ص ص**07-22**.

7- أحمد حسين اللقاني: المنهج، الأسس، المكوّنات، التنظيمات، ط**01**، عالم الكتاب، القاهرة، **1995**، ص**121**.

8- عبد المالك التميمي: الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة، عالم الفكر، المجلد **29**، العدد **04**، الكويت، ص**24**.

9- إبراهيم عمر يحياوي: تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2016**، ص**109**.

10- أرنست كاسرر: في المعرفة التاريخية، ترجمة أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، **1997**، ص**60**.

11- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص**341**.

12- عبد المجيد نشواثي: علم النفس التربوي، ط**03**، دار الفرقان، الأردن، **1987**، ص**22**.

13- النظام التربوي الجزائري، المبادئ الأهداف العامة للتربية وتنظيم المسار الدراسي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، **2014**.

14- يوسف عوض العارضي: فلسفة التاريخ والموضوعية، جريدة الرؤيا، مسقط، عمان، **2021/11/06**.

دور تدريس التـاريخ الوطني في تعزيز الهوية الوطنية

الأستـاذ: مريقي بوبكر
جـامعة عمـار ثليجي - الأغواط

- مقدمة

مما لا شك فيه أن العودة إلى دراسة التاريخ فوائد مختلفة، وتتعدى هذه الفوائد المستوى الشخصي لتتعلق في أحيان كثيرة بتحسين واقع الأمم والدول، وتأسيس مشروع نهضتها، ضمن المنحنى الأعلى لمستويات الارتباط بالتاريخ، ولعل واحدة من فوائد دراسة التاريخ التي تنبه لها الدارسون، تتمثل في تعزيز الهوية بكل ما تحمله هذه المفردة من فهم شمولي ينطوي على معاني الانتماء والفخر والولاء والبذل والتضحية والاعتزاز، ومن انعكاسات ايجابية على حاضر البلدان وبناء مستقبلها.

ويعد التاريخ من أكثر العناصر التصاقا بالهوية، لأنه المجسد الفعلي والأساسي لمختلف العناصر المكونة لها، وبالتالي يكاد يكون التاريخ مرادفا للهوية، لذلك لا يمكن تناول موضوع الهوية في معزل عنه، حيث أصبح يطلق عليه مصطلح الهوية التاريخية، وإذا كانت اللغة هي روح الأمة فالتاريخ هو وعيها وشعورها، فالأمة لا تتحد إلا بتاريخها المشترك، لأنه سجلها الثابت لماضيها ودفتر ذكرياتها وأمجادها، وعليه تسير الأمة من ماضيها إلى حاضرها ومستقبلها.

إن التاريخ بوصفه أداة لتعزيز هذه الهوية الوطنية يؤسس لحالة من ترسيخ الانتماء للأرض، وتقوية الارتباط بها، والفخر بمضمونها على كافة الأصعدة، وذلك من خلال توفير عوامل تحقيق ذلك، عبر مواطن مشرقة من

سجلات ماضيها، ومحطات فاصلة في الزمن الفائت، مما يمكن أن يجمع ولا يفرق، ويقرّب ولا يبعد، ودونما وقوع في فخ التعصب أو اغفال دروس الماضي ونكباته، وهكذا يغدو علم التاريخ شرطاً من شروط النهضة.

ومن خلال منطلق التاريخ والهوية فإن إشكالية ورقتنا البحثية هذه تتمحور حول الآتي: إلى أي مدى يمكن لمنهاج التاريخ المدرسي أن يكون رصيدا قويا في تعزيز ثوابت الأمة وروح المواطنة لدى شباب أمتنا؟

أولاً: تأملات في التاريخ والهوية

إن الهوية الوطنية للفرد والشعب في واحدة من أشكالها، احساس بالانتماء للأرض ووعي بمكانتها والعلائق المشتركة بين أبنائها، وكذلك التاريخ، وإذا كانت الهوية بناء شاهق، وتركيب متعدد الأوجه والفئات، فإن التاريخ ركن أساسي فيه، فلا يمكن لهوية ما أن تتكامل دون تاريخها، فهي ستكون حينها هوية فاقدة لذاكرتها، ولذلك فإن تحديد هوية مجتمع، أو جماعة، أو فرد، يقتضي العودة إلى جملة من العناصر ومقدمتها العناصر التاريخية، لأن التاريخ يشكل المنطلق الأساسي لتحديد هوية الجماعة، وينطوي ذلك التاريخ على الأحداث الفردية والجماعية وعلى صورة أبطالها التاريخيين، كما يشتمل على صورة الحياة السياسية للجماعة وآثارها، وعلى تقييم لأهمية تاريخ الجماعة وأثره على أفرادها[1].

إن التاريخ هو الشاهد الوحيد على أحداث الماضي والحاضر، وما يمكن أن يسفر عن المستقبل، وذلك بتجنب الأخطاء وايجاد الحلول التي تكون ايجابية في فائدة المجتمع، ولا شك في أن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتتابع على الأمم زادت من اهتمام البشرية بدراسة التاريخ، بل وزيادة رغبتهم في العودة إليه واستجلائه في فهم الحاضر وصنع المستقبل[2].

ولا بد أن نذكر هنا أن سوء استخدام التاريخ لا يلغي أهمية دوره المهم الذي نتكلم عنه هنا، فهل تقع مسؤولية هذه النظرة على عاتق التاريخ؟ أم على عاتق من يسيء استعماله ويحاول جهده لجعله أداة طيعة لتحقيق

مآربه وإثارة الفتن ونوازع الشر الكامنة في البشر؟ ولتعظيم شأن الطغاة وأجدادهم لتبرير بقائهم في السلطة إلى الأبد[3].

إن ارتباط التاريخ بالهوية يأتي ضمن ارتباط هذا الفرع المعرفي المهم بالمجتمع، واللجوء المتكرر إلى التاريخ من قبل المجموعات البشرية، والذي لا يأتي بحثاً عن الوسائل، أي الطرائق والتقنيات المرتبطة بعصرها، وإنما هو بالأساس بحث عن القيم والأهداف[4]، وعليه فإن دراسة علم التاريخ تفيد في أنها تسد حاجة غريزية إنسانية أساسية تفي بحاجة أصيلة من حاجات البشر الذين يعيشون في المجتمع، وضرورة التاريخ تقوم على أنه يقوم للإنسان والجماعة البشرية بوظيفة فعلية، بمعني أنه يسد حاجة المجتمع إلى معرفة نفسه ورغبته في أن يفهم علاقته بالماضي وعلاقته بالمجتمعات الأخرى وثقافتها[5].

وبما أن التاريخ يهتم بمشكلات المجتمع المعاصر والأحداث التي تقع في الزمن الحاضر مع البحث عن جذورها في الماضي، فإن دراسة التاريخ تيسر للمواطن التحرك والاحساس الاجتماعي، ويجب الالتفات إلى أن تنمية الروح الوطنية لا تعني التغني بأمجاد الماضي والزهو بتراث السلف الصالح، ولكنها تعني الايجابية والمشاركة والفعل والانفعال والتأثير والتأثر والتي تقوم على أساس الولاء للوطن والاخلاص لأهدافه[6].

إن المكان المميز الذي يأخذه التاريخ في ذاكرة الأفراد والشعوب على حدٍ سواء، يجعل منه عاملاً مهماً وأساسياً في تركيبة هويته ومن ثم تقويتها، وذلك من خلال الترابط بالمضمون، فالتجارب المشتركة تأخذ قيمتها الخاصة وتصبح مصدراً لذكريات الجماعة الجميلة الخاصة بالماضي المشترك، والذي يصبح منطلقاً جديداً للبحث عن تجارب جديدة أخرى مشتركة أيضاً، ومنه فإن هذه التجارب المشتركة تؤدي إلى وحدة الذاكرة الجماعية ووحدة الماضي الجماعي وبالتالي تعزز الوحدة العاطفية للجماعة[7].

إن ارتباط التاريخ بتعزيز الهوية الوطنية يأتي من وجوه عدة:

- أولاً: أن التاريخ جزء أصيل من مكونات الهوية الوطنية، فهو ذاكرتها التي توثق منجزاتها، وسبيل تعزيز الفخر بها، وإن تعليم التاريخ يمكن أن يستخدم في تنشئة مواطنين مخلصين، خصوصا عندما يكون تاريخ الوطن تاريخا مشرفا يمكن للمواطن أن يفخر به[8]، غير أن ذلك لا يعني حجب الحقائق عن الدارسين أو تزويرها بحجة إظهار قوة وتقدم الوطن أو الأمة[9].

- ثانياً: إن الاهتمام بالتاريخ يوفر نماذج القدوة من خلال أحداثه، و هو كما قال ابن خلدون "اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفائدة شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق"[10].

فتدريس التاريخ لا يعني قراءته والاطلاع عليه بل يتجاوز ذلك إلى أهداف وغايات أهم تتمثل في إكساب المتلقي المهارات التاريخية والاتجاهات المرغوب فيها، والوقوف على العظات والعبر التي تفيده في مستقبل حياته[11]، فالاقتداء هو تمثل معاني الالتزام بالمبادئ، مما يزيد من مكانة الهوية في نفوس من يحملونها، والالتفاف حول تلك الرموز التي تعكس الالتزام بالمبادئ الوطنية بأعلى صورها، حيث تشتمل الأحداث التاريخية الماضية على شخصيات كان لها دور بارز وفعال في مسيرة التاريخ البشري، واتصفت كل شخصية بصفات وخصائص أخلاقية وإنسانية على جانب كبير من السمو والرفعة والنبل، وهي صفات تمثل في مجموعها أساساً قوياً لتربية الناشئة والشباب، وفي هذه الغاية من غايات تدريس التاريخ (أي اتخاذ القدوة) المطلوب أن نجعل من المعرفة التاريخية مصدراً نستقي منه القيم الخلقية والإنسانية، كي نغرسها في ناشئة الأمة وشبابها[12].

- ثالثاً: التاريخ هو موطن المشتركات، والوطن هو عنوانها، فالنزوع إلى دراسة التاريخ لدى الأقوام والأمم، هو في أحد أوجهه بحث عن العنصر الجامع، دون نكران لوجود نقاط ولحظات الاختلاف، وهو يمثل سبيلاً للالتقاء بين المكونات المختلفة داخل الوطن الواحد، ومن ثم الأمة الواحدة،

فنحن "حينما نود ان نوظف تدريس التاريخ لفائدة التفاهم بين الشعوب، ينبغي أن ندرس تاريخ الشعوب الأخرى لنرى ما فيها من خبرات مشتركة، ومن ثم فالشعوب التي يتصف تاريخها بالنواحي الإيجابية البناءة لخير الإنسان، تستطيع أن تقيم تفاهماً فيما بينها في حياتها الحاضرة، ومن ثم تقل فرص التنافر والبغضاء التي تمثل ظاهرة في العلاقات الدولية[13].

- رابعاً: التاريخ طريق أساسي لوحدة الأوطان، فالأحداث الطويلة التي تمر على الأمم، ولا سيما تلك التي تعاني من الأزمات الداخلية، تجد نفسها بعد وقت من انتهاء الصراع وقد خدشت وحدتها، وإن ما تراكم من مشاهد سلبية، ونزاعات معلنة وخفية، رسخ في الأذهان صعوبة الالتقاء، وهنا تتجلى أهمية اللجوء إلى التاريخ واقتباس منه ما يعزز الوحدة الوطنية، وينمّي المشاعر والوجدان بشكل ايجابي، ويتجاوز كل صورة الاختلاف، وهذه تتجلى حيناً في مواجهة عدو خارجي، وفي وقت الشدائد والصعوبات، أو في رمز يوثق حياته التاريخ وتكون سيرته موطن التقاء وانبثاق لمعاني الولاء والانتماء... الخ.

إن من فوائد التاريخ أنه من أهم مقومات الشخصية، حيث أن الفهم الصحيح لأحداث التاريخ يعين على بناء الشخصية السوية ووقايتها من الذوبان، ومن الأمراض النفسية التي تعترضها وتشل طاقتها، فكما أن الإنسان يحتاج إلى ذاكرة فهو يحتاج إلى تاريخ لأن التاريخ هو ذاكرته القومية، وعلماء النفس يعلمون الاختلال الذي يطرأ على التوازن العقلي والنفسي إذا ما فقد المرء ذاكرته، فكما يمرض الفرد لفقد الذاكرة أو اضطرابها كذلك تمرض الشعوب لضياع تاريخها، وإذا تمعنا في عالم اليوم وفرزنا أمم العالم نجد اماماً لا تاريخ لها، ولذلك تشعر بالضياع وتعيش مرحلة صراع وعدم استقرار حيث لم تستفد الأجيال الحاضرة من خبرات الأجيال الماضية ولا تستطيع الأجيال الحالية أن تفاخر بمنجزات أجدادهم القدامى بينما نجد أمماً تتباهى بتاريخها الممتد لآلاف السنين وعشرات القرون مستفيدة من خبرات وتجارب الأجيال الماضية في البناء، ومن ثم لا تكرر في الغالب سلبيات الماضين وأخطاء هم وإنما تستفيد من إيجابياتهم[14].

إن إدراك الجماعات للعناصر المشتركة والتي تندرج في التاريخ المشترك لكل جماعة يؤدي إلى ولادة الإحساس بالهوية الجمعية ونموه، فالشعور بالهوية الجمعية ينطلق من ذكريات تتصل بالتجارب الانفعالية والوجدانية المشتركة، وما يحدث في إطار الجماعة يرتبط بأحداثها الماضية، إذ يملك كل فرد في الجماعة وعيه الخاص وهو يؤثر في الحياة الجمعية الحاضرة من خلال الحياة الجماعية السابقة، فالإعلام وقراءة المنشورات الخاصة بالتاريخ المشترك يطلق العنان لسلسلة من النشاطات والفعاليات ويعزز بنية الهوية الاجتماعية[15].

ولو عدنا إلى الأزمنة الماضية، وحتى قبل أن يكتمل بناء التاريخ باعتباره علماً له أصوله ومنهجه المستقل، لوجدنا أن الأمم المختلفة عمدت إليه وقد تجلى حينذاك في صورة (الماضي) المجرد، تلتمس من مضمونه أن يكون ميداناً يمنحها القوة، عبر صور شتى تختلف من عصر لآخر[16].

إن الأمم والأقوام الممتدة على امتداد مسار التاريخ، إنما وجدوا بوعيهم الذاتي الحاجة إلى تثبيت أحداثهم، وأنسابهم، تقوية لذاتهم، المجتمعية والقبلية، ولا سيما في الأوقات المفصلية من حياة الأوطان والأمم، فبعد كل دورة زمنية في التاريخ تبرز حاجة المجتمعات لتأكيد ذاتها، أو مراجعة انتمائها كمجموعات بشرية تؤطر هذا الانتماء بملامح المشتركات الإنسانية فيما بينها، وتسمي هذا الانتماء بما يدل على الهوية، كمضمون المواطنة ومفهوم الهوية، والتي برزت ضمن أطر من الروابط والمصالح المشتركة، كالجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة، والتي هي من الروابط الأساسية، وفي بعض الأحيان تعبر الهوية إلى أوسع من ذلك عندما تكون الهوية جامعة لأكثر من قومية وأكثر من دين أو أكثر من عرق وأكثر من طائفة، وبهذا تتجاوز الهوية إطارها الضيق لتعبر عن المشترك الأوسع في الانتماء، وهي الهوية الوطنية التي تنتمي لجغرافية وتاريخ ومصالح مشتركة[17].

أما ارتباط الهوية بالثقافة، فيتجسد ذلك من خلال عناصرها، إذ تعرف هويات الشعوب من خلال ثقافتها وتجمع الهوية الثقافية بين كل ما

يمكن عده عاملاً مشتركاً بين أفراد المجموعات في الوطن الواحد، وإن الانتماء لثقافة ما يعبر بالانتساب لمعايير وقيم هذه الثقافة أو تلك، إذ تعد الهوية عنصراً تتداخل فيه الثقافة، فلا هوية بدون ثقافة إذ تعد الروافد الثقافية من أبرز مقومات الهوية وعمود ثباتها التي تديم حيويتها وتغذيتها[18].

مادة التاريخ ودوره في تعزيز الهوية الوطنية

يساهم التعليم في جميع مراحله بشكل كبير في تشكيل الهوية الوطنية ومن ثم تنمية الهوية وتعزيزها في مراحل التعليم المتقدمة، كما يحتاج تبلور هذا المفهوم لدى الفرد استعدادا فردياً ذهنياً ومن ثم وسطا اجتماعيا يعزز هذا المفهوم ويصقله في منطقة جغرافية تمثل الوطن له حيث يكون لهذا الوطن ثقافة وقيم اجتماعية وتاريخ يميزه من غيره من الأمم، وبالتالي فإن "عملية تشكيل الهوية لا يمكن أن تبدأ من فراغ، فهي دائماً تبنى على مجموعة موجودة مسبقاً من المواد الرمزية التي تشكل حجر الزاوية للهوية[19].

وهذا يؤكد أن عملية بناء الهوية الوطنية بحاجة إلى عوامل فردية واجتماعية وسياسية وبيئة جغرافية وتاريخية وثقافية لتستطيع بناء هذا القالب المتفرد والمتميز، وليس ثمة عامل ناجح ينمي مفهوم الهوية الوطنية أفضل من التعليم، فليس التعليم عملاً تربوياً فحسب، إنما هو عمل سياسي من الدرجة الأولى، لذا لا غرابة أن تكون السياسة التعليمية في أي مجتمع انعكاساً لنظامه السياسي، وما يتضمنه هذا النظام من فلسفات وأيديولوجيات وقيم خاصة، فالتعليم بذلك يصبح قوة اجتماعية خطيرة يستخدمها المجتمع أو الدولة لتحقيق غايات زيادة الانتماء والولاء وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية لأفراد المجتمع[20].

ويسهم التعليم في بناء الهوية وتجذيرها في المجتمع، فدراسة تاريخ البلد وجغرافيته ودروس التربية الوطنية والاحتفالات الوطنية والتاريخية والأناشيد الوطنية وغير ذلك من ممارسات تربوية وتعليمية تؤدي كلها إلى تعزيز الانتماء والهوية لدى الطلبة، وهذا ما يمثل أهم أهداف التربية الحديثة

التي تنادي بتعميق الهوية الوطنية لدى أفـراد المجتمع من خلال ما تتضمنه من لغة وقيم ومهارات وعادات تحكم هذا المجتمع، ثم حثهم على تحمل مسؤولية الإسهام في تطوير هذا المجتمع وتقدمه.

فمادة التاريخ تعد نشاطا تربويا يهدف إلى تحصيل مختلف المعارف المتعلقة بتطور الانسان في إطار ثنائية التلازم الزماني والمكاني، وتشمل هذه المعارف من جهة العوامل المختلفة التي أدت إلى حدوث الواقعة التاريخية ومن جهة ثانية النتائج التي تمخضت عن تلك الأحداث، فمادة التاريخ ليست مادة سردية فقط بل هي مادة تحليلية تهدف بالأساس إلى فهم واستكشاف قوانين تطور النشاط الإنساني ومحاولة تطبيقه في الأحداث الحالية أو التنبؤ بالأحداث المستقبلية[21].

من هذا المنطلق نتطرق إلى جانب خاص من التاريخ والذي يتعلق بشكل كبير بالهوية الجماعية والثقافية للفرد، وهو الذي يطلق عليه التاريخ المحلي والذي يُعرف بأنه: "كل ما يتعلق بماضي البيئة المحيطة بالتلميذ والتي تقع في نطاق خبرته سواء كانت هذه البيئة حيا أو قرية أو مدينة أو دولة بما فيها من ظواهر تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية وثقافية ودينية[22].

تطمح النظم التعليمية من خلال تدريس التاريخ بشكل أساسي إضافة إلى النواحي العلمية والمعرفية إلى تحقيق هدفين أساسين:

- أولا: تنمية الشعور القومي وذلك بإبراز أهم المحطات التاريخية لنشأة الدولة أو الأمة، والتركيز على التضحيات الكبرى التي بذلت لتحقيق الاستقلال المادي والفكري، وهو ما يرفع من مستوى الانتماء والولاء عند الناشئة[23].

- ثانيا: تحقيق التربية السياسية وذلك بربط مختلف القضايا العالمية الحالية بأسبابها التاريخية ومناقشة انعكاساتها على المستوى المحلي للدولة أو الأمة، وبالتالي بناء توجهات إيجابية نحو الخيارات السياسية المتبناة أو تقديم قراءات نقدية لمختلف الخيارات السياسية التي تم التخلي عنها[24].

وهنا ينبغي الإشارة بهذا الصدد للاهتمام البالغ الذي يوليه النظام التربوي للكيان الصهيوني لتدريس التاريخ الوطني والديني والذي لا نجده في أي نظام تربوي آخر في العالم، حيث يقر رجال السياسة عندهم أن بقاء كيانهم واستمراريته متعلق بتشرب أبنائهم لتاريخهم، لأن بناء القناعات بالانتماء أقوى من جميع أساليب الإغراء أو التخويف[25].

ويؤدي التعليم العالي دورا بالغ الأهمية في التأكيد على عمليات التنمية السياسية، ومن هذا المنطلق فإن التعليم العالي إذا أُحسن توجيهه يصبح أداة فعالة لتأصيل هوية المجتمع الوطنية وغرسها في حياة الطلبة، إذ أنه عن طريق التعليم الجامعي يتم رسم ملامـح شخصية الفرد، وتتشكل عاداته واتجاهاته وقيمه، وينمو ميوله واستعداداته ويتحدد خلالها أيضاً مسار نموه العقلي والنفسي والاجتماعي والوجداني وفقاً لما تسهم مؤسسات التعليم العالي في نقل معتقدات المجتمع واتجاهاته وتقاليده وأعرافه إلى الطلبة الذين سينهضون بالمجتمع ويقودونه نحو التقدم.

ويمثل التعليم الجامعي في أي مجتمع من المجتمعات قمة السلم التعليمي، الأمر الذي أدى إلى تبوئه مكانة مرموقة بين مراحل التعليم[26]، وفي الوقت نفسه ألقى على عاتق هذا التعليم مسؤوليات كبيرة، ووظائف جمة في سبيل تعزيز الهوية الوطنية لدى أفراد المجتمع، ويؤدي التعليم العالي دوراً مهماً في مجالات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال الوظائف المتعددة التي يقوم بها، إذ يضع التعليم العالي نفسه في خدمة بناء الشخصية الجامعية لدى الخريج الجامعي من خلال ما يلي[27]:

01- نشر المعرفة وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية والقومية وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفره من ثقافة سياسية مشتركة للطلبة.

02- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حداً أدنى من التعليم لسائر فئـات المجتمـع وذلك كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

03- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنميــة الاقتصــادية والاجتماعية والسياسية.

04- الإسهام في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها.

05- تغيير أنماط التعبير والتفكير وتنويعها لدى الطلبة، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتماءهم الوطني الأصيل.

06- إرساء الديمقراطية الصحيحة، فكلما تعلم الإنسان زادت حريته، وهذا يعني ارتباط الحريــة بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل.

من خلال هذه الوظائف نرى أن مؤسسات التعليم العالي تؤدي دوراً مهما في تنمية المجتمعات سياسيا من خلال تعزيز الهوية الوطنية وتنمية مفاهيم الديمقراطية وقبول الآخر لدى الطلبة.

- بعض الدراسات الأكاديمية لمكانة مادة التاريخ في تعزيز الهوية الوطنية

تعد المدرسة مسئولة عن تغيير ثقافة المجتمع في اتجاه دعم مشاركة التلاميذ وتنمية فكرة المواطنة بما تتضمنه من إعمال الحقوق والمسئوليات، شريطة أن تتوافر البنية الحقيقية والرغبة الخالصة في ذلك من جانب صانع القرار، وإذا لم يكن للمدرسة من دور سوى الحفاظ على الوضع الراهن فليس من مبرر إذا لوجودها والانفاق عليها[28].

وتشير الدراسات إلى أن الفرد يكتسب الولاء الوطني من خلال بيئته أولاً، ثم من مدرسته، ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل[29]، ووفقاً لإحدى الدراسات التي تناولت موضوع المواطن الصالح وأجريت في **12** مدرسة بريطانية تدرس بها التربية الوطنية، أن لتعليم

التلاميذ كيف يكونون مواطنين صالحين أثرا أكبر وأعمق بكثير من مجرد إشباعهم بالإحساس بالمسؤولية، كما كشفت الدراسة عن العلاقة بين مشاركة الطالب في عملية اتخاذ القرار ونمو ثقته بنفسه وزيادة رغبته وإقباله على التعلم، وبمقارنة هذه المدارس بالمدارس المماثلة، وجد أن درجات طلبة شهادة الثانوية العامة جاءت أعلى من المتوقع، وذلك لأن التربية الوطنية لا تعني إشراك الطلاب في عملية اتخاذ القرارات فحسب، لكنها تولِّد لديهم الإحساس بالاستقلال والمسؤولية وثقة الآخرين بهم أيضا[30].

مما لا شك فيه أن المدرسة تعمل على تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة من خلال تعزيز الانتماء للوطن، والاعتزاز بتاريخه ومنجزاته، وتعريف الأطفال فئتين من السلوك (الحقوق والواجبات)، وتعويد الأطفال على التعايش والتعاون مع باقي أفراد المجتمع، وتربيتهم على مفاهيم كالديمقراطية والحوار وقبول الرأي الآخر، وتهيئة المناخ المدرسي، والمقررات الدراسية والمعلم، وطرائق التدريس، والأنشطة المدرسية لتحسين تعلم الوطنية والمواطنة وتنميتهما في نفوس الأطفال، وفي هذا الصدد قام الأستاذ كمال لمنوفي بدراسة حملت عنوان: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت توصل من خلالها إلى أن المدرسة تسهم في تعزيز الهوية الوطنية وتدعيمها لدى الطفل، بل أنها في كثير من الأحيان تستطيع اكتساب الطفل هويته الوطنية، فالمناهج التي يدرسها ترتبط بالوطن أرضاً، وتاريخاً، وبشراً، وتستثير لديه مشاعر الزهو بالانتساب إليه[31].

وتفيد دراسة حديثة أن المدارس أحرزت أفضل النتائج في تنمية الهوية الوطنية عندما تم تدريس محتوى التربية الوطنية ومناقشة قضايا الهوية الوطنية والولاء والانتماء للوطن والتركيز على أهمية العمل الوطني، وتشجيع التكامل بين المدارس ومؤسسات المجتمع[32].

وتشير إحدى الدراسات التي تعنى بتربية المواطنة، إلى أن السبب الذي يجعل التلاميذ يقبلون على اكتساب الهوية الوطنية، هو أن هناك عمليات معرفية ينبغي للمربين التركيز عليها عند تعليم المفاهيم والقيم الوطنية، وكانت هذه الدراسة تحليلا لواقع المدارس الأمريكية الثانوية وما الذي

يتعلمه الطلاب عن وطنهم وأشارت نتائج الدراسة أنه يوجد تفاوت كبير بين التلاميذ في المعرفة الوطنية تبعا لبعض المتغيرات مثل الجنس والعرق نوع المدرسة، وخصائص أخرى مرتبطة بالمنزل والمدرسة والفرد، ولقد أثبت المؤلفون أن التعليم يمكن أن يسهم بفاعلية في اكتساب الهوية الوطنية وتعزيزها[33].

ومجمل القول فإن المناهج التعليمية تعد الإطار العام للتعليم الذي يتم بموجبه تأهيل الدارسين بالقيم والأنماط السلوكية والمهارات والمعارف اللازمة لحياة الإنسان كمواطن يمتلك شخصية فعالة في مجتمعه، فالمناهج تمثل الدعامة الأساسية لإعداد الأجيال القادمة وتأهيلها لتكون قادرة على العمل المنتج البناء من أجل إحداث النقلة المطلوبة للمجتمع من التخلف إلى الرفاه الاقتصادي ومن التعصب الحزبي نحو الديمقراطية وقبول الآخر، ومن النظر إلى المصلحة الشخصية إلى مراعاة الصالح الوطني العام[34]، وعلى هذا الأساس ترتكز تنشئة الطلاب وطنيا على مقررات معينة أكثر من غيرها، ويعد منهج التربية الوطنية ومنهج التاريخ غالباً أثرى من غيره في القيم والمعتقدات السياسية، لأن مقرراته تحمل مضامين تستهدف خلق مواطنٍ صالحٍ يهتم بقضايا وطنه[35].

- الخاتمة

إن الحفاظ على الهوية من خلال منح مادة التاريخ الوطني أهمية كبيرة لا يعنى الانغلاق على الذات بعيدا عن الثقافات الأخرى، ولكنه يعني الحفاظ على تاريخنا وتراثنا من المساس، وتعلم الثقافات الأخرى مع الاحتماء بمقومات الأمة وثوابتها التي يقرها دستور الدولة، ولذلك فنحن أمام تحديات عظيمة ما بين الحفاظ على تاريخنا المشترك ومسايرة العصر الذي نعيش فيه، وهذا يتطلب من القائمين على الشأن التعليمي في بلادنا تكوين ثقافة مجتمعية تفاعلية مرنة تعالج السلبيات، وفي نفس الوقت تستثمر جوانب القوة والتنوع دون تفريط فيما يتعلق بالثوابت والمنظومة العقدية القيمية للمجتمع، وفيما يلى طرح مجموعة من الأليات المساعدة على

استغلال مادة التاريخ الوطني في الحفاظ على الهوية وترسيخها في قلوب الناشئة:

- استغلال القواسم المشتركة بين أبناء الأمة الواحدة في تشكل ما يمكن أن نسميه الذات الوطنية التاريخية، ومن ثم يربي النشء في الوطن الواحد على طرائق من التفكير والسلوك متقاربة ومتشابهة فيتواصلون ويتعاونون ويتألفون بغذاء ثقافي واحد.

- أن يكون هناك إشراف فعلى من قبل وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة للتأكد من أن المناهج الدراسية التي تدرس بها لا تتعارض في أهدافها أو محتواها أو أنشطتها مع تاريخ وهوية المجتمع الجزائري.

- تشكيل لجان متخصصة من أساتذة التاريخ تقوم بمراجعة المناهج المقررة كل عشر سنوات لتتوافق مع الجيل الراهن، وتعمل على تبسيط مادة التاريخ وبث عنصر التشويق فيه كي لا تؤثر سلبا على تشكيل الهوية الثقافية للأجيال الناشئة.

- توظيف منهج دراسة التاريخ في اللغة الإنجليزية بهدف المحافظة على هوية المجتمع الثقافية من خلال تضمينه قيما دينية وخلقية واتجاهات سلوكية إيجابية نحو المجتمع، وذلك بإدراج شخصيات تاريخية وطنية في دراسة هذه اللغة، وهو ما قد يضمن تشكيل هوية ثقافية مشتركة للأجيال الناشئة.

- قائمة المراجع

- مكشللي أليكس: الهوية، تر: علي وطفة، دار الوسيم، دمشق، **1993**.

- عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، (د.م)، **1995**.

- محسن محمد حسين: طبيعة المعرفة التاريخية وفلسفة التاريخ، مطبعة موكرياني، أربيل، **2012**.

- لوسيان غودلمان: العلوم الانسانية والفلسفة، تر: يوسف الأنطاكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، **1996**.

- رأفت الشيخ: تفسير مسار التاريخ، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، **2000**.

- لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ، تر: عائدة سليمان عارف، دار الكاتب العربي، بيروت، **1966**.

- عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ج**01**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، **2001**.

- أحمد إبراهيم شلبي وآخرون: تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، المركز المصري للكتاب، القاهرة، **1998**.

- سر الختم عثمان علي: أصول تدريس التاريخ، دار الشواف، القاهرة، **1992**.

- مصطفى شاكر: التاريخ العربي والمؤرخون، دار العلم للملايين، بيروت، **1983**.

- محمد عبد الرؤوف عطية: التعليم وأزمة الهوية الثقافية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، **2009**.

- سيد أحمد الناصري: فن كتابة التاريخ وطرق البحث فيه، دار النهضة العربية، القاهرة، **1982**.

- محمد عبد العزيز الغرباوي: نظريات التعليم والتعلم، مكتبة المجتمع العربي، عمان، **2006**.

- فاطمة إبراهيم حميدة: الأهداف التعليمية في تدريس المواد الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة **1987**.

- سيد يس: الوعي التاريخي والثورة الكونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **1995**.

- خليل السواحري وسمير سمعان: التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، **2004**.

- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية (وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، **2006**.

- مصطفى محمد عبد الله: التعليم والمواطنة واقع لتربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، **2006**.

- جون دكت: علم النفس الاجتماعي، تر: عبد المجيد صفوت، دار الفكر العربي، القاهرة، **2000**.

- المراجع باللغة الاجنبية

- Thompson, John B .The Media and Modernity, Social Theory of the Media Polity Press, Cambridge, **1995**.

- المجلات والدوريات

- كمال المنوفي: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت (تحليل المقررات الدراسية)، مجلة السياسة الدولية، عدد **91**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، **1988**.

- حبيب صالح مهدي: دراسة في مفهوم الهوية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد **13** السنة **06**، **2009**.

- ستار جبار رزيج وقاسم أحمد خضر، الهوية الثقافية الأندلسية "النشأة والتحول"، مجلة أوروك، العدد **02** مجلد **12**، **2019**.

- بالنور الدوكالي، التخطيط العلمي والتعليم العالي، مجلة الجامعي، العدد **09**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، **2005**.

- المواقع الالكترونية

- محمد عباس محمد عرابي: دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوطنية في نفوس الأطفال، تاريخ النشر: **15**/**02**/**2020**، الرابط:

https://midad.com/article/**221996**/

- محمد بن معجب الحامد، الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، تاريخ النشر: **10**/**01**/**2016**، الرابط:

https://socio.yoo**7**.com/t**3975**-topic

- عبد الله حمود، تحقيق صحفي حول دور المناهج التعليمية في تعزيز روح الانتماء وغرس مفاهيم الاعتزاز بالهوية الوطنية، ملتقى الكلمة الحرة، تاريخ النشر: **08**/**06**/**2017**، الرابط:

https://alkalema-com.yoo**7**.com/t**229**-topic

- الهوامش

1- مكشلي أليكس، الهوية، تر: علي وطفة، دار الوسيم، دمشق، **1993**، ص**23**.

2- عبد العليم عبد الرحمن خضر، المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، (د.م)، **1995**، ص**64**.

3- محسن محمد حسين، طبيعة المعرفة التاريخية و فلسفة التاريخ، مطبعة موكرياني، أربيل، **2012**.

4- لوسيان غودلمان، العلوم الانسانية والفلسفة، تر: يوسف الأنطاكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، **1996**، ص**49**.

5- رأفت الشيخ، تفسير مسار التاريخ، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، **2000**، ص**14**.

6- نفسه، ص**19**.

7- مكشلي أليكس، المرجع السابق، ص**77**.

8- لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ، تر: عائدة سليمان عارف، دار الكاتب العربي، بيروت، **1966**، ص**15**.

9- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص**20**.

10- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج**01**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، **2001**، ص**13**.

11- أحمد إبراهيم شلبي وآخرون، تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، المركز المصري للكتاب، القاهرة، **1998**، ص**11**.

12- سر الختم عثمان علي، أصول تدريس التاريخ، دار الشواف، القاهرة، **1992**، ص**27**.

13- سر الختم عثمان علي، المرجع السابق، ص**37**.

14 - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص**15**.

15- مكشلي أليكس، المرجع السابق، ص**80**.

16- مصطفى شاكر، التاريخ العربي والمؤرخون، دار العلم للملايين، بيروت، **1983**، ص**52**.

17- حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد **13** السنة **06**، **2009**، ص**13**.

18- ستار جبار رزيج وقاسم أحمد خضر، الهوية الثقافية الأندلسية "النشأة والتحول"، مجلة أوروك، العدد **02** ، المجلد **12**، **2019**، ص**1196**.

19- Thompson, John B .The Media and Modernity, Social Theory of the Media Polity Press, Cambridge, **1995**, p **186**.

20- محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم وأزمة الهوية الثقافية.

21- سيد أحمد الناصري، فن كتابة التاريخ وطرق البحث فيه، دار النهضة العربية، القاهرة، **1982**، ص**28**.
22- محمد عبد العزيز الغرباوي، نظريات التعليم والتعلم، مكتبة المجتمع العربي، عمان، **2006**، ص**27**.
23- فاطمة إبراهيم حميدة، الأهداف التعليمية في تدريس المواد الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة **1987**، ص**84**.
24- سيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **1995**، ص**32**.
25- خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، **2004**، ص**34**.
26- رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية (وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، **2006**، ص**11**.
27- بالنور الدوكالي علي، التخطيط العلمي والتعليم العالي، العدد **09**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، **2005**، ص**03**.
28- مصطفى محمد عبد الله، التعليم والمواطنة: واقع لتربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، **2006**، ص**216**.
29- محمد عباس محمد عرابي، دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوطنية في نفوس الأطفال، تاريخ النشر: **15/02/2020**، الرابط:
/https://midad.com/article/**221996**
30- محمد بن معجب الحامد، الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، تاريخ النشر: **10/01/2016**، الرباط:
https://socio.yoo**7**.com/t**3975**-topic
31- كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت (تحليل المقررات الدراسية)، مجلة السياسة الدولية، العدد **91**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، **1988**، ص**38**.
32- محمد بن معجب الحامد، المرجع السابق.
33- نفسه.
34- عبد الله حمود، تحقيق صحفي حول دور المناهج التعليمية في تعزيز روح الانتماء وغرس مفاهيم الاعتزاز بالهوية الوطنية، ملتقى الكلمة الحرة، تاريخ النشر: **08/06/2017**، الرابط:
https://alkalema-com.yoo**7**.com/t**229**-topic
35- جون دكت، علم النفس الاجتماعي، تر: عبد المجيد صفوت، دار الفكر العربي، القاهرة، **2000**. ص**29**.

من أجل مراجعة شـاملة لطرق تدريس التـاريخ الوطني
باعتمـاد استراتيجيـات التعلم النشط، والموازنة والمزاوجة بين التـاريخ النظري والتـاريخ التطبيقي واستعمال تكنولوجيـا الإعلام والاتصـال

الأستـاذ: بن مسعود مراد
مفتش التربية الوطنية

- مقدمة

لقد تم توجيه عدة انتقادات لواقع تدريس التاريخ عامة والتاريخ الوطني خاصة في المنظومة التربوية الجزائرية، لدرجة أن منهم من ذهب إلى حد تحميل هذه الأخيرة مسؤولية نفور التلاميذ من هذه المادة، ولجوئهم إلى الغش في امتحاناتها. فأين يكمن الخلل؟ هل في طبيعة المادة في حد ذاتها؟ أم في مدرسيها والطرق المعتمدة في تدريسها؟ أم في الوسائل والدعائم الديداكتيكية المسخرة لتعليمها؟ أم هنالك دواعي أخرى؟

- من أجل مراجعة طرق تدريس التاريخ الوطني

إننا نعتقد بأن ميل أو عدم ميل أغلب التلاميذ لمادة التاريخ مرتبط أساسا بمدى كفاءة المعلمين وطرق تدريسهم لهذه المادة، ومدى فعالية استعمالهم للدعائم الديداكتيكية ذات الدلالة والوسائل التكنولوجية واستراتيجيات التعلم النشط.

ومن أجل ذلك، فإننا سنركز في مداخلتنا على أهمية تحبيب التاريخ عامة والتاريخ الوطني خاصة لتلاميذنا من خلال تكوين المعلمين على اعتماد

استراتيجيات التعلم النشط، والموازنة والمزاوجة بين التاريخ النظري والتاريخ التطبيقي.

أولا- تحبيب التاريخ عامة والتاريخ الوطني خاصة للمتعلمين من خلال عصرنة طرق التدريس باعتماد التعلم النشط

لقد مرت طرق التدريس في بلادنا بعدة مراحل منذ الاستقلال:

- مرحلة أولى ميزها التدريس وفق المقاربة بالمضامين:

هو تدريس وفق المحتويات. يتم بطريقة تلقينية، حيث يشرح المعلم الدرس، بينما يكون التلميذ متلقي للمعلومات، فيكتسب المعرفة تارة، ويستحضرها عند المساءلة تارة أخرى.

هي من أقدم الطرق التي تم استعمالها في تدريس التاريخ، بحيث تلقت انتقادات لاذعة تتمثل في إهمالها لدور التلاميذ في العملية التعليمية التعلمية، بسبب عدم قيامهم بأي نشاط سوى الاستماع، بما يدفعهم إلى الملل.

ليس معنى ذلك أنها طريقة فاشلة. لكنها تتطلب مهارة عالية في الإلقاء وقدرة فائقة على جذب الانتباه، وهو ما لا يتوفر إلا عند فئة قليلة جدا من المعلمين. ثم إنها طريقة تتناسب مع الطلبة القادرين على تتبع المحاضرات.

ومن المعلمين من كان يعتمد على القصة كأسلوب فني يعتمدونه في إيصال المعارف التاريخية في هيئة قصص مشوقة. تسمح بترسيخ المعلومات التاريخية لدى التلاميذ، من خلال إثارة خيالهم وتحريك وجدانهم. تساعد على تحبيب التاريخ للتلاميذ. وتدفعهم إلى الاستخلاص الذاتي للعبر.

لكنها هي الأخرى تتطلب مهارة فائقة في سرد القصة وقدرة عالية على جذب الانتباه. وهو ما لا يتوفر إلا عند فئة قليلة جدا من المعلمين.

- مرحلة ثانية ميزها التدريس وفق المقاربة بالأهداف:

من خلال التأكد من تحقيق النتائج عن طريق الأهداف المرجوة. يتم فيها تدريس التاريخ بطريقة حوارية تتمثل في نقاش عمودي بين المعلم والمتعلمين، على شكل أسئلة وأجوبة، من أجل دفع المتعلمين دفعا إلى المشاركة في الدرس، وجعلهم مشاركين في العملية التعليمية.

ذهب الكثير من الأساتذة إلى أن الطريقة الحوارية المعتمدة في هذه المقاربة أفضل من الطريقة الالقائية والتلقينينة لدى معظم التلاميذ لكونها حيوية وتجعلهم يستوعبون المادة العلمية بوضوح وبساطة.

- مرحلة ثالثة متمثلة في التدريس وفق المقاربة بالكفاءات:

- مقاربة أتت لتعلم المتعلم كيف يتعلم ويفكر ويتصرف بشكل فعال بتوجيه من المعلم.

- الطريقة الحديثة فيها لبلوغ الكفاءات المرصودة متمثلة في التعلم النشط.

- التعلم النشط:

هي طريقة تعليمية تربوية تعتمد على تفعيل دور المتعلمين في بناء التعلمات من خلال العمل والبحث والتجريب، باعتمادهم على أنفسهم للوصول إلى المعارف واكتساب المهارات والقيم، بينما يكون المعلم موجها ومرشدا ومسهلا للتعلم.

أوجه الاختلاف بين التعليم التقليدي والتعلم النشط:

المعلم	
يلقن، يقدم المعلومات	يوجه، يرشد داخل القسم وخارجه
المتعلم	
يستمع لكسب المعرفة، ويستحضرها عند المساءلة	يفكر (تحليل، تركيب، تعليل، استنتاج)

الأسئلة	
موجهة من المعلم إلى المتعلمين	بإمكان الأسئلة أن تصدر من المتعلم إلى المعلم أو إلى زملائه
المتعلم	
يحفظ ويتذكر المعلومات	المهارة والفهم والقدرة على التصرف وحل المشكلات والابتكار
مصادر التعلم	
الكتاب المدرسي	الكتاب المدرسي، مراجع أخرى، الأنترانت، البيئة

- دور المعلم في التعلم النشط

هو الموجه والمرشد والمسهل للتعلم، فهو لا يسيطر على الموقف التعليمى، ولكنه يدير الموقف التعليمى إدارة ذكية بحيث يوجه المتعلمين نحو بناء التعلمات. يتطلب منه ذلك الإلمام بمهارات هامة تتصل بالتحكم في الفوج التربوي، وطرح الأسئلة، وإدارة المناقشات، وتصميم المواقف التعليمية المشوقة والمثيرة للاهتمام.

على أن تكون له قابلية لتجديد مستواه المعرفي باستمرار. إضافة إلى مراعاته أحوال المتعلمين.

ينوع طرق التدريس والوسائل التعليمية، من خلال اعتماد استراتيجيات التعلم النشط بدل الإلقاء والتلقين.

- دور المتعلم في التعلم النشط

يكون المتعلم مشاركا نشطا في العملية التعليمية، حيث يقـوم بأنشطة عدة تتصل بالمادة التي يدرسها، معتمدا على توجيهات المعلم. مثل:

- بناء التعلمات بنفسه انطلاقا من المكتسبات واعتمادا على دراسة سندات ذات دلالة فرديا أو جماعيا.

- يبادر بطرح الأسئلة. - يشترك في المناقشات. - يستمع باهتمام - يصحح الأخطاء. - يقرأ- يكتب...

- النتائج الإيجابية للتعلم النشط

- بقاء أثر التعلم لمدة أطول تصل إلى **90**% من المكتسبات لدى المتعلم.

- الحيوية والتفاعل داخل القسم تفاعلا أفقيا وعموديا.

- زيادة الدافعية لدى المتعلمين للتعلم.

- تنمية مهارات التفكير (التحليل، التركيب، التعليل، الاستنتاج).

- زيادة اهتمام المتعلم وقوة تركيزه في التعلم النشط باعتباره محور العملية التعليمية - التعلمية، عكس التعلم التقليدي أين يقل التركيز لدى المتعلمين.

- زيادة تحصيل المتعلمين وتنمية مهاراتهم.

- تعزيز الثقة بين المعلم والمتعلمين وبين المتعلمين فيما بينهم.

- بعض استراتيجيات التعلم النشط

الأمر لا يتسع هنا لرصد كافة استراتيجيات التعلم النشط، ولذلك سنكتفي بذكر عدد منها، وشرح مختصر لعينة منها. نذكر من بينها:

- استراتيجية العصف الذهني (Brain Storming)
- استراتيجية العمل الجماعي
- استراتيجية فكر- زاوج - شارك (Think-Pair-Share)
- استراتيجية المناقشة
- استراتيجية المائدة المستديرة
- استراتيجية جدول التعلم (KWL)

- استراتيجية خذ واحدة واعط واحدة (Give one Get one)
- استراتيجية البطاطا الساخنة (Hot Potato)
- استراتيجية لعب الأدوار
- استراتيجية بائع الكلمات... إلخ
- استراتيجية الكرسي الساخن

هي استراتيجية تقوم على طرح الأسئلة على تلميذ معين، بهدف تنمية مهارات عدة من أهمها بناء الأسئلة وتبادل الأفكار والقراءة ومن أهم خطوات استراتيجية الكرسي الساخن (Hot Seat Strategy):

- وضع المقاعد أو الطاولات بشكل دائري، ووضع الكرسي الساخن في مركز حُجرة الدرس.

- مرحلة طرح الأسئلة المتعلقة بموضوع الدرس بعد تحديده من قبل المعلم (الذي يلعب دور المنشط)، أسئلة يُفضل أن تكون مفتوحة متعددة الإجابات.

- ملاحظة

- تُعتمَد هذه الاستراتيجية لمناقشة إشكالية ما، بدفع المتعلمين إلى التفكير في موضوع معين من جوانبه المختلفة، ثم مناقشة وجهات النظر المختلفة. أو لشرح مفاهيم أو مصطلحات أو للتعريف بشخصيات تاريخية من زوايا مختلفة.

- هي استراتيجية تسمح بحل مشكلة الخجل والانطوائية لدى عدد من المتعلمين.

- استراتيجية العصف الذهني

وتسمى أيضا زوبعة الأفكار أو الزوبعة الذهنية (Brainstorming)، ويقصد بها وضع الذهن في حالة من الإثارة بُغية التفكير في كل الاتجاهات والاحتمالات للوصول -في جو من الحرية- إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار والآراء حول مشكلة أو موضوع معين، دون حق نقدها. تليه مرحلة جمع

المقترحات ومناقشتها وتنقيحها. ومن أبرز أهداف التدريس باعتماد هذه الطريقة نجد:

- جعل المتعلم نشطا وفاعلا في المواقف التعليمية.
- تعويد المتعلمين على احترام الآراء المختلفة وتقدير الآخرين.
- الاستفادة من أفكار الآخرين ومعلوماتهم.

- استراتيجية العمل الجماعي

وتسمى أيضا التعلم التعاوني، وتتجلى في تقسيم المتعلمين إلى مجموعات مصغرة تتكون غالبا من **3** إلى **4** أعضاء، تُعطى لهم واجبات محددة (أهداف مشتركة) وعليهم الاعتماد على التعاون (التبادل المعرفي والمهاري) من أجل إنجاز المَهمة المطلوبة منهم.

ومن أهم أهدافها:

- تبادل الأفكار، والحث على تقبّل أفكار الآخرين.
- تنمية روح المسؤولية والتعاون لدى المتعلمين.
- بناءِ علاقات إيجابية بين المتعلمين (احترام الآخر).
- تشجيع التعلم الذاتي.
- التدرب على حل المشكلات واتخاذ القرار.
- استراتيجية فَكِّرْ، ناقِشْ، شَارِكْ:
- وتسمى كذلك استراتيجية فكر -زاوج- شارك (T P S)

استراتيجية يمكن تلخيصها في:

- فَكِّرْ واكتب.
- ناقِشْ مع زميلك.
- شَارِكْ قسمك.

في هذه الاستراتيجية يقوم المدرس بتوجيه سؤال أو تحديد مَهمة، ثم: يفكر كل متعلم بشكل فردي لمدة دقيقة أو أكثر (حسب المهمة المطلوبة وحسب تقدير المعلم).

- يتفق كل متعلم مع زميله على إجابة واحدة مشتركة.

- شارك قسمك: يشارك واحدا من بين كل متعلمين في دقيقتين، بهدف الوصول إلى نتيجة أو جواب نهائي تحت قيادة وإشراف المعلم.

ثانيا: الموازنة والمزاوجة بين التاريخ النظري والتاريخ التطبيقي

- اعتماد الطرق الحديثة التي تستند على التطبيق بدل التنظير، من خلال الموازنة والمزاوجة بين التاريخ النظري والتاريخ التطبيقي. ولا يتأتى ذلك سوى بإخراج المتعلمين من حجرات الدراسة إلى زيارة المتاحف والمواقع التاريخية.

- ففي السنة الأولى متوسط، يدرس المتعلمون تاريخ مملكتي نوميديا الشرقية والغربية، والمظاهر الحضارية للجزائر في العصر القديم... وبدل استقبال هذه المعارف بأسلوب بارد وجاف، من الأجدر تخصيص فترات كافية لزيارة المتاحف الوطنية التي تحتوي على آثار تاريخية مرتبطة بنوميديا... مثل زيارة متحف الآثار القديمة بمدينة الجزائر، وضريح إمدراسن، وقبر الرومية، وصومعة الخروب ومدن جميلة وتيمقاد وتيبازة وشرشال... هناك فقط يستطيع المتعلمون الربط بين ما أخذوه من نظري داخل القسم وما شاهدوه في الواقع. فالصورة خير من ألف تعبير.

- نفس الشيء بالنسبة للسنة الثانية متوسط، حيث الفتوحات الإسلامية والدول الرستمية والزيرية والحمادية والزيانية، فالشواهد الأثرية لهذه الدول متوفرة بكثرة في آشير، قلعة بني حماد، تيارت، تلمسان، بجاية وبسكرة كمتاحف أثرية أو شواهد معمارية.

- وفي السنة الثالثة من التعليم المتوسط، يتطرق المعلم والمتعلمون لتاريخ الجزائر العثمانية والمقاومات الشعبية، حيث يمكنهم زيارة مدن قسنطينة،

الجزائر، المدية، مازونة، معسكر، ووهران التي تمثل مناطق تمركز الأتراك سياسيا وإداريا، فيزورون فيها عددا من المتاحف والقلاع والقصور والمعالم الدينية والثقافية... كما يمكن لزيارة واحدة لمتحف المجاهد ومتحف الجيش بمدينة الجزائر أن تعزز تعلماتهم حول المقاومات الشعبية التي تم تناولها داخل القسم.

- أما في السنة الرابعة متوسط، تستطيع المؤسسات التعليمية اللجوء إلى الذاكرة الحية، من خلال التنقل إلى منازل الشخصيات التاريخية والشهداء والمجاهدين وإجراء حوارات بينهم وبين الأساتذة والتلاميذ، والتنقل إلى المواقع التاريخية الشاهدة على أحداث الثورة التحريرية وزيارة متحف الجيش ومتحف المجاهد ومتاحف عديدة ومتعددة عبر التراب الوطني للوقوف عند المحطات البارزة لمسار الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال.

ثالثا- صياغة منهج وطني لضبط المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتاريخ الوطني

خاصة منها التي وظفها الاستعمار الفرنسي، والتي تؤثر على طبيعة الحقائق التاريخية.

- مثال **1**: أحداث **8** ماي **1945**! التي يحاول الاستعمار تقزيمها إلى مجرد أحداث، في حين أنها ترقى في وصفها الحقيقي إلى "مجازر" أو "إبادة جماعية" أو "جرائم ضد الإنسانية" بشهادة مؤرخين فرنسيين.

- مثال **2**: الثورة التحريرية الكبرى **1954-1962** التي تم تقزيمها في منهاج السنة الثالثة ثانوي إلى مجرد "عمل مسلح"، واستبدالها من قبل الاستعمار بـــ: "حرب الجزائر" كمصطلح خطير وخاطئ، باعتبار الحرب تقوم بين دولتين مستقلتين، لكل منها نظام عسكري يحميها، بينما كانت الجزائر مستعمرة استيطانية استعمرتها فرنسا وارتكبت فيها أبشع الجرائم في حق الأهالي الجزائريين طيلة **132** سنة.

رابعا: الاستعمال الفعال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وكل الدعائم الديداكتيكية

- ذهبت أستاذة التاريخ بجامعة الجزائر **2**، صليحة علامة، في تصريح لـــ: (وأج) إلى الضرورة الملحة والحيوية لمراجعة طرق تدريس التاريخ، من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تدريس هذه المادة التي تعد "روح الأمة ومصدر إلهام وشحن الهمم في زمن التحديات التي يراد منها محاولة طمس مقومات الهوية الوطنية".

- ونقصد بالدعائم الديداكتيكية كل الوسائل التعليمية التي يستخدمها المعلم، فتساعده على تحقيق الكفاءات المرصودة إذا أحسن اختيارها واستعمالها بمعية المتعلمين. ولعل من أبرز هذه الوسائل نذكر:

- الخرائط: لا يمكن للمعلم الاستغناء عن الخريطة، حيث بواسطتها يتم تحديد مواقع الأماكن والأحداث التاريخية وتفسيرها. وهنا يكفيني قولا أن الخرائط المتعلقة بالتاريخ الوطني شبه منعدمة على مستوى مؤسساتنا التربوية. ما جعل الأساتذة في كثير من الأحيان يستعملون خرائطا عامة للعالم، ما يريدون توضيحه من خلالها لا يظهر حتى بالنسبة للتلاميذ الجالسين في المقاعد الأمامية. وحتى إذا البعض يلجأ إلى استعمال خرائط إلكترونية وظيفية مستعينين بجهاز العرض، إلا أن هذا الأخير في الغالب محتكر من قبل المواد العلمية في معظم المؤسسات التربوية.

- النصوص التاريخية: وثائق تاريخية تساعد المتعلمين على البناء التدريجي الذاتي للتعلمات. تتطلب استغلالها بطريقة مثيرة للوجدان، بشكل يغرس ويجذر الإحساس بحب الوطن. لكن الواقع المؤسف أن السواد الأعظم من الأساتذة يستغلونها بأسلوب بارد وجاف.

- الصور التاريخية، والجداول الإحصائية: وسائل تعليمية تساعد المتعلمين على البناء الذاتي التدريجي للتعلمات. يقول مثل صيني: "الصورة تغني عن ألف كلمة".

- مقاطع فيديو: ينبغي توفيرها على مستوى كل المؤسسات التربوية عبر التراب الوطني، لما لها من أثر تشويقي وتحفيزي للمتعلمين والكفيلة بتحقيق غايات وجدانية، بما يغرس الروح الوطنية والاعتزاز بتاريخ الأجداد.

- اقتراحات أخرى

- تصميم كتب مدرسية تتوافق دعائمها الديداكتيكية مع الأداءات والنشاطات الواردة في المنهاج.

- تحبيب التاريخ عامة والتاريخ الوطني خاصة لتلاميذنا من خلال تصميم مواضيع الامتحانات الرسمية بشكل يسمح بتحقيق كافة مستويات صنافة بلوم، وليس المستوى الأول فحسب المتمثل في المعرفة، باعتماد مهمات مرتبطة بتحرير مقالات أو دراسة وثائق تاريخية، بما ينقل التلاميذ من عبء الحفظ والاسترجاع ليس إلاّ إلى التفكير، والتحليل، والتركيب، والاستنتاج، ويبعدهم كل البعد عن مجرد التفكير في الغش.

- تزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات المختلفة من قاعات متخصصة ووسائل تكنولوجية كافية وخرائط حديثة ووظيفية وفيديوهات مؤثرة من التاريخ الوطني... إلخ

- الخاتمة

إن التدريس بطرق مشوقة وجذابة لتاريخنا الوطني كفيل بتحقيق الأهداف المرصودة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية والمتمثلة في تأصيل الاعتزاز بالوطن وتاريخ الأجداد لدى تلاميذنا. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يبقى أملنا كبيرا في إيلاء التاريخ الوطني ما يستحقه من مزيد من العناية والاهتمام من قبل القائمين على المنظومة التربوية في بلادنا.

- قائمة المراجع

- دليل الاستراتيجيات النشطة للمفتشية العامة للبيداغوجيا بوزارة التربية الوطنية، ديسمبر **2017**.

- التدرجات السنوية لمادة التاريخ في الطور الثانوي سبتمبر **2022**.

- التدرجات السنوية لمادة التاريخ في الطور المتوسط سبتمبر **2022**.

- واقع تدريس التاريخ الوطني في المنظومة التربوية والجامعية للدكتور سعدوني بشير. جامعة الجزائر **2** أبو القاسم سعد الله.

- وكالة الأنباء الجزائرية **29** فيفري **2024**.

الذاكرة الوطنية في التشريع الجزائري

الأستاذة: آمال قبايلي
المركز الوطني للدراسات والبحث
في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954

- مقدمة

تتجسد السياسة الوطنية في حماية الذاكرة الوطنية، من خلال الخطابات الرسمية وقرارات المجالس المنتخبة، وكذا نشاط وعمل الجمعيات الوطنية في المجتمع المدني، التي تؤكد في كل مناسبة وطنية على حماية وترقية تاريخ الجزائر، في كل مراحله وبالأخص حماية ثوابت ثورة أول نوفمبر، هذه الحرب التحريرية التي قادها الشعب ممثلا في حزب وجبهة التحرير، في سبيل استرجاع السيادة الوطنية ودفع من أجل ذلك أثمن الأفدية وهي النفس والنفيس.

وخوفا من ضياع تلك الثوابت، وحمايتها من التزوير والتأويل بات على الدولة الجزائرية إيجاد الاليات الكفيلة التي من خلالها تضمن استمرارية الحماية بالدرجة الأولى ثم ترقية ونشر التاريخ الوطني، ضمن الأطر التعليمية والتربوية والثقافية التي ترقى وتصون مقومات الهوية الوطنية المتجذرة في عمق التاريخ.

ولما كانت الجزائر مهدا للنضال والمقاومة، في وجه الغزاة والمتطرفين فإنه من واجبنا التعرّف والتعريف بهذا التاريخ البطولي، في مواجهة الغزاة مهما كانت توجهاتهم ونواياهم، فميزة النضال ومسؤولية الحفاظ على الوطن، كانت ومنذ الأزل من أولويات الشعب وقيادته، إلى آخر مواجهة

عسكرية جمعته مع المحتل الفرنسي، الذي عث في أرض الجزائر فسادا ولم يسلم منه لا الانسان ولا الحيوان ولا البيئة.

إن مكاسب الثورة التحريرية قد اختزلت كل النضالات المريرة ضد الامبريالية العالمية، وأصبح من الضروري تفعيل حماية مكاسب الثورة وتاريخنا النضالي، ضد التواجد الفرنسي والذي أصبح من أولويات المشرع الجزائري، حيث تصدرت الذاكرة الوطنية وحماية رموز الثورة التحريرية وكتابة التاريخ الوطني بأقلام وطنية، الوثيقة الدستورية للدولة الجزائرية مما يضمن الحماية ويعرض كل من يمسّ برموزها إلى العقوبات الجزائية، كما يحث على ضرورة إيجاد الاليات القانونية والمادية لتطبيق النص الدستوري.

وعليه تتمحور الاشكالية المطروحة في هذا الإطار، حول مدى أهمية استصدار النصوص القانونية التي تُعنى بحماية وترقية الذاكرة الوطنية في التشريع الجزائري، وما هي الاليات القانونية المعتمدة في هذا الشأن؟

وللإجابة على هذه الاشكالية، اعتمدنا المنهج التحليلي الاستقرائي للنصوص القانونية، وقسمنا الموضوع إلى محورين، سنتناول في المحور الأول موقف المشرع الجزائري من موضوع حماية وترقية الذاكرة كآلية قانونية أما المحور الثاني فسنتناول فيه التطبيق الفعلي لنص الدستور من خلال توظيف الاليات المادية في إقرار مبدأ حماية وترقية الذاكرة الوطنية.

- المحور الأول: الذاكرة الوطنية في الدستور الجزائري

لقد أولى الدستور الجزائري منذ **1996** إلى آخر تعديل لسنة **2020** بصريح العبارة الأهمية القصوى في حماية الذاكرة والرموز الوطنية، وأصبح بذلك المساس بهذه الحقوق أو عدم تطبيقها خرقا للقواعد الدستورية، قد يُعرض الفاعل إلى تحمل المسؤولية جراء الامتناع عن تطبيقها.

- أولاً: دستور 1996 وحماية رموز الدولة إلى حماية الذاكرة الوطنية

لقد تدخل التشريع الجزائري، لحماية رموز الدولة والذاكرة الوطنية في إطار أعلى وثيقة قانونية في هرم التشريع الجزائري وهو الدستور نظرا لأهميتها البالغة وارتباطها الوثيق بمكاسب الدولة وتحدياتها في مواجهة كل الصعوبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والدولي.

وقد استجاب دستور **1996** إلى مطالب المجتمع المدني، في استحداث هذه الفقرات في نص المادة **62** من الفصل الخامس بعنوان "الواجبات"، حيث جاءت نصوص المواد واضحة المعاني معبرة بإتقان عن محتوى النص القانوني في صياغته القانونية التي تستدعي فعل وجوب الحماية الذي يكون من أولويات مؤسسات الدولة الجزائرية.

حيث جاءت نصوص المواد **61** و**62** من دستور **1996** كما يلي:

نصت المادة **61** منه على أنه "يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة".

ونصت المادة **62** بفقراتها الأربعة على أنه: "على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية.

ف/**2** التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدسان دائمان.

ف/**3** تضمن الدولة احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين.

ف/**4** وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة[1].

قد يتساءل القارئ عن مدى أهمية وجود هذه النصوص في الوثيقة الدستوري؟ فسنُجيب من خلال ما ورد في مفهوم قواعد القانون الدستوري سواء في التشريعات المقارنة أو التشريع الجزائري.

- ثانياً: القوة القانونية للنصوص الدستورية

يعتبر الدستور الوثيقة السياسية الأسمى أو القانون الأعلى في هرم مصادر التشريع في الدولة في البلاد ويُجمع الفقهاء على اعتبار الدستور: "هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم مركبة) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة...".[2]

ويُعرف الفقه والقانون "القانون الدستوري" بأنه، مجموعة القواعد القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية والتي تحدد السلطات العامة وحقوق وحريات الأفراد، كما يُعرف القانون الدستوري، وفق المعيار التاريخي، بأنه مجموعة القواعد القانونية، الواردة في الوثيقة الدستورية والتي تحدد السلطات العامة في ظل نظام نيابي حر، يكفل للأفراد حقوقهم وحرياتهم.

أما وفق المعيار الشكلي، فيعرف القانون الدستوري، بأنه مجموعة القواعد القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية، أما من منطلق المعيار الموضوعي فإنه لا ينظر إلى الدستور كوثيقة، بل ينظر إلى ما هو دستوري من حيث الجوهر، سواء ورد في الوثيقة الدستورية أم لم يرد فالموضوعات المتعلقة بنظام الحكم، تعتبر دستورية ومن اختصاص القانون الدستوري سواء وردت في الوثيقة أم لم ترد[3].

ويشير القانون الدستوري الجزائري، إلى إطار المبادئ والقواعد والمعايير، التي تحكم تفسير وتطبيق الدستور الجزائري، وهو القانون الذي يحدد هيكل الحكومة وسلطاتها، وكذلك حقوق المواطنين وحرياتهم، كما أنه يحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها، والعلاقة بين مختلف فروع الحكومة ويرتكز القانون الدستوري الجزائري على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

حسب ديباجة كل الدساتير ومنها دستور **2002** تنص على: "... إن الدستور فوق الجميع، والقانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية...".

وأجمع العديد من الباحثين في اختصاص القانون الدستوري، على أنه بالرغم من وجود متغيرات أدت إلى وجود مراجعات في الدساتير الوطنية نتيجة تأثرها كغيرها من دساتير الدول، بالمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدولية،[4] غير أنها تشترك في قاسم الحفاظ على ثوابت الأمة وعناصر الهوية الوطنية.

- ثالثاً: الذاكرة الوطنية في التعديلات الدستورية

التعديل الدستوري لعام 2002

جاء التعديل الدستوري لدستور **2002** بموجب القانون رقم **02-03** المؤرخ في **10** أبريل **2002** في الجريدة الرسمية رقم **25** المؤرخة في **14** أبريل **2002** ينص على: "... المادة الأولى: تضاف مادة **3** مكرر، تصاغ كما يأتي: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.

وتعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني".

ويحقق هذا التعديل الدستوري أهمية بالغة في حماية مقدسات الشعب الجزائري وهويته التي تمتد تاريخيا إلى آلاف السنين، وذلك في مواجهة التحديات الامنية الماسة بوحدة الوطن وأمنه، وحتى لا نفتح مجالا لكل المساومات والتأويلات في هوية الشعب وتماسكه وبنيته البشرية الاجتماعية والثقافية، وهي أيضا من بين التحديات التي رفعها المشرع الجزائري من أجل حماية الأفراد والجماعات وضمان الحرية المكفولة بنص دستوري.

ولأن حماية رموز الوطن والذاكرة الوطنية لا يقل أهمية، عن التصدي للهجمات المغرضة التي تشنها القوى المعادية لأمن واستقرار الجزائر، ومحاولة بث النزاعات تحت كل المسميات.

التعديل الدستوري لعام 2008

ثم يأت التعديل الدستوري، لدستور**2008** بموجب القانون رقم **08/19** المؤرخ في **15** نوفمبر **2008** الصادر في الجريدة الرسمية رقم **63** المؤرخة في **16/11/2008**. ليأتي نص المادة **3** من التعديل كما يلي:

- المادة **3**: تعدّل المادة **62** من الدستور وتحرر كما يأتي:

- المادة **62**: على كلّ مواطن أن يؤدّي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنيّة.

ف/**2** التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدّسان دائمان.

ف/ **3** تضمن الدولة احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين.

ف/**4** وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ و تعليمه للأجيال الناشئة.

التعديل الدستوري لعام 2016

عرف التعديل الدستوري الأخير في الجزائر بموجب القانون رقم **16/01** المؤرخ في **06** مارس **2016** نوعا من التكريس والرُقي بالحقوق والحريات العامة، الذي شمل تدعيما لحقوق وحريات المرأة في مجال التشغيل وتشجيع ترقيتها في مناصب المسؤولية في الهيئات والادارات العمومية، فضلًا على تدعيم مجال حماية حرمة الانسان من خلال قمع القانون للمعاملات[5] وهو أيضا ما ذهب إليه دستور **2008**.

ففيما يتعلق بحماية رموز الثورة وحماية الذاكرة الوطنية، فقد جاء القانون رقم **16/01** [6] محافظا على الصيغة القانونية السابقة بتعديل الرقم فقط في الفصل المتعلق بالواجبات حيث تنص المادة **76** منه الفقرة **3**/ منه

على أنه: "تضمن الدولة احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين. أما الفقرة **4** فنصت على أنه "وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة".

دستور عام 2020: إن دستور **2020** لم يأت بأي تغيير، في الصياغة القانونية لنص المادة وأصبحت المادة رقم **80** من فصل الواجبات عوض المادة **76** في التعديل الدستوري لعام **2016**.

ومن خلال استقرائنا لدساتير الدولة الجزائرية منذ **1963**[7] يظهر بأن مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر كانت فيها قواسم مشتركة تتمحور حول الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية.

وُيشير في هذا الصدد الأستاذ، "مصباح مناس" عضو المحكمة الدستورية إلى أن دستور **2020**، تميز بتعزيز عناصر الهوية الوطنية، مستدلا في هذا الشأن بانفراد ديباجته بإقرار بيان أول نوفمبر بمثابة الوثيقة المؤسسة للدولة الجزائرية، والتأكيد على الصفة التاريخية لجبهة التحرير الوطني, إلى جانب مواضيع جديدة على غرار نبذ خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز، وضمان الامن القانوني والديمقراطي ومشاكل البيئة[8].

- المحور الثاني: توظيف الاليات السياسية والمادية للحفاظ على الذاكرة الوطنية

لقد بات موضوع حماية الذاكرة الوطنية، من أولويات العمل السياسي على المستوى الوطني فكل رؤساء الجمهورية، ومنذ استرجاع السيادة الوطنية أكدوا على ضرورة إيجاد الآليات المادية والسُبُل الكفيلة بحماية وترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة، وكانت مكتسبات الثورة التحريرية من بين الأولويات على أجندة الحوارات الوطنية بين مؤسسات الدولة، على المستوى السياسي والقانوني للدولة الجزائرية.

- أولاً: إحياء الذاكرة الوطنية في قائمة الأعياد الرسمية الوطنية

نص القانون رقم **05-06** المؤرخ في **26** إبريل سنة **2005** المعدل للقانون رقم **63-273** لعام **1963** الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية[9] في مادته الأولى الفقرتين **2-3** على أن الخامس من يوليو هو (عيد الاستقلال).

وعليه أخذت هذه الأيام صفة الاحتفالية، وعطلة مدفوعة الأجر من خلال عبارة "عيد" يتم من خلالها تذكير الأجيال الناشئة بكل الانجازات الثورية التي خاضها الشعب الجزائري، والمعاناة التي كانت من الأسباب الرئيسية في خوض معارك النضال ومنها الحرب التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي.

1/ "اليوم الوطني للذاكرة": اليوم الوطني للذاكرة هو يوم يوافق **8** مايو/ماي من كل سنة تحتفل به الجزائر لإحياء الذاكرة الوطنية والتاريخية وتخليدا لمجازر **8** ماي **1945**، تم اقرار هذا اليوم من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بمناسبة الذكرى الـ **75** لمجازر **8** ماي **1945**.

- ثانياً: الذاكرة الوطنية في الخطابات السياسية

لقد أولت مؤسسات الدولة الجزائرية، أهمية بالغة بمناسبة إحياء ذكرى الأيام الوطنية المخلدة لمآثر الشعب الجزائري إثر مقاومته المتواصلة ضد الاحتلال الفرنسي، والتي تضمنت كل من الشخصيات والمعالم التاريخية، لأنها تشكل الجزء الأساسي من مقومات الشخصية الوطنية، ومن أساسيات بناء ذاكرة الشعوب.

ومنذ استرجاع السيادة الوطنية، كانت خطابات رؤساء الجمهورية الجزائرية تولي أهمية بالغة في تسجيل وتقديس مآثر نضال الشعب الجزائري خاصة أثناء فترة الاحتلال، حيث تتميز هذه الحقبة التاريخية في منظومة التدريس والتعليم بخصوصيتها، في إعادة بناء ما تلاشى من معطيات تاريخية، حاولت المدرسة الفرنسية من خلاله طمس الهوية الوطنية للفرد الجزائري.

وكانت هذه الخطابات في كل المناسبات، تهدف إلى نشر الوعي وإعادة بعث الروح الوطنية في الأجيال التي لم تعايش الظروف القاسية التي عرفها الشعب الجزائري جراء سياسة الاحتلال ومخطط الاستدمار الذي لم يدخر جهدا في محاولة استئصال المقومات المتجذرة في الإنسان الجزائري، كما لم تسلم الرقعة الجغرافية من محاولات التقسيم ونهب الخيرات والاستيلاء على العقارات وبناء المستوطنات للفرنسيين من "الأقدام السود" وبعض الدول الأوروبية التي كانت تعاني من ويلات المجاعة والفقر.

وقد كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قد قرر إقامة "اليوم الوطني للذاكرة" بمناسبة إحياء الذكرى الأليمة لمجازر **8** ماي **1945**، ووصف جرائم القتل التي ارتكبتها قوات الأمن الفرنسية في شمال شرقي البلاد (سطيف وقالمة وخراطة) وانتهاكاتها خلال الفترة الاستعمارية (**1830-1962**) بأنها "جرائم ضد الإنسانية".

وقال الرئيس عبد المجيد تبون في رسالة بمناسبة الذكرى: "لقد أصدرت بهذه المناسبة قرارا باعتبار الثامن مايو من كل سنة، يوما وطنيا للذاكرة". وأكد في نفس السياق قائلاً: "أن جودة العلاقات مع جمهورية فرنسا لن تأتي بدون مراعاة التاريخ ومعالجة ملفات الذاكرة التي لا يمكن بأي حال أن يتم التنازل عنها مهما كانت المسوغات"[10].

- ثالثاً: الاليات المادية في تطبيق النص الدستوري المتعلق بحماية وترقية كتابة التاريخ الوطني

يدخل في إطار حماية وترقية كتابة التاريخ الوطني، كل الموروث المادي وغير المادي خاصة فيما تعلق بالثورة التحريرية، كما يحظى الافراد من صناع الحدث التاريخي بالحماية المكفولة بنص الدستور والقوانين الاساسية، وسنتناول بإيجاز اهم الاليات القانونية والمادية التي ساهمت وما تزال تُساهم في تطبيق سياسة الدولة ضمن الأطر القانونية والتنظيمية.

1/- الإطار القانوني والتنظيمي في ترقية كتابة وحماية التاريخ الوطني

يظهر من خلال نصوص المواد الدستورية، التي ذكرت في فصل الواجبات، أن الدولة تضمن احترام رموز الثورة المادية وغير المادية بالإضافة إلى ضمان الحماية الفردية لأرواح الشهداء باعتباره إرث وطني يتعين على كل مواطن المشاركة في صونه والحفاظ عليه من كل أنواع وأشكال التعدي مما يؤدي -بمفهوم المخالفة- إلى الحرص على عدم المساس بهم أو التعدي عليهم، زفي حال العكس أكيد ستعرض الفاعل إلى جزائيات نصت عليها القوانين والتشريعات منها قانون العقوبات وقانون المجاهد والشهيد.

حيث نصت المادة **87** من قانون العقوبات المعدل والمتمم بالأمر رقم **95-11** المؤرخ في **25** فبراير**1995**. على تجريم كل الأفعال التي من شأنها أن تُشكل خطر المساس بالوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية[11] فذكرت في الفقرة **03** منها على أنه: "يُعد الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور "من الأفعال الإرهابية أو التخريبية، وصنفها المشرع الجزائري في المواد الجنائية بكونها" جريمة موصوفة كاملة الأركان مع ذكر العقوبات المالية والعقوبات السالبة للحرية جراء القيام بهذه الأعمال ذكرتها بالتفصيل المادة **87** مكرر **1** المعدلة بالقانون رقم **06-23** المؤرخ في **20** سبتمبر **2006**[12].

وفي إطار الضمانات الدستورية في الحفاظ على رموز الدولة، شدد قانون العقوبات، العقوبة على مرتكبي هذه الأفعال من خلال نص المادة **87** مكرر**2** حيث نصت بأنه: "تكون العقوبة ضعف العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في النصوص الخاصة الأخرى غير المدرجة في هذا النص، بالنسبة لكل الأفعال غير التابعة للأصناف المشار إليها في المادة **87** مكرر، عندما تكون نفس هذه الأفعال مرتبطة بالإرهاب أو التخريب"[13].

أما قانون المجاهد والشهيد فقد جاء في الفصل الثاني بعنوان حماية كرامة المجاهدين وذوي الحقوق من الباب الخامس ما نصت عليه المواد **48-**

49-50 التي تكمن ضرورة تكفل مؤسسات الدولة من خلال السلطات الرسمية وموظفيها بتطبيق احترام المجاهدين وأرمل الشهداء مع تقديم يد المساعدة من قبل أعوان الإدارات العمومية، ومساعدتهم بما يكفل الضمانات الممنوحة لهم عن طريق القوانين والتنظيم المعمول به.

وقد حددت المادة **51** من قانون المجاهد والشهيد الرموز التاريخية، البشرية منها والمادية من أجل تدعيم النص القانوني وتسهيل تطبيق نصوص المواد المكملة له. كما اعتبرت نص المادة **54** منه على "... يُعد من التراث التاريخي والثقافي لثورة التحرير الوطني كل الرموز والمآثر المشار إليها في المواد **52-53** وجميع المحفوظات والمؤلفات والأمتعة... التي تم انجازها ما بين **1** نوفمبر **1954** و**5** جويلية **1962**"[14].

كما تناول القانون محور حماية التراث التاريخي للثورة من خلال وضع الاجراءات والاليات الكفيلة بتسهيل تطبيق الحماية الفعلية على ما أسماه القانون في صلب النص "حماية التراث". وذلك بداء من المادة **55** إلى المادة **64**. وهي مواد كفيلة بتدعيم الحماية الأنية للمكتسبات التاريخية للثورة التحريرية.

وجاء الباب السادس من القانون المذكور أعلاه لوضع الاحكام الجزائية التي تمس برموز الثورة التحريرية وبالأشخاص من أرامل الشهداء والمجاهدين، حيث نصت المادة **66** منه على: "يُعاقب على كل مساس برموز ثورة الحرير الوطني المنصوص عليها في المادة **52** من هذا القانون طبقا لقانون العقوبات".

ونصت المادة **67** على أنه: "يُعاقب على كل اعتداء أو تهجم يقع على المجاهد أو أرملة الشهيد عند تقلدهم لنياشين أو الأوسمة أو الشارات أو عند استظهارهم للبطاقات الدالة على صفتهم طبقا للأحكام المنصوص عليها التشريع المعمول به".

2/- الإطار المؤسساتي في ترقية كتابة وحماية التاريخ الوطني

أ/- المتاحف الوطنية

كما آلت الدولة من خلال النص الدستوري على أن "تعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة"، ومن أجل تطبيق ذلك أصبح من الضروري إشراك مؤسسات الدولة ذات الاهتمام بالجانب التاريخي، من أجل تدعيم الجهود ميدانيا وتوزيع المهام على كل الاشخاص الطبيعية والمعنوية، قصد بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق الاستراتيجية الامنية للوطن، فحماية وترقية الذاكرة الوطنية هي مهمة المجتمع ككل والمسؤولية مشتركة في الدفاع عن مكاسب ثورة أول نوفمبر، وهذا طبقا لمحتوى النص الدستوري – المادة **80** من دستور **2020** الذي جاء في سياق صياغته، يحمل عنصر العموم[15].

ويأت اهتمام الدولة الجزائرية، من خلال النصوص الدستورية التي أعطت مراكز قانونية لبعض الأشخاص الطبيعية، مما يستوجب استحداث كل الاليات القانونية والتشريعية من أجل تطبيق قواعد الدستور أو تدعيمها، عن طريق النص بالتعديل والإتمام للنصوص القانونية السابقة المنشأ لهذه المراكز القانونية، أو مؤسسات الدولة التعليمية والاجتماعية والثقافية التي عملت وتعمل على ترقية وكتابة التاريخ وتعليمه.

وقبل ذلك، فقد أسست الدولة الجزائرية لمنظومة مؤسساتية، أوكلت لها مهمة الحماية والحفاظ على الذاكرة والموروث المادي وغير المادي، للثورة التحريرية ومن بين هذه المؤسسات نذكر هياكل وأقسام حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد قبل التعددية الحزبية التي جاء بها دستور **1989**.

إن تدعيم حماية الذاكرة، كان ما يزال متواصلا فمن خلال صياغة وكتابة الكتب المدرسة التي حرصت المؤسسة التربوية على ترقيتها وإدماج المواضيع التاريخية ذات الصلة بالثورة التحريرية من خلال تنوع المواضيع

التي تصدرتها الشخصيات التاريخية من الشهداء والأعمال البطولية للشعب الجزائري في مواجهة الاحتلال.

كذلك عملت مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي في إدراج بعض التخصصات المتعلقة بتاريخ الثورة ضمن أقسام التاريخ، المستحدثة في العديد من ولايات الوطن.

كما لعبت المتاحف الوطنية والجهوية الواقعة تحت الوصاية أو التابعة للبلديات والولايات والتي استُحدثت بنصوص تنظيمية مهمتها عرض ونشر المعرفة التاريخية للثورة التحريرية فنذكر على سبيل الحصر، متحف المجاهد الذي أُنشئ بمقتضى الأمر رقم **66/72** المؤرخ في **1972/12/02** وكان مقره بالأبيار تم حول إلى رياض الفتح في سنة **1983**[16]، بالإضافة إلى المتاحف الجهوية للمجاهد التي أُنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم **170-08** المؤرخ في **11** يونيو سنة **2008**. وهي مؤسسات تحت وصاية وزارة المجاهدين وذوي الحقوق[17].

وتتدعم أيضا الذاكرة الوطنية بالمتحف المركزي للجيش، الذي أنشئ بموجب القرار الصادر عن وزارة الدفاع الوطني، الذي يهتم بالتاريخ العسكري للجزائر عبر المراحل التاريخية التي مرت بها، وفتح أبوابه في الأول من نوفمبر سنة **1984**، بمناسبة الذكرى **30** لاندلاع الثورة التحريرية، ولحد الساعة حقق المتحف عملا معتبرا لتشكيل مجموعات من التحف والشواهد، والالاف من الوثائق التاريخية التي تُعنى بكل الحقبات التاريخية، التي مرت بها الجزائر، وتختص ايضا بالذاكرة العسكرية للشعب الجزائري ومنه فترة الاحتلال والمقاومة والثورة التحريرية[18].

ب/- مؤسسات الأرشيف الوطني والولائي

لا يمكن أنكار دور المكتبات أيضا، غير أن مؤسسات الأرشيف تتصدر الأهمية البالغة في جرد وتخزين، الأرشيف مهما كانت طبيعته وتزويد الباحث والمهتم في مجال التاريخ الوطني حيث نجد الأرشيف الوطني الذي

أنشئ بموجب المرسوم رقم **88-45** المؤرخ في **01/03/1988** والتابع لسلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية.

أما عن الأرشيف الولائي، فقد أنشئ بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ **03/05/1992** الخاص بتنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية مصلحة للأرشيف الولائي. وكرس هذا القرار الحفظ المؤقت لمصالح أرشيف الولايات[19].

ج/- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

بالإضافة إلى أقسام التاريخ المحدثة، في جامعات الجزائر للعلوم الانسانية والاجتماعية، التي تُعنى بمحور التاريخ، نجد في السنوات الأخيرة أن اهتمام السلك البيداغوجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إدراج موضوعات ذات الأهمية متعلقة بتاريخ المقاومة الشعبية المسلحة، والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الذي أخذ حيز واسع في تنوع الموضوعات المرتبطة بهذه الفترة، بالإضافة إلى وضع الأولوية في مشاريع البحث الوطنية التي أشرفت عليها وزارة التعليم العالي بالتعاون مع الشريك الاجتماعي، في اختصاص التاريخ الحديث والمعاصر، حيث أخذت فترة الاحتلال الفرنسي والحرب التحريرية نصيبا لا بأس به من الدراسة والنشر.

يُعد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الذي أخذ هذه التسمية في صلب نص الإنشاء، من بين أهم الاليات المادية ذات الطابع المؤسساتي المتخصص في دراسة حقبة تاريخية محددة تهتم بمرحلة الاحتلال إلى تاريخ استرجاع السيادة الوطنية أي **1830-1962** وهو تحت وصاية وزارة المجاهدين وذوي الحقوق.

أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **94-42** المؤرّخ **29** جانفي **1994**، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم **03-373** المؤرّخ في **29** أكتوبر **2003**. وتمّ تحويله إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي

(EPST)بمقتضى المرسوم التـنفيذي رقم **11-396** مؤرّخ في **24** نوفمبر **2011**.

تندرج مهامه المحددة في نص الإنشاء، على أنجاز البحوث والدراسات المتعلقة بالمواضيع المرتبطة بالفترة التاريخية لمرحلة الاحتلال الفرنسي ومقاومة الشعب الجزائري، كما ترتكز مهمة المركز في جمع الوثائق التاريخية والشهادات الحية من صناع الأحداث، ونشر المعلومة التاريخية بشتى السُبل والأدوات في مخاطبة في الفئات العمرية في المجتمع[20].

- الخاتمة

لقد أولت الدولة الجزائرية، الأهمية البالغة للحفاظ على ذاكرة الأمة، وصارت من الأهداف التنموية في استراتيجية الدولة وبناء المجتمع في ظل المعطيات والمستجدات في الوسط الإقليمي والدولي، والتصدي لكل الأقلام والمنشورات التي تخدم القوى المجندة لضرب استقرار الدول والشعوب.

قد تبدو المهمة سهلة لدولة عرفت العديد من المجابهات والصراعات والثورات، هذا الزخم من الأحداث الذي تشترك فيه مع العديد من الدول والشعوب، يدفعها للحرص أكثر من أجل كتابة تاريخنا بأقلام وطنية.

إن الجزائر في كل أحوالها في الحرب أو السلم، تنتهج مبدأ الفروسية والمعاملة بالمثل تقف مع الشعوب المضطهدة تدافع عن القيم والأخلاق، وعن هويتها ومعتقدها وانتمائها الحضاري الذي يمتزج في كل الحقبات التاريخية، بروح التعايش السلمي بين الشعوب.

رفعت الجزائر تحديات كبيرة، من خلال مؤسساتها الدستورية وتصدت لكل الهجمات الخارجية التي حاولت ان تجر الجزائر إلى مستنقعات الفتن والنزاعات، غير أن رابط الذاكرة الوطنية، كان الوصل بين ماضي وحاضر الشعب الجزائري الذي ينتظر مستقبلا أفضل.

تبقى مهمة الحفاظ عل الذاكرة، وترقية كتابة التاريخ مسؤولية الجميع من أشخاص طبيعية ومعنوية، لأن التاريخ هو بطاقة تعريف الأمم

والشعوب، ولابد من مواصلة الجهود والعمل أكثر من أجل تفعيل النص الدستوري، الذي يبقى -في نظرنا- يحتاج إلى التطبيق الفعلي بأكثر من الأليات المعتمدة حالياً، وذلك من خلال توظيف التكنولوجية الحديثة، في نشر المعلومة التاريخية وتدقيقها وحمايتها، من كل أشكال التحريف والتزييف كما أننا مدعوون كلً في موقعه، إلى اللحاق بالركب التكنولوجي والتحكم في تقنيات الرقمنة، والذكاء الاصطناعي والتصدي ايضا للهجمات السيبرانية.

لقد أولى المشرع الجزائري، الأهمية القانونية لموضوع الذاكرة الوطنية حين أورد نصوص المواد في أسمى وثيقة قانونية وأولى المصادر القانونية التي لها قوة قانونية من خلال طبيعة النص أو المواد وكذا قوة تطبيقه التي تأتي في شكل قوانين ومراسيم (إما تنفيذية صادرة عن الحكومة أو رئاسية يستصدرها رئيس الجمهورية أذا دعت الحاجة لذلك).

كما تأتي الأهمية القانونية لمحتوى وفحوى النص في صياغته القانونية إلى حرص الدولة بمناسبة بناء مؤسسات الدولة إلى بناء مؤسسات الذاكرة الوطنية، في نظرة استشرافية للمجتمع النموذجي، حيث دعا إلى ضرورة ترقية كتابة التاريخ من خلال توظيف كل الأليات، التي من شأنها أن ترقى بكتابته إلى المستوى العلمي والمعرفي المنشود، وربط النص الدستوري ترقية كتابة التاريخ الوطني، على ضرورة تبليغ المعرفة التاريخية إلى الأجيال الناشئة، بمعنى إقحام المدارس لأن تكون الهدف الأول في تلقين التاريخ الوطني، نظرا لأهميته وحيويته في التكوين الفردي للتلاميذ والطلبة في المجتمع، لأنهم الطاقة البشرية المستقبلية المعول عليها في استمرارية الحفاظ على مكاسب الثورة التحريرية.

- قائمة المصادر والمراجع

- المصادر

- دستور الجزائر **1963**.
- دستور الجزائر **1976**.
- دستور الجزائر **1989**.
- دستور الجزائر **1996**.
- تعديل دستور الجزائر **2016**.
- تعديل دستور الجزائر **2020**

- القوانين

1- قانون العقوبات الجزائري

2- قانون المجاهد والشهيد "قانون رقم **07-99** المؤرخ في **05/04/ 1999** المتعلق بالمجاهد والشهيد".

3- قانون رقم **16/01** المؤرخ في **6** مارس **2016** يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد **14** المؤرخة في **7** مارس .**2016**

4- القانون رقم **05-06** المؤرخ **26/04/2005** المعدل للقانون **63-278** المؤرخ في **26/07/1963** المحدد لقائمة الأعياد الرسمية. وقانون رقم **18-12** مؤرخ في **02/07/2018** يعدل ويتمم لقانون **63-278** المؤرخ في **26/07/1963** المحدد لقائمة الأعياد الرسمية.

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

نشر بتاريخ **08/05/2020** على الساعة **12:00** سا.

5- القانون رقم **06-23** المؤرخ في **20/09/2006**. المنشور في الجريدة الرسمية رقم **84-** ص**19**.

6- المرسوم رقم **84-174** المؤرخ في **21/07/1984** والمتضمن نقل الوصاية على متحف المجاهد إلى وزارة الثقافة والسياحة، وأعدت الوصاية بعد ذلك إلى وزارة المجاهدين بموجب المرسوم التنفيذي رقم **93-227** المؤرخ في **05/10/1993** المتعلق بمتحف المجاهد.

- عبد الحميد رجب، القانون الدستوري، دار الكتاب الجامعي، **2016**.

- عمار كوسة، أبحاث في القانون الدستوري، دار هومة للنشر والتوزيع، **2018**.

- المجلات والحوليات

1- معيفي لعزيز، عن تطور الدساتير الجزائرية، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد **06**، العدد **02**، **2022**.

2- الحمراني محمد لمين، أثر التعديل الدستوري في الجزائر بموجب القانون رقم **16/01** على الحقوق والحريات العامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد **07**، العدد **01**.

3- عبد القادر قاضي، زين الدين قاضي، مؤسسات الذاكرة في الجزائر/ النشأة والتطور، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد **17**، عدد خاص، جانفي **2022**.

- الملتقيات والندوات

الندوة التاريخية حول "الدساتير الوطنية" من تنظيم منتدى جريدة المجاهد بالتعاون مع جمعية مشعل الشهيد والمحكمة الدستورية المنعقدة بتاريخ **30** ديسمبر **2023** بمقر جريدة المجاهد. نُشر بتاريخ: **20** سبتمبر **2023** على الساعة **18.00** سا، على الموقع الالكتروني:

https://www.aps.dz/ar/algerie/**148991-1963-2020**

- المراجع الالكترونية

- الموقع الرسمي للمركز:

https://www.cnerh-nov**54**.dz/information_centre

- الهوامش

1- صدر دستور **1996** في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم **76** المؤرخة في **08/12/1996** المعدل بموجب القانون رقم **02-03** المؤرخ في **14/04/2002** والتعديل الثاني بوجب القانون رقم **08-19** المؤرخ في **16/11/2008**.

2- عبد الحميد رجب، القانون الدستور، دار الكتاب الجامعي، دون ذكر البلد، طبعة **2016**.

3- عمار كوسة، أبحاث في القانون الدستوري، دار هومة للنشر والتوزيع، طبعة **2018**.ص ص**31-32**.

4- معيفي لعزيز، عن تطور الدساتير الجزائرية، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد **06** العدد **02**، **2022** ص ص**10-11**.

5- الحمراني محمد لمين، أثر التعديل الدستوري في الجزائر بموجب القانون رقم **16/01** على الحقوق والحريات العامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد **07**، العدد **01**، ص**80**.

6- أنظر بالتفصيل قانون رقم **16/01** المؤرخ في **6** مارس **2016** يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد **14** المؤرخة في **7** مارس **2016**.

7- عرفت الجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية،

- دستور الجزائر **1963**.
- دستور الجزائر **1976**.
- دستور الجزائر **1989**.
- دستور الجزائر **1996**.
- تعديل دستور الجزائر **2016**.
- تعديل دستور الجزائر **2020**.

8- أنظر بالتفصيل، الندوة التاريخية حول "الدساتير الوطنية" من تنظيم منتدى جريدة المجاهد بالتعاون مع جمعية مشعل الشهيد والمحكمة الدستورية المنعقدة بتاريخ **30** ديسمبر **2023** بمقر جريدة المجاهد،

نُشر بتاريخ: **20** سبتمبر **2023** على الساعة **18.00** سا على الموقع الالكتروني:

https://www.aps.dz/ar/algerie/**148991-1963-2020**

9- أنظر القانون رقم **05-06** المؤرخ **26/04/2005** المعدل للقانون **63-278** المؤرخ في **26/07/1963** المحدد لقائمة الأعياد الرسمية. وقانون رقم **18-12** مؤرخ في

2018/07/02 يعدل ويتمم لقانون **63-278** المؤرخ في **26/07/1963** المحدد لقائمة الأعياد الرسمية.

10- نشر بتاريخ **08/05/2020** على الساعة **12.00** سا، أنظر الرابط الالكتروني:
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

11- تنص المادة **87** (مكرر) جديدة من قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم بأمر على أنه: "يعتبر فعلا ارهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي: ... الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور...". أنظر بالتفصيل نص المادة ضمن القسم لرابع مكرر ص الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية".

12- القانون رقم **06-23** المؤرخ في **20/09/2006**. المنشور في الجريدة الرسمية رقم **84**، ص**19**.

13- لقد استهدف إرهاب عشرية التسعينيات الشخصيات لوطنية ورموز الثورة التحريرية وطالت أيادي الإجرام إلى نبش قبور الشهداء وأولياء الله الصالحين، وتم استهداف الكثير من المجاهدين اللذين اغتيلوا بطرق وحشية.

14- أنظر بالتفصيل نص المادة والمواد المتعلقة بها في قانون رقم **07-99** المؤرخ في **05/04/ 1999** المتعلق بالمجاهد والشهيد.

15- تطبيق خاصية القاعدة القانونية بأنها تتصف "بالعموم والتجريد" القاعدة القانونية عامة ومجردة وهذا ما يتميز به في الكثير من الحالات النص الدستوري ليس في الجزائر فقط وإنما في كل التشريعات المقارنة.

16- عرف المتحف عدة مراحل من حيث الوصاية عليه، ففي **1984**، نُقلت الوصاية إلى وزارة الثقافة والسياحة بموجب المرسوم رقم **84-174** المؤرخ في **21/07/1984** والمتضمن نقل الوصاية على متحف المجاهد إلى وزارة الثقافة والسياحة، وأعدت الوصاية بعد ذلك إلى وزارة المجاهدين بموجب المرسوم التنفيذي رقم **93-227** المؤرخ في **05/10/1993** المتعلق بمتحف المجاهد.

17- عبد القادر قاضي، زين الدين قاضي، مؤسسات الذاكرة في الجزائر/ النشأة والتطور، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد **17**، عدد خاص، جانفي **2022**، ص**1083**.

18- عبد القادر قاضي، زين الدين قاضي، نفس المرجع، ص**1084**.

19- عبد القادر قاضي، زين الدين قاضي، نفس المرجع، ص**1096**.

20- لتفاصيل أكثر أنظر الموقع الرسمي للمركز:
https://www.cnerh-nov**54**.dz/information_centre

أهمية أرشيف ما وراء البحـار (ANOM)
لدراسة تـاريخ الحركة الوطنية

الأستـاذ: عبد السلام عكاش
جـامعة محمد الشريف مسـاعدية - سوق أهراس

- تمهيد

يعد الأرشيف المادة المصدرية الأولية التي لا يمكن للمؤرخ الاستغناء عنها، ومن مميزات الوثيقة الأرشيفية طابعها الجامد (caractère glacial) من جهة والخام من جهة أخرى، لذلك يجد الباحث نفسه أمام مادة وثائقية مهمة، ولكن قد لا يحسن كيفية توظيفها واستغلالها، كما يمكنه أن يقع في تغليط معين، خاصة إذا اعتبر الوثائق الأرشيفية تنطق بكل شيء وخصوصاً بالحقيقة. ومنه فإنّ مهّمة المشتغل على الوثائق الأرشيفية لا تتوقف على نقل ما بها من محتويات، ولكن الأهم هو الاحتراس منها ومعرفة كيفية توظيفها والاستفادة مما فيها. وهذا هو محور عنوان الملتقى. فالمؤرخ في كل الأحوال لا يخترع الأحداث من ذهنه، كما لا ينقل كل ما يصل إليه وعلى شكله الخام. وتلك هي مهمته الشاقة على حد قول كوندورسي.

نقدم في هذا المقال عرضا عن أرشيف ما وراء البحار المتعلق بتاريخ الجزائر، ونركز أكثر على ما له علاقة بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وهو نتاج تجربة بحثنا على مستوى الأرشيف، خلال مرحلة الدكتوراه، حيث قضينا قرابة العامين على مستوى الأرشيف، الأمر الذي مكّننا من تكوين تجربة حول محتوى الأرشيف وكيفية معالجته والاستفادة من مادته الوثائقية.

1. أهمية الأرشيف

الأرشيف هو ميدان حفظ الذاكرة الجماعية لكل أمة، لذلك من حق أي شعب أو دولة أن تمتلك ذاكرتها، وهذا ما تنص عليه القوانين الدولية، والتي تتعلق ببقاء الأرشيف في مكان انتاجه. وهذا ما لا ينطبق على حال المستعمرات الفرنسية، وبشكل أخص حالة الجزائر. لكن هناك إشكالات في هذا الشأن: فهذه الأرشيفات منتجة من قبل إدارة فرنسية، وهي تتعلق بموروث يهم الجزائر والجزائريين بالدرجة الأولى، ولكن يهم أيضا المعمرين وفرنسا بدرجة أقل.

فيما يخص بعض المناطق التي كانت تحت السلطة الفرنسية مثل كندا وتونس، فقد تمت رقمنة الأرشيفات الخاصة بها، بالنسبة لتونس تم استنساخ وتمت رقمنة الأرشيفات الخاصة بتونس المحفوظة في فرنسا سنة **1987**، ووضعها في مركز البحث في تاريخ تونس المعاصر في منوبة.

بالنسبة للجزائر منذ السبعينيات والسلطات الجزائرية تطالب باستعادة الأرشيفات المنقولة إلى فرنسا، في ديسمبر **2017** الحكومة الجزائرية ورئاسة الوزراء الفرنسية توصلت إلى اتفاق على تصوير نسخ رقمية ومنحها للجزائر. ولكن على حد علمي لم يقع متابعة عملية للعملية. باستثناء تحويل بعض الأرشيفات السمعية البصرية. المنجزة من قبل الحكومة العامة للجزائر.

Films du service cinématographique du Gouvernement général de l'Algérie

والتي في الأساس لا تقوم سوى بتمجيد الاستعمار، وإبراز إنجازاته.

2. إشكالية غياب أرشيفات جزائرية خاصة بأحزاب الحركة الوطنية

لا توجد أرشيفات خاصة بالأحزاب الوطنية مثلما هو الحال بالنسبة للأحزاب العريقة في الغرب، نظراً لظروف الثورة، وما يوجد في الجزائر ولدى الجزائريين من أرشيفات في أساسه يأتي مصدره من أرشيفات الأشخاص

والعائلات. ومنه فإنّ ما نتوفر عليه من أرشيف حول الحركة الوطنية يوجد في مراكز الأرشيف في فرنسا، وهو في معظمه منتج من قبل الإدارة الاستعمارية في إطار مراقبتها للأحزاب الوطنية. أكبر الأرصدة الخاصة بالجزائر محفوظة في مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار بإكس أون بروفانس (ANOM)، إلى جانب المصالح التاريخية للجيش (SHA) بفانسان، ومركز الأرشيف الوطني بسان دوني (S-t Denis)، فضلاَ على الأرشيف الدبلوماسي الموزع بين باريس ونانت (CADN) الخاص بوزارة الخارجية، فحينما تبيَّن بأنَّ الجزائر تتوجه نحو استقلالها، قامت المصالح الفرنسية بنقل الأرشيفات التي اعتبرتها تمثل "السيادة"، وأبقت أرشيفات التسيير الإداري في أماكنها.

3. عملية نقل الأرشيف من الجزائر إلى فرنسا

خلال الثورة وتطوراتها في مرحلتها الأخيرة، استخلصت فرنسا الدرس من طريقة خروجها السريع من الفيتنام، الأمر الذي لم يمكنها من نقل كل الأرشيف المنتج في الهند الصينية، خصوصا الذي كان متواجد في كوشنشين في الشمال، لذلك حينما لاحت أفق استقلال الجزائر خلال مفاوضات ايفيان، شرعت السلطات الفرنسية في نقل المادة الأرشيفية المنتجة في الجزائر، ونقلها إلى فرنسا.

ونظراً للحجم الكبير للأرشيف، فقد تم نقل ما يسمى بأرشيف السيادة، وترك أرشيف التسيير في أماكن انتاجه في الجزائر. تتمثل الأرشيفات السيادية في الأرشيفات المنتجة من قبل السلطات والادارات العليا والإدارات الحساسة: مثل الدفاع، الأرشيف الديبلوماسي، العدالة الجنائية، المصالح الأمنية... وتكون منتجة من قبل المصالح الإدارية التابعة للحكومة أو لأحد الإدارات التابعة لها. وكثيراً ما يكتب عليه بأنه أرشيف سري (Secret) أو سري للغاية (Très secret) أو خصوصي (Confidentiel).

تم نقل تلك الأرشيفات وحفظها في مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار، الذي يحفظ ما قدره **10** كلم خطي من الوثائق، من أصل **37** كلم خطي الكلية والتي تخص **40** دولة حالية، موزعة على القارات الخمس. ومنه فإن الأرشيفات الخاصة بالجزائر تمثل ما قدره **27%** من مجموع أرشيفات مركز أرشيف ما وراء البحر، الذي يضم أرشيفات في أصلها كانت مبعثرة بين إدارات مختلفة وموزعة في كل مناطق الجزائر.

أرشيفات التسيير التي تم إبقاء بعضها في الجزائر كانت ضرورية لتسيير الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، نذكر منها: مصلحة مسح الأراضي، الفلاحة، التعليم، النقل، الصناعة، التهيئة العمرانية. الغرف التجارية والفلاحية، الصحية، المحاكم المدنية، الصحة، المياه والغابات، الحالة المدنية، الموانئ... هذه الأرشيفات بقيت في أماكنها. ولم يقع تجميعها في مكان معين كما هو الحال بالنسبة لأرشيفات ما وراء البحار. لذلك بعضها لم يتم الاعتناء به كما يجب، من قبل إدارات لا تقدر قيمة تلك الارشيفات. كما لا توجد صيغ قانونية معينة تنظم كيفية الاطلاع على تلك الوثائق. مما يطرح مشاكل على الباحثين الشباب، الذي يتوجهون إلى تلك المصالح الإدارية، لأجل إنجاز مذكراتهم الجامعية. فيجدون أنفسهم أمام بيروقراطية إدارية، لا تتفهم احتياجاتهم.

لكن الأرشيفات التي نقلت إلى فرنسا تضمنت أيضاً أرشيفات التسيير، مثل ارشيفات الاستيطان. أرشيفات البليدات بمختلف أنواعها، والتي تتضمن وثائق تتعلق بالتسيير العادي المحلي، مثل الانتخابات، الموظفين، والمصالح البلدية المختلفة، وتتضمن أيضاً وثائق حول مراقبة الأحزاب الوطنية على المستوى المحلي. ولكن بشكل غير منظم، كما هو الحال بالنسبة للأرشيفات الجهوية على مستوى العمالات أو أرشيفات الحكومة العامة، أو محافظات الشرطة ومصلحة الاستعلامات. وهذا النوع من أرشيفات التسيير هي التي اقترح بنجامان ستورا نقلها للجزائر، في مرحلة أولية.

4. التصنيف: التأخر

1966 بدأت عملية تصنيف الأرشيفات الخاصة بالجزائر في مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار (ANOM)، وهي لا تزال مستمرة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الأرشيفات الموجودة في هذا المركز، وحجمها الكبير. بحيث إلى غاية **2024** لم يتم تصنيف إلاَّ **87**% من الأرشيفات المتعلقة بالجزائر، ومنه يبقى ما يقارب **2** كم.

غير أن عمليات التصنيف الجدية تأخرت، وبعضها لم يصنف إلا في السنوات الأخيرة، خصوصا أرشيفات البليدات. التي تمثل **300**م، خطي، والتي بدئ في تصنيفها في سنوات **2000**، ولم تكتمل بعد. من بين الأرشيفات التي لم تصنف بعد نذكر: أرشيف شرطة الاستعلامات العامة لوهران، أرشيفات عمالة قسنطينة، وزارة الصحراء، والأمانة العامة للحكومة العامة للجزائر.

5. إشكالية عدم فتح كل الأرشيفات

القوانين التي سنت حول الأرشيف تجعل للأرشيف عمراً زمنياً، لذلك ظلت تلك الأرشيفات ممنوعة على المهتمين من الباحثين لعشرات السنين. وحالياً رغم أن تلك الأرشيفات استنفذت أعمارها، إلا أن بعض العلب لا تزال ممنوعة، خصوصا أرشيفات مرحلة الثورة التحريرية، لاعتبارات قانونية تتعلق بحماية الحياة الشخصية للأفراد. والملفت أن ارشيفات تتعلق بأحداث وقعت في أربعينيات القرن الماضي، أي مر على وقوعها أكثر من **70** سنة، والتي يكون الأفراد الذين تخصهم قد ماتوا، إلاَّ أنها لا تزال ممنوعة.

لكن الاشكال الأكبر في فرنسا وفي الجزائر، يتعلق بالأرشيفات المصنفة بأنها تمثل أسرار الدولة. لذلك توجد معركة في فرنسا يخوضها العديد من الحقوقيين والمؤرخين لأجل فتح كل الأرشيفات المتعلقة بالجزائر، دون استثناء، ورفع كل التحفظات السابقة، بتجاوز ما اعتبر لعشرات السنين أنه من مصلحة الدولة إخفاؤه.

إلى جانب أرشيفات تتعلق بالفترة العثمانية أي ما قبل **1830**، وهي أساساً أرشيفات القنصلية الفرنسية في الجزائر، مع فروعها في عنابة والقالة والقل. مع العلم أن الأرشيفات المنتجة من قبل الإدارة العثمانية في الجزائر، في مجملها تم تحويلها للجزائر.

6. وصف محتويات أرشيف ما وراء البحر حول الجزائر

تم تجميع الأرشيفات المنتجة من قبل الإدارة والسلطة الاستعمارية في الجزائر في مركز الأرشيف لما وراء البحار (ANOM) الذي يحتوي على **38** كيلومتراً من الوثائق حول المستعمرات الفرنسية السابقة معظمها يخص الجزائر **10** كم طولي، ويتعلق الأمر بأرشيف الحكومة العامة (GGA)، ومراكز العمالات (préfectures) والبلديات، إلى جانب الشرطة والدرك والمصالح المتخصصة في الاستعلامات.

خلال فترة الاحتلال وجدت بالجزائر مصالح أمنية مختلفة أنتجت وثائق أرشيفية مهمة أبرزها: درك الدولة، الحرس المتنقل، الحرس الجمهوري، شرطة الدولة، الشرطة القضائية، الشرطة البلدية، ولكن أهم مصلحة تمثل مصدر للمعلومات والاستعلامات: شرطة الاستعلامات العامة (PRG)، إلى جانب مصالح التنسيق لشمال إفريقيا (SLNA). تفيدنا تلك الوثائق بمعلومات مهمَّة حول نشاط الوطنيين، وحول الحالة المعنوية للسكان الأوربيين والجزائريين. أحياناً تلجأ الشرطة للتعذيب والضغط والمساومة عند إيقاف المشبوهين لأجل استخلاص الاعترافات، وهذا ما وقع خلال اكتشاف المنظمة الخاصة سنة **1950**. لذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة محاضر الاستنطاق الظروف التي استخلصت فيها تلك الاستنطاقات، فالأكيد أنَّ ما يبوح به الموقوف في ذلك الحين وفي تلك الظروف، لن يكون نفسه ما سيصرِّح به بعد الاستقلال مَثَلاً.

- أنواع أرشيفات مركز الأرشيف لما وراء البحر الخاصة بالحركة الوطنية

قسّمت أرصدة أرشيفات المركز الوطني لأرشيف ما وراء البحر إلى عدة مجموعات حسب أصلها والإدارة التي أنتجتها، ويمكن توضيح الأرصدة المصنفة التي تضم علبا تخص موضوع الحركة الوطنية كما يلي:

- أرشيفات أصلها من الوزارة الأولى المعروفة بالرصيد الوزاري (FM)، وأصلها كان في باريس، يضم أرشيف رئاسة الدولة والحكومة، وبشكل أخص وزارة الداخلية. خلال الفترة ما بين **1870** إلى غاية **1956**، كانت مصالح الجزائر تابعة لوزارة الداخلية، قبل أن تصبح تابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء، بعض وثائق هذه المجموعة غير متاحة للقراء، خصوصاً المتعلقة بحرب التحرير، ولا يسمح بالاطلاع عليها إلا بالحصول على ترخيص من المصالح المختصة.

يضم **204** متر طولي، منتج من طرف مختلف الوزارات التي كانت الجزائر تابعة لها ما بين **1870-1964**، تواريخ بعض الوثائق تعود لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعضها يصل حتى نهاية القرن **19**، هذا الرصيد محفوظ تحت رمز: المجموعة الجزئية (sous-série **81**F)، قياساً للمجموعة الجزئية (sous-série **80**F) والتي تضم وثائق تعود للفترة ما بين **1832-1907**. مثلما هو ملاحظ فيما يخص محتويات المجموعتين، هناك نقص للوثائق المنتجة ما بين **1907-1945**، وهذا بفعل عدم تحويل وزارة الداخلية لتلك الوثائق لمصلحة الحفظ الأرشيفي، لذلك اختفت في ظروف مجهولة بفعل أوضاع الحرب العالمية الثانية.

يحفظ مركز الأرشيف ما وراء البحار أيضاً بأرشيفات ذات أصول ثلاث:

أرشيفات أصلها كان في الجزائر: ويضم أرشيف الحكومة العامة (GGA)، وأرشيف ديوان الحاكم العام للجزائر، ويرمز لها ب (CAB). ولا يزل أرشيف السكرتاريا العامة للحكومة العامة غير مصنف بعد.

(CAB) أرشيف مصالح (ديوان) الحاكم العام والذي (CAB) وهي اختصار لـ (Cabinet du Gouverneur Général) تم تصنيفها في سنة **1993**، تضم **430** علبة، وحسب تسميتها فإنَّـها تضم الوثائق التي أنتجتها الحكومة العامة، سواء من قبل الحاكم العام أو أحد من قبل المصالح التابعة للحكومة العامة (GGA)، ويضم أيضاً البريد الوارد للحكومة العامة، سواء من العمالات أو البلديات أو مصالح الشرطة وغيرها. هذا الرصيد مرتَّب حسب الحكام العامون الذين تعاقبوا على الجزائر، يضم مجموعات من العلب رمزها يتراوح ما بين: **1**CAB إلى CAB **16**، تشمل الفترة من العشرينيات إلى **1962**. الحكام الذين يهمون الفترة ما بين **1945** إلى **1954** هي: إيف شاطينيو (Y. Chataigneau) **1944-1947** (…/**8**CAB)، إدموند مارسال نايجيلان (M. E. Naegelen)، **1947-1951** (…/**9**CAB)، إضافة إلى روجي ليونار (Roger Léonard) **1951- 1955** (…/**10**CAB). هذه الأرصدة مهمَّة في دراسة الأحزاب الوطنية وما يتعلق بالانتخابات. وجزء كبير منها يضم أرشيفات مختلفة تتعلق بالتسيير الإداري.

- مجمل محتوى أرشيف الحكومة العامة (GGA)، تم تصنيفها سنة **1995** مجموعة أرصدة الحكومة العامة يرمز لها في منطقة النوع (zone générique) بحرف (H) والتي تضـــم عدة مجموعات فرعية (sous séries)، أجزاء مهمَّة منها تخص الفترة التي قمنا بدراستها والتي نفصلها كما يلي:

- مجموعة (**…/9H**)، وتضم ملفات تحت عنوان المراقبة السياسية للأهالي، الوثائق الأولى لهذا المجموعة تعود حتى إلى **1880**، العلب التي تشمل فترة دراستنا تمتد من العلبة رقم **30** إلى العلبة رقم **51**، وتشمل العمالات الثلاثة وأراضي الجنوب.

- مجموعة مماثلة يرمز لها بـ (…/**11**H)، العلب تمتد من الرقم **55** إلى الرقم **67**، وتضم تقارير سياسية حول عمالات الجزائر (الشمال)، بعض تلك التقارير موجَّهة من العمالات للحكومة العامة، وأخرى من الحكومة العامة للسلطات المتروبولية، إلى جانب تقارير لمصالح استعلاماتية مختلفة

(خلاصة: مركز الإعلام والدراسة (CIE)، فرع الاستعلام والتوثيق للمسلمين (SIDM) ومصلحة التنسيق لشمال إفريقيا (SLNA)).

- مجموعة أخرى يرمز لها بـ (…/**12**H) تخص الإصلاحات التي قامت بها الإدارة لمصلحة الجزائريين، العلب التي تشمل فترة دراستنا تمتد من الرقم: **14** إلى **29**.

- توجد مجموعة مكملة للمجموعة السابقة يرمز لها بـ (…/**13**H)، وتضم وثائق تتعلق بالانتخابات وهي قليلة مقارنة بغيرها من المجموعات، وما يخص فترة دراستنا يشمل العلب من **10** إلى **14**.

- مجموعة (…/**15**H)، تضم العلب من **1** إلى **32**، تخص الصحافة والراديو والنشر والتوزيع، هذه المجموعة مهمة جدا، لأن الأحزاب الوطنية دائماً ما ارتبط نشاطها بصحافتها الناطقة باسمها، تقدِّم لنا معلومات فيما يخص مراقبة الصحافة والنشر، كما تتوفـــــــــــر على مجلات للصحافة (revues de presse)، تقدم خلاصات (synthèses, Bulletins) وتحليلات لمحتويات الصحف "الأهلية"، بما في ذلك الصحف الناطقة باللغة العربية (اقتباسات مترجمة للغة الفرنسية).

- مجموعة (**16**H) وتضم الوثائق التي تشمل المسائل الدينية، ومراقبة الإدارة الاستعمارية لممارسة الديانة الإسلامية (الشعائر، المؤسسات والبنايات الدينية)، تضـــــم خلاصات شهرية للمسائل الإسلامية (Bulletins mensuels des questions islamiques) جزء من معطيات هذه المجموعة يخصُّ مراقبة وتتبع نشاط جمعية العلماء المسلمين، الطرق الصوفية ويقدِّم معلومات حول رحلة الحج.

أرشيفات أصلها كان موجود على مستوى العمالات: ويرمز لها بالأرقام حسب ترقيمها الإداري حينها وهي: **90** لعمالة الجزائر، **91** لعمالة وهران، **93** لعمالة قسنطينة.

يضاف إلى ذلك أرشيفات مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا (SLNA)، وهي مهمة نظراً لكمها الكبير، أنشئت تلك المصلحة سنة **1935** اثر حالة

الأزمة التي تسببت فيها أحداث قسنطينة لسنة **1934** (تسببت في مقتل العديد من يهود المدينة)، خلالها شعرت السلطات أن الأحداث باغتتها وأثبتت ضعف التواصل بين الإدارة والسكان، كون الشرطة شغلتها مهامها الكثيرة، لذلك أوكلت لضباط متخصصين مهمة التفرغ للاستعلام حول الحالة النفسية للجزائريين، من خلال الاحتكاك المستمر بهم، لأجل الاستشراف والتحسب وحتى تتجنب وقوع أحداث غير متوقعة في المستقبل. وبالتالي فدور تلك المصالح يتمثل في تقديم خدمات "وقائية"، من خلال المراقبة المستمرة للسكان والأحزاب الجزائرية[1].

في البداية كانت المصلحة تسمى مركز الإعلام والدراسة (CIE)، ثم مركز الإعلام والتوثيق الإسلامي:

(Centre d'Informations et de Documentation Musulmane)

قبل أن تصبح مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا (SLNA). وهي مصلحة تابعة لمكتب الحاكم العام ولها فروع في العمالات الثلاث وفي أراضي الجنوب، تقوم بمبادلة المعلومات الاستخباراتية مع المصالح الإدارية، دورها لا يتمثل في توفير المعلومات الاستخباراتية لأجل مساعدة الشرطة على التصرف بشكل معين، ولكن يتمثل فقط في تجميع المعلومات حول حالة الجزائريين ونشاطاتهم.

- أرصدة العمالات: وهي الأخرى أرصدة مهمة، سواء من حيث الكم أو محتوى المعلومات التي تتوفر عليها. تشكَّلت العمالات الجزائرية الثلاثة سنة **1848**، يرمز لرصيد العمالات كلاً بتسميتها الخاصة:

- رصيد عمالة الجزائر بـ (Département d'Alger) ، يضم **940** م، منها **565** م مصنف، منطقة الجرد يرمز لها بـ .../**4i**، يضم عدة علب تخص نشاط الأحزاب الوطنية.

كما يرمز لعمالة الجزائر في رصيد آخر (zone générique)برقم: **91** (وهو رمز العمالة، مثل**16** الذي يمثل ولاية الجزائر اليوم) ويضم وثائق مقر العمالة (Préfecture d'Alger) بدل العمالة ذاتها (Département)، أمَّا

منطقة الجرد (zone de cote) فيرمز لها بالنموذج التالي: (.../3F) أو (.../1F). هذا الرصيد توجد فيه أرشيفات الشرطة مرتب تحت عنوان المصلحة العمالاتية للاستعلامات العامة لعمالة الجزائر (SDRG)، ويضم أرشيفات المصالح المختلفة لشرطة العمالة ما بين **1911-1962**، منطقة الجرد تضم العلب من **1 إلى 162** (FR ANOM **91**/3F **1-162**).

- رصيد المحافظة المركزية لشرطة الجزائر

(Fond du commissariat central d'Alger) يرمز لمنطقة جرده بـ (.../4F **91**) يضم العلب من **1 إلى37** ، ويغطي الفترة ما بين **1949-1962**، يضم أرشيف الشرطة القضائية، هذه الأخيرة التي لم تكن فقط تتبع الأشخاص المتابعين قضائياً ولكن أيضاً تجمع المعلومات حولهم في ظل التحقيقات القضائية. هذا الرصيد يضم معلومات مهمة حول الأشخاص الذين صنفوا بأنَّهم يقومون بأعمال "لصوصية وإرهابية"، لاسيما المجموعات التي كانت تنشط في بلاد القبائل خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي. ولكن الجزء الأهم من هذا الرصيد يخص فترة الثورة، جميع محتويات هذا الرصيد ممنوع الاطلاع عليه، بموجب قوانين التراث التي تجعل الاطلاع عليها يتطلب مرور **75** سنة على إنتاجها[2]. وذلك يخص حتى الفترة السابقة للثورة. ورغم أهمية هذا الرصيد إلاَّ أنَّنا لم نتمكن من الاستفادة من محتوياته.

- **رصيد عمالة قسنطينة** (Département de Constantine)، وهو أكبر أرشيفات عمالات الجزائر، يبلغ طوله قرابة **1** كم، معظمه غير منصف بعد، ويرمز له (zone générique) بـرقم: **93**، ومنطقة الجرد بـ (.../3F) يضم العلب من **1** إلى **30**. ويضم وثائق للشرطة، وجزءًا مهماً من وثائقه من إنتاج مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا (SLNA)، وجزء آخر من إنتاج مصالح عامل عمالة قسنطينة (préfecture de Constantine). هذا الرصيد يضم المجموعة المستمرة (Série Continue) يرمز لها بـ... FR CAOM **93**/ (أرقام مكان النقاط). تتضمن تقارير وخلاصات لثلاثة أشهر (Bulletins trimestriels des questions islamiques) أو لشهر ونصف

شهر (Bulletins et rapports mensuels d'information)، وتقارير أسبوعية وسياسية مختلفة، إضافة إلى البريد الوارد من مصالح الإدارات على مختلف مستوياتها (الحكومة العامة، العمالات، الدوائر والبلديات، أراضي الجنوب)، الشرطة، الدرك والجيش، كما تتلقى معلومات من الخارج (تونس، المغرب، مصر...). إضافة إلى تقارير وبعض القصاصات لمقالات صحفية. وثائقها غنية بالمعطيات حول حالة الجزائريين ونشاطاتهم في مختلف الميادين، معلوماتها تتعدى الأحزاب السياسية لتمس الجمعيات والنوادي وممارسة الشعائر الدينية، كما تتضمن متابعة لبعض الأفراد والشخصيات والأعيان (dossiers individuels)، ومراقبة للصحافة والرأي العام. كما نجد وثائق مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا في أرصدة أخرى، سواء للإدارة أو للشرطة.

- **رصيد عمالة وهران** (Département d'Oran). منطقة الجرد يرمز لها بـ **5i/...** ويضم عدة علب. رصيد آخر يكتب بنفس طريقة ترميز الأرشيفات البلدية، بحيث يرمز له بـ (Département d'Oran//..). أمّا الرصيد الخاص بشرطة عمالة وهران، فلم يتم تصنيفه بعد.

هناك **رصيد خاص بأراضي الجنوب** (Territoires du sud)، وذلك قبل إنشاء عمالتي الساورة (مقرها الأغواط **1957-1962**) والواحات (مقرها بشار **1957-1962**). ولكن أهم الأرشيفات الخاصة بأراضي الجنوب نجدها في أرشيفات الجيش بفانسان، بفعل خضوع المنطقة للحكم العسكري.

- أرشيفات البلديات

وهي مصنفة حسب أصولها، فأرشيفات البلديات التابعة لعمالة قسنطينة، تبدأ برقم رمز العمالة في الأرشيف وهو **93**، ثم نجد الرقم الذي أعطي لكل بلدية. هذا النوع من الأرشيف، يختلف من حيث نوعية الحفظ وكيفيته، باختلاف الإدارات المتعاقبة على كل بلدية، لذلك نجد أرشيف بعض البلديات محفوظ ومرتب ومصنف بشكل جيد، يسهل على الباحث مهامه.

بينما نجد بعض الأرشيفات لبعض البلديات، سيئة التصنيف، مما يدل على عدم اهتمام بالأرشفة، من قبل الإداريين الذين تعاقبوا على تلك البلديات.

يضاف إليها أرشيفات الدوائر (sous-préfectures)، ومعظمها مصنف مع أرشيفات البلديات التي انبثقت منها تلك الدوائر، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بالدوائر التي أنشئت خلال فترة الثورة التحريرية (**1957**).

من حيث محتوياتها نجدها تضم الكثير من الأرشيف الإداري، أو ما يسمى بأرشيف التسيير، أجزاء منها بقيت في أمكان انتاجها الأصلية في الجزائر. تتضمن معلومات مختلفة، تقارير المتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة (CM) وعمداء البلديات في البلديات الكاملة الصلاحيات (CPE)، تقارير للقياد حول دواويرهم، مداولات المجالس البلدية، بعض القوانين، معلومات حول الأحزاب الوطنية والنشاط السياسي للوطنيين، الانتخابات، عمل ونشاط الجمعيات المختلفة، الاستيطان، المياه والغابات، المدارس والتعليم، وغيرها. معظم أرشيفات البلديات في مركز أرشيف ما وراء البحار تأخر تصنيفها حتى السنوات الأخيرة، لذلك فإنها تتضمن حقول بحث جد خصبة وجديدة في الغالب، خصوصاً بالنسبة للمهتمين بالتاريخ المحلي، الذي لم ينل ما يستحقه من البحث، في إطار مقاربة تجعل المحلي يكمل الوطني وليس العكس.

- النوع الأخير: أرشيفات الأشخاص وهي في الأصل كانت موجودة لدى عائلات كبيرة في الجزائر، أو شخصيات تقلدت مسؤوليات مثل عمدة البلدية، قامت بالتبرع بها لمصلحة الأرشيف. (zone générique) تحت رقم: (…/X**8**). ولكن الأرشيفات الخاصة وتبرعات العائلات وبعض الجمعيات والنوادي المهتمَّة بالذاكرة نجدها أساساً في مركز التوثيق التاريخي حول الجزائر (CDHA) بإكس أونبروفانس، وهو مركز تابع لجمعية من إنشاء الأقدام السوداء.

7. ميزات الوثائق الأرشيفية المنتجة من قبل الشرطة والإدارة الاستعماريتين

يمكن تقسم الوثائق التي تتناول موضوع الحركة الوطنية إلى نوعين: وثائق أولية وهي تقارير يحرِّرها الشرطي أو محافظ الشرطة، بعض معطيات الوثائق الأولية تهم التاريخ المحلي (حياة حزب وطني معين) أكثر منه لتاريخ الحركة الوطنية الشامل. عند وقوع نشاط حزبي وطني معين (مظاهرة، خطاب، حملة انتخابية، زيارة زعيم حزب...)، يقوم محافظ الشرطة بتحرير محضر مباشرة عند وقوع الحادثة أو الحدث، يعتمد على المعاينة وما يمكن أن يجمعه من معلومات، والمشكلة أن الشرطي يدوِّن تقاريره ومعلوماته حسب ملاحظاته، أو كما وردت إليه دون تحقيق أو مراقبة مدى صحة المعلومات التي تتضمنها، وقد يضيف تعليقه أو انطباعه حسب أحكامه المسبقة. في مثل هذه الظروف من السهل أن تختلط الحقيقة بالإشاعة وبالقذف والاتهام الباطل، فتلك المحاضر أصلاً لم توجد للاتهام ولكن لتتبع عمل الناشطين المشبوهين (حول أعمالهم، مثل توزيع منشورات دعائية أو صحف سرية، أو القيام بتدوين كتابات حائطية، أو إلقاء كلمة في تجمع)، ولم تكن تلك الملفات تحول للمصالح القضائية ولقاضي التحقيق إلاَّ حينما تثبت "التجاوزات" بالقرائن، فمهمة الشرطة متابعة المشبوهين، وتكوين ملفات حولهم، وفي حالة الأزمات تخرج الملفات القديمة لتجميع المعلومات وحتى تتصرف بالشكل الذي تراه مناسبا.

إضافة إلى هذه الوثائق الأولية هناك وثائق (تقارير ومحاضر) أخرى تكون في شكل خلاصات تركيبية (synthèses, Bulletins)، بعضها يتم تحريره بشكل روتيني خلال كل شهر أو كل أسبوع (تتحول إلى يومية في حالة وقوع أحداث خطيرة، أو خلال المناسبات الانتخابية المهمة)، بحيث تقدِّم حوصلة عن نشاط مختلف الأحزاب ومختلف النشاطات المشبوهة، وعن الحالة المعنوية للسكان (état moral) سواء الأوربيين أو المسلمين.

يلاحظ أنّ هناك تدرجاً هرمياً معقَّداً لدى مصالح الاستعلامات، فتقارير محافظة الشرطة (commissariat) أو الدرك للبلدية ترفع إلى

محافظة العمالة (préfecture de police)، والتي تحرِّر محاضر جديدة ترفع للمحافظة المركزية (commissariat centrale).

إلى جانب تقارير الشرطة هناك تقارير إدارية يحرِّرها المسؤولون في البلديات أو العمالات، بعض التقارير يحرِّرها والي العمالة أو المتصرفون الإداريون للبلديات المختلطة، وتلك مهمة من المهام "الكثيرة" المخولة لهم (ضابط الحالة المدنية، ضابط الشرطة، قاضي التحقيق). لذلك نجد أن المتصرفين الإداريين يعدُّون أكثر العارفين بحالة بلدياتهم، والأشخاص والدواوير المحسوبة على الإدارة (موالية)، أو المعادية لها والخاضعة لتأثير دعاية الوطنيين، وهم الأكثر دراية بالأحزاب النافذة والأشخاص الناشطين ودرجة خطورتهم (أحياناً يمارسون المساومة معهم، مثلما كانوا يمارسون التهديد ضدهم). وعادة ما توجه تقارير المتصرِّف الإداري إلى والي العمالة (préfets)، ونوابه في الدوائر (sous-préfets)، الوالي بدوره يوجِّه تقارير وخلاصات (جديدة) إلى لحاكم العام، وبينما تحرَّر مصالح الحاكم العام خلاصات عامة توجه لوزارة الداخلية.

من الصعب التمييز بين التقارير والخلاصات من حيث الأهمية، ولكن الخلاصات التي يحرِّرها المحافظون السامون للشرطة مثل كوست (Costes) مكلف بالأمن لدى مصالح الحاكم العام، تكفل بالتحقيقات حول اكتشاف المنظمة الخاصة وهافار (Havard)، شكل مفرزة للقضاء على عمل المقاومين والمجموعات المسلحة في القبائل في نهاية الأربعينيات، أشرف على عمليات استنطاق الموقوفين من المنظمة الخاصة) هي الأكثر أهمية، لأنَّها تحوَّل مباشرة للحاكم العام، الخلاصات التي تحرَّر بمناسبة أحداث مهمة تقدِّم تفاصيل مهمة، وقد تدعم محتوياتها بدراسات معيَّنة.

يوجد كم كبير من الوثائق والعلب الأرشيفية حول نشاط الأحزاب الوطنية، كثرة وتعدُّد الوثائق المكتوبة حول نفس الموضوع يمكِّننا من القيام بالمقارنة والمقاطعة (croiser les documents) وتسجيل الملاحظات الأكثر وردوداً، ولكن ينبغي الإشارة إلى أنَّ وجود وثائق كثيرة حول حزب معين، لا يدل بالضرورة على نشاط هذا الحزب وحيوية أعضائه أكثر من غيره. وإنَّما

قد يعبِّر عن كونه مصنف في منظور الشرطة باعتباره يمثل خطراً على النظام والأمن العام، لذلك يوضع تحت أعين ومناظير مصالح الشرطة والاستعلامات، لذلك تتم متابعته أكثر من غيره.

تسجل بعض الوثائق ملاحظة حول الشخص المخبر، كأن تكتب: قايد، أهلي وفي، مصدر أكيد، معلومات غير مؤكدة، ولكن هذا الأمر لا نجده في كل الوثائق. خلال مشوارنا في البحث، وأمام الكم الهائل من الوثائق التي وجدت بين يدينا، ولأجل التحكم فيها كان علينا أن نقوم بتصنيف العلب حسب خطة العمل التي رسمناها، لذلك قمنا بوضع خريطة جديدة لهذه العلب، تماشياً مع عناصر ومحاور البحث، وهذا ما مكَّننا من إيجاد نوع من التناسق والتكامل بين مختلف الوثائق، وسهَّل علينا بناء موضوع البحث في النهاية.

8. قراءة نقدية لوثائق أرشيفات الشرطة والإدارة الاستعماريتين

معظم الأرشيف الخاص بنشاط الأحزاب الوطنية من إنتاج المصالح المختلفة للشرطة. فخلال الفترة التي تناولناها بالدراسة وجدت بالجزائر مصالح أمنية مختلفة أنتجت وثائق أرشيفية مهمة أبرزها: الدرك الوطني، الحرس المتنقل، الحرس الجمهوري، شرطة الدولة، الشرطة القضائية، الشرطة البلدية، مديرية رقابة الإقليم (DST)، لكن أهم مصلحة تمثل مصدر للمعلومات والاستعلامات: شرطة الاستعلامات العامة **(PRG)**. تفيدنا تلك الوثائق بمعلومات مهمَّة حول نشاط الوطنيين، وحول الحالة المعنوية للسكان الأوربيين والجزائريين. أحياناً تلجأ الشرطة للتعذيب والضغط والمساومة عند إيقاف المشبوهين لأجل استخلاص الاعترافات، وهذا ما وقع خلال اكتشاف المنظمة الخاصة سنة **1950**. لذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة محاضر الاستنطاق الظروف التي استخلصت فيها تلك الاستنطاقات، فالأكيد أنَّ ما يبوح به الموقوف في ذلك الحين وفي تلك الظروف، لن يكون نفسه ما سيصرِّح به بعد الاستقلال مَثَلاً.

- إشكالية كيفية قراءة أرشيفات الإدارة والشرطة الاستعماريتين

حسب جون مارك بيرييه (J. M. Bérlière) فإنَّ الخطأ الذي يقع فيه الكثيرون يتمثل في اعتبار تلك الوثائق تحمل الحقيقة الكاملة، فالأرشيف لا ينطق بكل شيء وخصوصاً بالحقيقة، ذلك أنّ ملفات الشرطة كونها نتاج جهد البحث عن أكبر قدر من المعلومات مهما كان مصدرها، ذلك ما جعل محتواها مملوءا بالاتهامات الجزافية والمجانية أو حتى الكاذبة، هذا الأرشيف يمثل سلَّة المهملات للتاريخ، فالتاريخ مجال للحقيقة وليس للشحن والتفريغ، وليست مهمة المؤرخ إلقاء القبض على المذنبين الذين نسيتهم العدالة، والأرشيف لا ينبغي أن يكون وسيلة لتصفية الحسابات(*).

أصبحت الوثائق الأرشيفية لمصالح الشرطة والاستعلامات محل فضول كبير سواء من قبل المؤرخين المتخصصين أو غير المتخصصين، وما زاد من شدة ذلك الفضول أنَّ الاطلاع على تلك الوثائق ظلَّ ولمدة طويلة من الممنوعات -وكما يقال كل ممنوع مرغوب- وتــختلف دواعي ذلك المنع، منها لاعتبارها تحمل أسرار الدولة، فبعض الوثائق نجد عليها دمغة: سري أو سري للغاية (top secret)، أو خصوصي (confidentiel). كما قد يتم المنع لداعي حماية الحياة الشخصية للأفراد وقد سُنّت قوانين في هذا السبيل، ويقع المنع أحياناً لسبب أن تلك الأرشيفات لم تصنف بعد، لذلك في كل عام نشهد فتح أرصدة جديدة، وهذا ما يسمح يتجدد معرفتنا التاريخية وتوسيعها، وبذلك تتضح الصورة أكثر فأكثر، وقد يؤدي الإفصاح عن بعض الأرشيفات إلى جعل البعض في موقع الاتهام(**)[3].

لفهم تلك الوثائق يكفي أن نعرف الطريقة التي أنتجت بها، والمشكلة هي في الأشخاص الذين يرغبون في الاطلاع على أرشيفات الشرطة، دون أن يطرحوا يوماً ولو سؤالاً واحداً حول محرِّر تلك الوثيقة، أصله الاجتماعي، ثقافته وتكوينه، رتبته، وأسئلة أخرى حول الإدارة التي أنتجتها والغرض المتوخى من إنتاجها وظروف عملها.[4] وتلك هي المهمة الشاقة للمؤرخ الذي يتعامل مع ماضي إنساني من خلال وثائق من صنع ذلك الإنسان. ومن أمثلة

عدم تحقّق الشرطة حول المعلومات التي تقدمها، أنَّ اجتماع فيدرالية وهران لإ د ب ج تمت متابعته من قبل شرطة الدولة وشرطة الاستعلامات، وفي تقاريرها واحدة أكّدت بأنه توجد **160** قسمة للحزب على مستوى العمالة، والأخرى ذكرت أن الهدف المتوخي هو الوصول إلى تشكيل **160** قسمة على مستوى العمالة. وهذا ما يبين كيف أن المعلومة واحدة وكل طرف دونها بطريقة مختلفة، ومنه في ظل غياب أرشيفات الأحزاب، يجب توخي الحذر في استخدام أرشيفات الشرطة التي يمكن أن ترتكب خطأً فادحاً، يبقى على المؤرخ القيام بالمقاطعة بين مختلف الوثائق، ودعم ومقارنة محتوياتها بمصادر أخرى بالتأكيد أو النفي (مذكرات، صحف، دراسات).

بالنظر لما كانت تمثله الأحزاب الوطنية من خطر على "الحالة الاستعمارية"، فقد كان نشاطها محل متابعة ومراقبة مستمرة، ذلك باعتبار أنَّ النظام الاستعماري قام على "العصا" والقوة ولم يقم على القانون والعدالة (رغم وجود هياكل قضائية لتطبيق قوانين خاصة بالجزائريين). كانت الشرطة ومصالح الاستعلام تتابع نشاط المناضلين عن كثَب، وذلك سواء من خلال أعوانها المتخصصين في هذا المجال، أو بالاعتماد على مخبرين قد يجندون خصيصاً لهذا الغرض، بعضهم من السكان الأوربيين وأغلبهم من الجزائريين، وأحياناً يكونون موظفين رسميين مثل القياد وحرص الشامبيط (شرطة الأرياف)، أو أفراد عاديين منهم من يتعرض للمساومة من خلال سياسة الترغيب والترهيب، مثل تعويض المخبر بمنصب أو بقيمة من المال، أو مساومة وتهديد أصحاب المقاهي العربية بغلق مقاهيهم التي تمارس فيها السياسية، أو التي لا يقدِّم أصحابها ما تحتاجه الشرطة من معلومات حول تحرك الوطنيين وعلاقاتهم. بعض المخبرين يكونون أفراد مندسين داخل الأحزاب، وذلك ما يمكنهم من معرفة حتى ما يجري في الاجتماعات السرية والداخلية. تقارير الشرطة والمصالح الاستعمارية في تعرضها للجزائريين تصنفهم حسب درجة ولائهم لها، وتستخدم مصطلحات ومفاهيم استعمارية، لذلك يجب تجنب نقل واستخدام معلوماتها كقوالب جاهزة على حالتها الخامة.

- ثغرات وثائق الشرطة والإدارة الاستعماريتين

وبالرغم من وجود كيلومترات من الوثائق التي نجدها أحياناً تكرِّر نفس المعلومات حول نفس الموضوع، إلاَّ أنَّ الأرصدة الأرشيفية لا تحتوي على كل شيء، وهذا نظراً للثغرات التي تتخللها، خصوصاً ما تعلق بالنشاط السري لحزب الشعب، وهذا ما يدل على فعالية وانضباط الأعضاء النشيطين في هذا الحزب والتزامهم بالسرية التامة. ومن ذلك أن مصالح الاستعلام والشرطة لم تكن على علم بوقوع اجتماعات حزب الشعب ومؤتمره السري في فيفري **1947**، واجتماع زيدين ديسمبر **1948**. كما لم تتعرف على وجود م خ، رغم إيقاف بعض أعضائها وتعذيبهم قبل حادثة تبسة. لذلك يجب استكمال تلك النقائص من مصادر أخرى، خصوصاً المذكرات والشهادات الشفوية.

من الجوانب التي تعقِّد عملية البحث على المؤرخ أن الأرشيف يعتبره البعض "مزبلة التاريخ"، ومنه فإنَّ فتح الأرصدة الأرشيفية للعامة والباحثين المتخصصين قد تترتب عنه تبعات قضائية، بينما مهمة المؤرخ لا تتمثل في متابعة المجرمين الذين تخلت عنهم العدالة. وتحت حجة "ذريعة" حماية الحياة الشخصية للأفراد لا يسمح بالاطلاع على كل الوثائق والعلب، والأكثر من ذلك أنَّ بعض العلب تكون ملفاتها ناقصة أو مبتورة، ولا نشك في أن ذلك تم بشكل مقصود، ومن خلال تجربتنا البسيطة لمسنا ذلك فيما يخص بعض ملفات مجازر ماي **1945**.

فخلال البحث استهوتنا بعض المواضيع مثل ملف يتامى ضحايا مجازر ماي **1945** ومصيرهم، بحيث أثارت الصحافة الشيوعية والوطنية ضجة إعلامية بشأنهم، مما حمل الحاكم العام شاطينيو لتوجيه أوامر إلى المسؤولين الإداريين في مناطق الأحداث لفتح تحقيقات حول الموضوع، لذلك وجّه عامل (والي) قسنطينة تعليمات إلى المتصرفين الإداريين والقياد لفتح تحقيقات كل في مستواه حول الموضوع، ومنه فقد تشكَّلت مادة وثائقية حول الموضوع، بحيث نعثر مثلاً على جدول إرسال (Bordereau d'envoi) يتضمن عدة وثائق ورسائل للقياد حول وضع يتامى دواويرهم، إلاَّ أنَّ تلك

الوثائق لا نجدها في الملف، لذلك فالأرشيف المتاح في فرنسا لا يضيف الشيء الكثير لمعرفتنا بالقضايا الحساسة، التي من شأنها أن تدين الاستعمار. ويبقى الولوج للوثيقة ولاطلاع عليها مرهون باعتبارات سياسية بالدرجة الأولى وبالعلاقات السياسية بين الدولة الجزائرية والفرنسية.

- الخلاصة

يمثل الأرشيف كما يقال انتصارا على الموت، لأنه يحفظ آثار الحياة، ولكن بالنسبة لحالة أرشيف الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، فإنه يبقى رهينة الدولة الاستعمارية بالأمس. مما يحول دون اطلاع عامة الجزائريين على ماضيهم، وبشكل أخص يحرم الباحثين خصوصا الشباب منهم، من إمكانية بناء أبحاثهم على أساس وثائق منتجة وقت الحدث، لا سيما ما يسمى بأرشيف السيادة، مما ينتج لدينا أبحاث تعيد المعلومات الموجودة في مختلف الكتب، ولا تقدم أي جديد تقريباً، سواء في محتواها أو في القيام بمعالجة مواضيع لم يتم التطرق لها في وقت سابق، وهذا لا يكون إلا بالارتكاز على وثائق جديدة، باعتبار أن جزء كبير من الوثائق الأرشيفية، لم تكن مفتوحة للباحثين الذين سبقونا، وبعضها لا يزال ممنوعاً أو لم يصنف بعد.

ولكن الكم الكبير الموجود حالياً من مادة أرشيفية يتطلب جهوداً كبيرة أيضاً، بحيث الأرشيف المتوفر خصوصاً في مركز الأرشيف لما وراء البحار يفتح مجالات وميادين بحث متنوعة وكثيرة جديدة في كثير من الأحيان، ولو من حيث طريقة المعالجة أو من حيث تقديم بعد لم يثر اهتمام الباحثين الذين سبقونا.

لذلك المطلوب توجيه الباحثين خصوصاً الجدد منهم، لفتح صفحات جديدة من تاريخنا، وذلك لا يتم إلا من خلال تمكينهم من الوصول إلى فتح العلب الأرشيفية الكثيرة التي لم يتم الاستفادة من مادتها لحد الساعة، ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه يجب إيجاد سبل لتوجيه هؤلاء الباحثين الشباب، حتى تكون رحلتهم علمية بحتة، وذات أهداف محددة ومن خلال مخطط عمل

مفصل ودقيق، مع إمكانية أن تكون هناك مرافقة من قبل من له تجربة في العمل البحثي على مستوى مراكز الأرشيف، خصوصا المحفوظ في فرنسا. من خلال مخطط عمل مثل هذا، منظم، موجه والواضح من حيث الأهداف، يمكن في المستقبل القريب أن يكون لدينا منتوج تاريخي ذو قيمة علمية، يميط اللثام عن الكثير من صفحات تاريخنا التي لا تزال مجهولة، بدل أن نبقى في عملية "تدوير" لنفس الطروحات، وبنفس الرؤى للمادة الوثائقية.

- الهوامش

1- Guidoum El Hadi, le nationalisme algérien et l'état d'esprit des musulmans (**1934-1954**): le regard des autorités de surveillance sur le PPA-MTLD. Mémoire de master **2**, université de Provence Aix-Marseille(I), **2004-2005**. p. **69**.

2- Agnès GOUDAIL, Archives Nationales d'Outre-mer, répertoire numérique du service régional de la police judiciaire du département d'Alger, FR ANOM **91**/SRPG **1-401**, **1945-1962**. P **9**.

(*) Voir : http// www. Cairn.info, Jean-Marc Berlière, Archives des police/ histoire policiée ? Revue d'histoire moderne et contemporaine, **2001**, p **5-47**.

(**) في سنة **1997** تمت محاكمة موريس بابون (Maurice Papon) محافظ شرطة باريس خلال مظاهرات ومجازر **17** أكتوبر **1961**، كان من بين الذين استدعتهم المحكمة ليقدموا "شهادتهم" المؤرخ جول لوك أينودي (Jean-Luc Einaudi) الذي أدلى بتصريح مطول يدين بابون، الأرشيفيون الذي مكنوا إينودي من الاطلاع على الوثائق "الممنوعة" تمت معاقبتهم من قبل مسؤوليهم. ومع ذلك استمر كفاح دعاة فتح الأرشيفات للباحثين والمهتمين. نقلاً عن:

Emmanuel Blanchard, «Encadrement des citoyens déminés», la police des algériens en région parisienne, **1944-1962**, thèse pour le doctorat d'histoire, université Bourgogne, **2008**. p. **47-48**

4- http// www. Cairn. info, op. cit, pp **12-14**, **18**.

الذاكرة التـاريخية الجزائرية
في اهتمـامات الأفلام السينمـائية الوثـائقية والتـاريخية

الأستـاذة: نبيلة لربـاس
المركز الجـامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

مقدمة

تعتبر السينما وسيلة من الوسائل التعليمية والتثقيفية والترفيهية المهمة، تهدف إلى الإعلام والدعاية والتوجيه العام لسلوك الناس وتساهم في التعريف بقيم المجتمع وعاداته وتقاليده وحتى تاريخه، وقد أصبحت "تنافس وسائل الاتصال الأخرى" كالكتب والمجلات أي ما هو مكتوب ومدون، والأفلام السينمائية بأنواعها الأفلام الوثائقية والأفلام الروائية التاريخية، كلاهما يقومان على تقديم الحقائق التاريخية وعلى فهم مجريات الأحداث الماضية والربط بينها واستنتاج العبر، ومنه فهذه الأعمال السينمائية تساهم بطريقة أو بأخرى في كتابة التاريخ وبناء ذاكرة المجتمع لأنها جزء من هويته الذاتية وشخصيته الوطنية.

لقد كان للسينما الجزائرية النضالية خلال الفترة الاستعمارية دور مهم في إنجاز وعرض عدد من الأفلام الوثائقية موضوعها الثورة التحريرية، تروي معاناة الشعب الجزائري وبطولات جيش التحرير الوطني، تلك الأفلام هي من إعداد المدرسة السينمائية الجزائرية ابتداء من سنة **1957** وبمساهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها سنة **1958** إلى غاية عام **1962**، هذا واستمر الاهتمام بالعمل السينمائي الثوري بعد استقلال الجزائر، من خلال إنجاز عدد من الأفلام الوثائقية والروائية

التاريخية تمجيدا لبطولات وانتصارات الشعب الجزائري، وتأريخا لمعاركه العسكرية وتخليدا لشخصياته الثورية، وعليه نطرح الإشكالية التالية إلى أي مدى ساهمت الأفلام السينمائية التاريخية الثورية والوثائقية في الحفاظ على الذاكرة التاريخية الجزائرية؟

أولا: الأرشيف السمعي البصري للسينما الجزائرية النضالية 1957-1962

كان للسينما الجزائرية النضالية دور بارز في مقاومة الاحتلال الفرنسي ومعارضة الدعاية السينمائية الكولونيالية، يتضح ذلك من خلال مساهمة مجموعة من السينمائيين، أمثال جمال الدين شندرلي ومحمد لخضر حمينة والفرنسي روني فوتيي (René Vautier)، في تأسيس أول مدرسة للتكوين في مجال السينما، بطلب من مسؤولي الثورة التحريرية وتحت إشراف روني فوتيي[1]. قامت هذه المدرسة بإنتاج العشرات من الأفلام سنة **1957** وابتداء من سبتمبر **1958**، أي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان لهذه الأخيرة مساهمة في إنتاج مجموعة أخرى من الأفلام الوثائقية إلى غاية سنة **1962**، من طرف مصالحها السينمائية. شكلت هذه الوثائق الفلمية أرشيف حرب التحرير واستخدمت كوسيلة مقاومة ودعاية للتعريف بمعاناة الشعب الجزائري وتعبيرا بالصورة والصوت عن حقيقة الكفاح المسلح والواقع الاجتماعي. لقد تمّ إنجاز عدد من هذه الأفلام الوثائقية على الحدود الجزائرية تونسية بين سنوات **1957-1962**[2]، وبمساهمة مخرجين سينمائيين أجانب، مثل روني فوتيي، سيسيل دي كوجيس وبيار كليمون... من أجل إسماع صوت الثورة التحريرية الوطنية للرأي العام الدولي وإبراز مأساة الشعب وآلامه، نذكر منها:

1- الأفلام الوثائقية لسنة 1957

أنجزت من طرف المدرسة السينمائية الجزائرية خلال سنة **1957**، مثل فيلم مدرسة التكوين السينمائي، ممرضات جيش التحرير، الهجوم على مناجم الونزة، جيش التحرير الوطني...[3].

2- الأفلام الوثائقية من سنة 1958 إلى 1962

تمّ إنتاج أغلبها من طرف مصلحة السينما للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكذا مساهمة واشتراك المخرجين الأجانب مع الجزائريين مثل:

- **اللاجئون الجزائريون** (Les réfugiés algériens) **سنة 1958:** من إخراج سيسيل دي كوجيس[4] (Cécile De Cujis)، كلفها هذا العمل السجن لمدة سنتين، صورت فيه الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي الذي قام بتدمير القرى والمساكن وكذا عملية تهجير الجزائريين ونفيهم إلى المحتشدات الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية[5].

- **الجزائر الملتهبة** (Algérie en Flammes) **سنة 1958:** فيلم وثائقي باللغة الفرنسية من إنتاج روني فوتيي[6]، أنتجه بالتعاون مع شركة من ألمانية الشرقية أين تم تركيب صوره. عرّف هذا الفيلم الوثائقي بالثورة التحريرية وصوّر الحياة اليومية للمجاهدين في المخابئ السرية بالجبال وفي المعارك ضد العدو، تطرق فيه إلى نضال الشعب الجزائري ومقاومته المسلحة، مبرزا فيه الأوضاع المزرية التي تعيشها القرى والأرياف الجزائرية خلال هذه المرحلة من الفقر والحرمان، كما بين في نفس الوقت تلاحم الشعب مع ثورته وإمداده لها بالطعام والمأوى متحديا كل الصعوبات. يبرز لنا هذا الفيلم المساعدة التي يقدمها المجاهدون للسكان عن طريق معالجة الأطفال وتقديم النصائح أمام القمع العسكري الفرنسي والمراقبة المشددة عليهم، الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى مغادرة أراضيهم وممتلكاتهم بحثا عن مكان آمن وهروبا من القصف الجوي للاستعمار الفرنسي[7].

- **ساقية سيدي يوسف** (Sakiet Sidi Youcef) **سنة 1958:** أخرجه بيار كليمون (Pierre Clément) وروني فوتيي، باللغة الفرنسية والإنجليزية، لقد قام كل من بيار كليمون وجمال شندرلي بتصوير مشاهد من إجرام الاحتلال الأجنبي، والمتمثل في قصف الطيران الفرنسي لمنطقة ساقية سيدي يوسف وما نتج عنه من تدمير وضحايا وخرق للقانون الدولي، مخلفا قتلى

وجرحى وخراب شامل للمنشآت والمباني على الحدود الجزائرية التونسية[8]. كان روني فوتيي شاهدا على قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف يوم **8** فيفري **1958**، فقد انتقل خصيصا إلى ذلك المكان للتصوير شخصيا القتلى من ضحايا القصف الفرنسي للمنطقة.

- **جزائرنا** (Djazairouna) **سنة 1961:** الفيلم من إنتاج وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة ومن إخراج لخضر حمينة[9] وجمال شندرلي[10] وبيار شولي وروني فوتيي، تمّ إنجازه بواسطة الصور الأرشيفية لفيلم "الجزائر أمة **1955**" من إخراج روني فوتيي وكذا الصور التي سجلها كل من جمال شندرلي وستيفان لابودوفيش. لهذا العمل السينمائي قيمة تاريخية مهمة نظرا للوثائق السمعية البصرية التي صورت واقع الثورة مباشرة ومعاناة الشعب الجزائري، تم عرضه في هيئة الأمم المتحدة سنة **1961**[11].

- **ياسمينة** (Yasmina) **سنة 1960-1961:** فيلم روائي من إنتاج مصلحة السينما للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أخرجه لخضر حمينة، قال فيه أمحمد يزيد "فيلم يخاطب القلب وليس العقل"، هو قصة طفلة جزائرية يتيمة، فقدت والديها بعد تدمير قريتها ومنزلها من طرف السلطات الاستعمارية اسمها "ياسمينة"[12]. تمثل شخصية الطفلة ياسمينة صورة كل الأطفال الجزائريين، فهي عانت من ويلات الحرب التي كانت ضحيتها، وسعت للهروب مع عائلتها ودجاجتها إلى الحدود الجزائرية التونسية، إن صورة الطفلة ومعاناتها تعكس حقيقة معاناة الشعب الجزائري بأكمله ومسيرته من أجل الاستقلال[13]. لقد مثلت الأفلام الوثائقية التي نقلها جمال شندرلي، باعتباره سفير جبهة التحرير الوطني وممثلها لدى هيئة الأمم المتحدة، معاناة ومأساة الشعب الجزائري، كان ذلك بعد عرض "جزائرنا" و"ياسمينة" في هيئة الأمم المتحدة من أجل تحسيس الرأي العام الدولي بما يحدث في الجزائر[14].

- **بنادق الحرية** (Les fusils de la Liberté) **سنة 1961:** أخرجه جمال شندرلي ولخضر حمينة[15].

- **عمري ثماني سنوات** (J'ai huit ans) **سنة 1961:** أخرجه يان لوماسون (Yann Le Masson) وأولغا بولياكوف (Olga Poliakoff) باشتراك مع روني فوتيي[16].

- **صوت الشعب** (La voix du peuple) **سنة 1961** من إخراج جمال شندرلي ولخضر حمينة[17].

- **خمسة رجال وشعب** (Cinq hommes et un peuple) **سنة 1962** أخرجه روني فوتيي[18].

3- الأفلام الوثائقية من سنة 1958 إلى 1962

أنجزت هذه الأفلام من طرف المخرجين السينمائيين من دول أجنبية عربية وأوروبية، ساندوا القضية الجزائرية وتضامنوا مع الشعب الجزائري مثل:

- **فيلم جميلة الجزائرية سنة 1958** من إخراج يوسف شاهين، وهو فيلم تاريخي.

- **فيلم الهروب من الجحيم** (La fuite de l'enfer) **سنة 1960:** من إخراج هانس إريك كوربشميث (Hans Erick Korbschmit).

- **فيلم أكتوبر في باريس** (Octobre A Paris) **سنة 1962:** من إعداد وإخراج جاك بانيجل (Jacques PANIJEL)، يتطرق فيه إلى عملية تنظيم المسيرة السلمية **17** أكتوبر **1961** بباريس[19]، لكنه لم يعرض إلا إلى غاية سنة **2011**.

- **لنذهب يا أطفال... للجزائر** (Allons enfants... pour l'Algérie) **سنة 1962:** مخرجه كارل جاس (Karl Gass).

- **عيد الأمل** (La fête de l'espoir) **سنة 1962** فيلم وثائقي من إخراج كريستو غانيف (GANEV Cristo)، يصور فرحة الجزائريين بعيد الاستقلال والحرية[20].

- **صحيفة جزائرية** (Journal algérien) (дневник Алжирский) **سنة 1962**: أقيم العرض الأول لهذا الفيلم الوثائقي بموسكو في أبريل **1962**، قبل ثلاثة أشهر من إعلان استقلال الجزائر، صوّر مسيرة جيش التحرير الوطني ومعركته ضد الاحتلال الفرنسي وكذا عملية اجتياز الشعب الجزائري البريء الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية، والاحتفال باستقلال الجزائر، تـم إعداده من طرف غورام أساتياني (Guram Asatiani) (Гурам Асатиани)، مدته **14** دقيقة[21].

- **التوغل في الجزائر** (Streiftog i Algerie) روبرتاج تم تصويره في الجزائر من قبل الصحفي النرويجي أوتار أودلاند (Ottar Odland) سنة **1962**، تطرق فيه إلى نتائج حرب التحرير الجزائرية من الدمار والخراب وفرحة الأطفال والشعب الجزائري أيام الاستقلال الأولى بالانتصار وإجراء الانتخابات.

رغم الظروف الصعبة خلال الفترة الاستعمارية، التي تميزت بقلة الخبرة في مجال التصوير السينمائي ونقص الوسائل وانعدامها في أغلب الأحيان، هذا والمراقبة المشددة وقمع الاستعمار الفرنسي من جهة أخرى، إلا أن السينما الجزائرية النضالية كانت لها مساهمة فعالة و مهمة في انجاز عدد من الأفلام الوثائقية القصيرة من سنة **1957** إلى سنة **1962**، عكست الواقع الحقيقي المؤلم، موضوعها دائما واحد وهو الثورة بكل جوانبها وأبعادها وخلفياتها الميدانية والإنسانية، وهي أفلام وثائقية بدرجة أولى، اعتمدت على شهود عيان وعلى ما حدث للشعب الجزائري ومعاناته من الاستعمار الفرنسي، الهدف منها خدمة الثورة كوسيلة إعلامية مضادة للدعاية الفرنسية وللسينما الكولونيالية[22] وتكوين أرشيف سمعي بصري لتوثيق تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وبهذا فهي تمثل ذاكرة تاريخية حية بالصوت والصورة عن تاريخ الجزائر من **1957** إلى **1962**.

- ثانيا: الفيلم السينمائي وسيلة لحفظ الذاكرة التاريخية الجزائرية بعد سنة 1962

إن الأفلام السينمائية وسيلة من وسائل الاتصال الحضاري والثقافي، تمثل "جسور لقاء بين الشعوب ببعضها، وركناً أساسياً من الحضارة والفكر، لها دور مهم في تعريف المشاهد بتاريخه ليرى في الصورة المرئية واقعه وظروفه وحقيقته"[23]، تعتبر الصورة هي من أهم الوثائق الفيلمية عن موضوع معين، فهي "تعكس التطور الإنساني في شتى المجالات وفي مختلف المجتمعات، وكثيرة هي الأفلام الوثائقية التي طرحت مواضيع الحرب العالمية الثانية والتي كان لها الدور الأساسي في ازدياد أهمية الوثيقة السينمائية، "فعن طريق الفيلم يمكن تسجيل جميع الأحداث والوقائع التي يراد الاحتفاظ بها كمستند تاريخي، ويتم توثيقها سينمائياً بأساليب التصوير السينمائي أو تلفزيونياً بأساليب التصوير الإلكتروني"[24].

واليوم، أصبحت الوثائق المصورة مصدرا أرشيفيا مهما ومنبعاً أساسياً، يستثمره المؤرخون لكتابة أحداث ووقائع التاريخ الحديث والمعاصر، لقد ارتبطت "علاقة الناس بماضيهم وتاريخهم ارتباطاً عضوياً بهذا الأرشيف المرئي والسمعي البصري، وأصبحت الوثائق والأشرطة المصورة هي الذاكرة المرئية والفيلمية للشعوب، أما المراكز التي تحوى هذه الأشرطة هي مركز هذه الذاكرة وعصبها، وغالبا ما تشمل الصورة أو الوثيقة حدثا ذو محتوى لا يمكن تكراره"[25].

لقد كان للسينما النضالية الثورية الفضل في نقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية والتعريف بمأساة الشعب وكفاحه في سبيل الحرية، وقد أولت الجزائر بعد الاستقلال اهتماما كبيرا بهذا الفن، وانطلقت السينما الجزائرية وبصورة خاصة بعد سنة **1962** في إنتاج مجموعة كبيرة من الأفلام، بلغ عددها تقريبا إلى غاية سنة **1974** حوالي خمسة وعشرين فيلما تاريخيا طويلا حوالي ثلاثة عشر فيلما في الفترة نفسها المتعلق بالإنتاج المشترك (جزائري - أجنبي)، بالإضافة إلى تسعة من الأفلام القصيرة والمتوسطة، وتسعة عشر فيلما للتلفزيون وعشرات الأفلام الوثائقية القصيرة

الأخرى[26]. إن هدف مؤسسة السينما الجزائرية هو عرض عشرة أفلام سنويا رغم أن الوصول إليه صعبا، وعلى الرغم من نقصها العددي فان السينما الجزائرية تتفوق بجودتها، فكان لا يمر عام دون أن تحصل على جائزة أو ميدالية في اللقاءات والمهرجانات العالمية، كجائزة السعف الذهبي في "مهرجان كان" سنة **1975** لفيلم تاريخ سنوات الجمر من إخراج محمد لخضر حمينة[27] وغيرها من الأفلام السينمائية.

1- نماذج من الأفلام التاريخية الثورية الجزائرية بعد سنة 1962

في ما يلي نماذج من الأفلام السينمائية التاريخية، تمّ إنتاجها بعد استقلال الجزائر، موضوعها الثورة التحريرية المباركة، نذكر منها:[28]

	عنوان الفيلم	المخرج	السنة	موضوع الفيلم
01	سلم حديث العهد	جاك شاربي	**1964**	يعتبر سلم حديث العهد أوّل فيلم روائي بعد استقلال الجزائر، من إخراج الفرنسي- جاك شاربي، المعروف بمواقفه المناهضة للاستعمار والمؤيّدة للثورة التحريرية و استقلال الجزائر، شارك فيه مجموعة من الأطفال أبناء الشهداء، يتناول الفيلم معاناة الأطفال اليتامى من أبناء الشهداء ووحشية الحرب والتي بقيت راسخة في نفوس هؤلاء اليتامى الصغار.
02	الليل يخاف من الشمس	مصطفى بديع	**1965**	هو قراءة عن المجتمع الجزائري خلال الفترة بين عامي (**1952-1962**)، تناول فيه المخرج محطات أساسية من تاريخ الجزائر الثوري، تطرق إلى ظلم السلطات الفرنسية ومعاناة الأمهات ومختلف فئات الشعب الجزائري في هذه الحرب الاستدمارية.
03	في سبيل الجزائر	أرزقي قولمامين المعروف بمحمد بدري	من سنة **1962** إلى **1965**	هي مجموعة من الأفلام تناولت موضوع الثورة التحريرية المباركة تمّ إنتاجها بين سنوات **1962** إلى **1965**، تروي معاناة الشعب الجزائري جراء سياسة الاحتلال الفرنسي- القمعية.
04	يوميات فدائي			
05	ثوار الحرية			
06	ذكريات حرب التحرير: باب الموت			

07	ريح الأوراس	لخضر حامينة	1966	يتناول الفيلم معاناة الشعب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي، يروي قصة أم فلاحة تم اعتقال ابنها من طرف السلطات الاستعمارية، فبدأت تبحث عنه في كل معسكرات الاعتقال حاملة معها دجاجة، ولما وجدته اكتفت بمراقبته كل يوم خلف الأسلاك الشائكة المكهربة، ولما اختفى عن نظرها ألقت بنفسها على تلك الأسلاك.
08	معركة الجزائر	جيليو بنتيكورفو وسعدي ياسف	1966	تناول الفيلم التاريخي فترة حاسمة من مراحل الثورة التحريرية وهي "معركة الجزائر" سنة **1957**، تطرق فيه إلى سيطرة الفرقة المظلية العاشرة على المنطقة المستقلة للجزائر والقمع الممارس ليس فقط على مسؤولي التنظيم و إنما حتى سكان المدينة، الذين عاشوا ويلات التعذيب والقمع، تحصل الفيلم على جائزة الأسد الذهبي في مهرجان البندقية.
09	الجحيم في السن العاشرة	مجموعة من المخرجين	1967 - 1969	الجحيم في السن العاشرة هو مجموعة من الأفلام تعالج موضوع الثورة و نتائج الحرب على الأطفال ذهبوا ضحيتها، ترصد الويلات التي عاشتها الطفولة في الجزائر إبان الثورة، خاصة في الأربع سنوات الأخيرة، تتمثل هذه الأفلام في: – La Grive من إخراج عبد الرحمان بوقرموح Abderrahmane Bouguermouh – La Mer من إخراج الغوتي بن ددوش Ghaouti Bendeddouche – Hier, des témoins من إخراج عمار لعسكري Amar Laskri – La rencontre من إخراج سيد علي مزيف sidali mazif – Quand Jeannette من إخراج يوسف عقيقة Youcef Akika

10	الطريق	محمد سليم رياض	1968	يعتبر من أهم الأفلام، تمّ عرضه بمهرجان كان السينمائي الدولي عام **1968**، فاز بالجائزة الأولى، يروي هذا الفيلم حرب التحرير و معاناة الشعب الجزائري في المعتقلات العديدة التي أقامها الجيش الفرنسي- تحت اسم " مراكز الإيواء".
11	حسان الطيرو	محمد لخضر حمينة	1968	يروي الفيلم قصة حقيقية خلال ما سمي "بعركة الجزائر" لشخصية تاريخية كانت محل بحث من طرف السلطات الاستعمارية.
12	القنبلة	رابح لعراجي	1969	يتناول هذا الفيلم انتقام فتاة اسمها نادية بعد قتل شقيقها الأصغر على يد منظمة الجيش السري .O.A.S، فقررت الانضمام إلى العمل المسلح و التي كلفت بوضع قنبلة في حانة.
13	الخارجون عن القانون	توفيق فارس	1969	أول فيلم جزائري يصور بالألوان الطبيعية، أراد من خلاله المخرج أن يمجد أولئك الذين ثاروا ضد النظام الاستعماري ورفضوه بطريقتهم الخاصة رافعين التحدي من خلال عمليات ثورية جريئة.
14	تاريخ الثورة	أحمد بجاوي وسيد علي مازيف	1969	يصور الفيلم فترة من فترات حرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.
15	الأفيون و العصا	أحمد راشدي	1969	تناول سنوات الكفاح في الجزائر إبان الثورة التحريرية، قصة القرية الجزائرية تالة، قاومت الاستعمار الفرنسي و حاربته، تعاطف سكانها مع الثوار، يصور وحشية القمع الفرنسي- الذي استعان بالأقدام السوداء لمواجهة المجاهدين الذين التحقوا بالجبل.
16	الثائرون	توفيق فارس	1969	يتناول قصة شاب جزائري انظم إلى الجيش الفرنسي، ولما قرر زيارة والده المريض رفضت السلطات الفرنسية طلبه المتمثل في السماح له بزيارة الأب، وهو يجسد معاناة الشعب الجزائري و ظلم الاحتلال.
17	ديسمبر	لخضر حمينة	1971	تطرق فيه المخرج إلى الأساليب القمعية الممارسة خلال ثورة التحرير بمدينة الجزائر، كان ذلك

				بعد اعتقال أحد مسؤولي جبهة التحرير الوطني من طرف الجيش الفرنسي، تم استخدام أعنف الوسائل ضده واستجوابه بقوة لجعله يتحدث، وتطرح قضية استخدام التعذيب مشكلة تأنيب الضمير لضابط فرنسي أمام هذه المسألة.
18	دورية نحو الشرق	عمار العسكري	**1971**	يتحدث الفيلم عن دورية تنتقل في مهمة نحو الشرق الجزائري إبان الثورة التحريرية وما تلاقيه من مصاعب ومتاعب.
19	العرق الأسود	سيد على مازيف	**1971**	يتناول جانبا من جوانب النضال السياسي والنقابي الذي قاده الشعب الجزائري ضد السلطات الاستعمارية.
20	أن يكون عمرك **20** سنة في الأوراس	روني فوتيي	**1972**	تناول فيلم "أن يكون عمرك **20** سنة في الأوراس" قضية الجنود الفرنسيين الشباب الذين رمت بهم الحكومة الفرنسية في وسط الحرب الدائرة في الجزائر.
21	منطقة محرمة	أحمد لعلام	**1972**	يتناول وقائع الثورة التحريرية في إحدى القرى الجزائرية وصراع سكانها مع السلطات الفرنسية وظلم هذه الأخيرة.
22	نوة	عبد العزيز طلبي	**1972**	يعتبر من أهم الأفلام الثورية، تناول الأوضاع الاجتماعية التاريخية السائدة في قرية ريفية جزائرية عشية الاحتلال وأثناء وجوده وبعده، تطرق فيه إلى مأساة المجتمع الجزائري واحتقاره من طرف المستعمر والخونة الموالين للاستعمار.
23	وقائع سنين الجمر	لخضر حمينة	**1974**	يتناول وقائع الثورة التحريرية من أجل نيل الاستقلال والحرية، يبدأ تاريخ الفيلم من سنة **1939** وينتهي في **11** نوفمبر **1954**، يتطرق إلى محطات تاريخية مهمة، وإبراز أن **1** نوفمبر **1954** ليس حادث في التاريخ ولكن نتيجة معاناة طويلة عاشها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.
24	الحريق	مصطفى بديع	**1974**	الحريق هو مسلسل جزائري يتناول مرحلة من مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، مقتبس من

				روايتي محمد ديب دار السبيطار والحريق، يتطرق الفيلم إلى معاناة الشعب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية.
25	هروب حسان الطيرو	مصطفى بديع	1974	يتناول الفيلم قصة شخصية جزائرية حسان من حي القصبة خلال سنة **1957** المرحلة التي سميت "بمعركة الجزائر"، عرفت فيها العاصمة قمع الفرقة المظلية العاشرة، قامت القوات الفرنسية عام **1957** بإطلاق سراح شخصية "حسن الطيرو" (رويشد) من السجن حتى تتمكن من الوصول إلى زعماء الثوار، الذين أوكلوا إليه مهام عديدة لكنه فشل في أدائها في حين ينجح في مهمة مساعدة سجين من الهروب.
26	ألم..	محمد فضيل حازورلي	1975	فيلم مطول حول الثورة التحريرية.
27	أولاد نوفمبر	موسى حداد	1975	يصور لنا فترة حرب التحرير الوطنية ودور الأطفال في العمل الثوري (إيصال الرسائل إلى المجاهدين)، يروي لنا الفيلم قصة طفل تلاحقه الشرطة الاستعمارية لما علمت بأمره، يبين فيلم مدى مشاركة كل الشرائح الاجتماعية في النضال والكفاح ضد المستعمر بما فيهم الأطفال.
28	بني هنذل	لمين مرباح	1976	تناول معاناة الشعب الجزائري من جراء السياسة القمعية الاستعمارية والقوانين الزجرية المطبقة على السكان الأبرياء وسيطرة المعمرين الأوروبيين عن طريق مصادرة الأراضي الزراعية.
29	التحرير	موسى حداد	1982	رصد عمق ثورة التّحرير، عمل موسى حداد كمساعد في فيلم "معركة الجزائر" لجيلو بونتيكورفو.
30	قطيعة	محمد شويخ	1982	يعرض هذا الفيلم مقاومة عمر بن قلة المستغانمي لظلم الاستعمار الفرنسي- ونهبه لأراضي الجزائريين جراء القوانين الزجرية المطبقة على أجداده وتمرده ضد المحتل الفرنسي.
31	الضحايا	تويتة عكاشة	1982	يتناول قصة شاب جزائري محمود كان في فرنسا من سنة **1955 – 1959**، أين قام بعمليات عسكرية لصالح العمل الثوري للجبهة

32	سنوات التويست المجنونة	محمود زموري	1983	يتناول هذا الفيلم مرحلة ما بعد " معركة الجزائر " في جانفي **1960**.
33	أبناء القصبة	الحاج رحيم	1984	مسرحية لمؤلفها عبد الحليم رايس و تكريما للفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني، يجسد هذا الفيلم البعد الثوري في المسرح الجزائري
34	الشيخ بوعمامة	بن عمر بختي	1985	تدور قصة الفيلم حول ملحمة الشيخ بوعمامة أحد زعماء المقاومة الشعبية في جنوب غرب الجزائر، يروي الفيلم مراحل مختلفة من المقاومة وخاصة معركة أولاد سيدي الشيخ بوعمامة.
35	الصورة الأخيرة	محمد لخضر حمينة	1986	في عام **1939**، وصلت الفرنسية كلير بوير Claire Boyer إلى قرية جزائرية لتتولى وظيفتها الأولى كمعلمة، لتكتشف قمع فرنسا الاستعمارية، أين كان يفرض عدد قليل من الفرنسيين قانونهم وسلطتهم على غالبية السكان المحليين. سينتهي بها الأمر بالرحيل، تاركة جرحًا لا يمحى في قلب تلاميذها منهم مولود...
36	أبواب الصمت	عمار العسكري	1987	يعتبر من أشهر الأفلام الثورية الروائية، وهو تكريم و شهادة عرفان وتقدير لأحد أبطال الثورة التحريرية المجهولين لعدم انضمامهم إلى العمل الثوري بطريقة رسمية، فكان هذا الفيلم تكريما للعمل البطولي والفدائي الذي قام به عمار بكوش في سبيل الوطن، فرغم إعاقته ألحق العديد من الخسائر بالعدو والقضاء على الخونة وتعرضه للسجن عدة مرات، إلا أنه كان محل نسيان.
37	كانت الحرب	أحمد راشدي و موريس فايلفيك	1992	يتناول الفيلم الحياة الصعبة للشعب الجزائري ومعاناته أمام قمع وغطرسة السلطات الاستعمارية.
38	الصامدون	يحي دبوب	1996	يتناول المقاومة الشعبية للشيخ المقراني سنة **1871** وسياسة الاستعمار الفرنسي القمعية من نزع الأملاك و الأراضي والاعتقالات والنفي ورد الفعل الشعب الجزائري لتلك السياسة

				واستمرارية الكفاح الثوري إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية **1954**.
39	زهرة اللوتوس	عمار العسكري وتران داك Trần Đắc	**1998**	فيلم جزائري فيتنامي تدور أحداثه خلال سنة **1951**، يتناول قصة التحاق جزائري بالجيش الفرنسي بعد مقتل عائلته بأكملها في يوم زفافه، تم نقله فيما بعد إلى ساحة المعركة في الهند الصينية. شارك في إعداده ستوديو الأفلام الروائية الفيتنامية والمركز الجزائري للفنون والأعمال السينمائية (CAAIC) وشركة الإنتاج الوطني للبرنامج الجزائري السمعي البصري (ENPA).
40	مصطفى بن بولعيد	أحمد راشدي	**2008**	يتناول الفيلم سيرة و كفاح البطل الرمز مصطفى بن بولعيد.
41	رحلة إلى العاصمة	بهلول عبد الكريم	**2009**	تدور أحداث الفيلم في مدينة سعيدة بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي وفي أعقاب الاستقلال عام **1962**، حيث يروي المخرج قصة شهيد قتله الجيش الفرنسي وهو ما دفع حياته ثمناً للحرية، تاركاً وراءه أرملة وستة أطفال، يتناول الفيلم كفاح ومعاناة الأم للحفاظ على منزلها من أجل أطفالها.
42	خارجون عن القانون	رشيد بوشارب	**2010**	يصور المخرج مجزرة الثامن ماي **1945**، كان ذلك إثر خروج آلاف الجزائريين إلى الشارع في مسيرة مطالبين بالاستقلال. يروي الفيلم قصة ثلاثة إخوة جزائريين قدموا إلى فرنسا بعد أن نجوا من مجزرة سطيف، حين وصولهم إلى البلد المستعمر، انضموا إلى صفوف المدافعين عن استقلال الجزائر وتنظيم صفوف العمال الجزائريين المهاجرين في جبهة التحرير الوطني.
43	زبانة	سعيد ولد خليفة	**2012**	يتناول الفيلم شخصية و شجاعة البطل زبانة، المعروف باسم أحميدة زبانة، يتطرق فيه مخرجه إلى جريمة من جرائم الإدارة الفرنسية وهي قضية إعدام الوطنيين الجزائريين، من بينهم زبانة، الذي تم سجنه ببربروس المعروف سابقا بسجن سركاجي مع مناضلين و سياسيين

				من جبهة التحرير الوطني.
44	حورية المرضة	محمد شرف الدين قطيطة	2012	تم إنجاز هذا الفيلم اعترافا لما قدمته المرضات خلال سنوات الثورة التحريرية المجيدة.
45	غروب الضلال	لخضر حامينه	2014	يتطرق فيه مخرجه إلى تاريخ الثورة في الصحراء وإلى بشاعة الاستعمار الفرنسي- من اغتيالات جماعية و تعذيب الجزائريين. يروي خلفية الحرب الجزائرية عبر قصة رقيب فرنسي يؤمن أن الجزائر تنتمي إلى فرنسا، فيتمرد على جندي مواجها إياه عندما يطلب منه إعدام جزائري يطالب الحرية.
46	الكشّاف	مهدي عبد الحق	2014	يتناول مسيرة الحركة الكشفية، تكريما للحركة الكشفية الجزائرية ودورها الوطني ومساهمتها في المحافظة على القيم الوطنية، يروي هذا الفيلم قصة قائد كشفي يؤدي دوره، أطلق سراحه في **1956** بعد **10** سنوات من الاعتقال في السجن العسكري، ولدى عودته لمنزله لا يجد سوى أصغر أبنائه، أما زوجته توفيت وابنه الأكبر سقط شهيدا في ساحة الشرف، والآخر قد التحق بالجبل.
47	كريم بلقاسم	أحمد راشدي	2015	يتناول الفيلم نشاط و نضال كريم بلقاسم خلال الثورة الجزائرية أحد أبرز صناعها.
48	لطفي	أحمد راشدي	2015	يروي الفيلم حياة و سيرة العقيد لطفي العسكرية والسياسية، واحد من أعظم الشخصيات في ثورة التحرير الجزائرية.
49	البحار	مهدي عبد الحق	2015	فيلم ثوري يتناول مرحلة الكفاح والنضال للشعب الجزائري.
50	المهمة الأخيرة	شرف الدين بن قطيطة	2015	يتناول الفيلم خط الموت "شال" خلال الثورة التحريرية ويقدم صورا حية عن نضال المجاهدين وتضحياتهم وتحدياتهم و لكل الحواجز التي يضعها المستعمر أمامهم لمحاولة عرقلة تنفيذ عملياتهم العسكرية وهجوماتهم القوية حتى وإن تعلق الأمر بالعبور عبر خط شال وقطعه.

51	لامبيز... في ظل الأوراس	مزاحم يحي	2015	يروي الفيلم أساليب القهر والتعذيب إبان الفترة الاستعمارية، يسلط الضوء على جانب مهم من كفاح الشعب الجزائري بمنطقة الأوراس، ومعاناته من أبشع طرق التعذيب بسجن لامبيز.
52	البئر	لطفي بوشوشي	2016	يروي الفيلم كفاح الجزائريات في مواجهة المستعمر الفرنسي ومعاناتها ودورها في مواجهة الجيش العسكري نهاية الخمسينات من القرن العشرين، بإحدى القرى الجزائرية التي تمّ محاصراتها ومنع سكانها من التزود من ماء البئر وإطلاق النار على سكان القرية.
53	عبد الحميد بن باديس	باسل الخطيب	2017	يتناول الفيلم سيرة رائد النهضة والإصلاح في مقاومة الاستعمار الفرنسي العلامة الجزائري عبد الحميد بن باديس، رحلاته في الخارج ومساره ضمن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لا سيما كفاحه ضد المستعمر الفرنسي ودفاعه عن الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية.
54	لم نكن أبطال	نصر الدين قنّيفي	2017	يرصد الفيلم معاناة الجزائريين داخل معتقلات الاحتلال الفرنسي- من خلال قصة حقيقية مقتبسة من كتاب "المحتشد" Le Camp لعبد الحميد بن زين، تكريما و تخليدا لذكرى شهداء" محتشد مراد " Camp MORAND
55	أسوار القلعة السبعة	احمد راشدي	2017	فيلم "أسوار القلعة السبعة" يحكي قصة نزاع بين عائلة جزائرية جردت من أراضيها و معمر فرنسي. كشف الفيلم سياسة العنف والترهيب التي استعملها المستعمر ضد الجزائريين من حرق القرى وقتل الأبرياء و من جهة أخرى يصور الفيلم تمسك الجزائري بأرضه و وطنه.
56	"هيليوبوليس"	جعفر قاسم	2020	يتناول الفيلم مجازر **8** ماي **1945** التي اقترفتها فرنسا الاستعمارية في حق المتظاهرين الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية، مطالبين فرنسا بالوفاء بوعودها التي قطعتها بشأن استقلال الجزائر.

2 – نماذج من الأفلام الوثائقية التاريخية الجزائرية بعد سنة 1962

كان للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**/ ووزارة المجاهدين وذوي الحقوق (المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...) الفضل في إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية، نذكر منها:

	عنوان الفيلم	المخرج	السنة	موضوع الفيلم
01	A Day Of Peace, Time Suspended	لخضر حمينة	**1964**	تدور أحداث الفيلم خلال نهاية الثورة التحريرية، باللغة الانجليزية، يتناول الفيلم فرحة الجزائريين بإعلان الهدنة وخططهم للعودة إلى الحياة المدنية بعد **7** سنوات من القتال.
02	فجر المعذبين L'Aube des Damnés	أحمد راشدي	**1965**	فيلم وثائقي تاريخي اعتمد فيه المخرج بمساعدة رونيه فوتيي على الأرشيف والوثائق التسجيلية لتأريخ الفترة الاستعمارية، وهو أول فيلم للمخرج تطلع من خلاله إلى مستقبل ثوري ومستقل للقارة الأفريقية.
03	La Coopération Algérie – O.N.U	مولود ميمون	**1967**	بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين لتأسيس الأمم المتحدة، تستعرض "أخبار الجزائر" مختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجزائر.
04	مفدي زكرياء شاعر الثورة	سعيد عولمي	**2007**	يتضمَّن الفيلم الوثائقي حياة ومسيرة مفدي زكرياء، يروى مخرجه مراحل طفولته وتعليمه ونضاله ومشاركته في حرب التحرير الوطنية.
05	دار الحديث فضاء علم وعبادة	السعيد عولمي	**2011**	يروي ذاكرة مدرسة جزائرية بنتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين **1934**، والتي تعتبر رمزا من رموز الهوية الوطنية.
06	حلم النسور	محمد حازورلي	**2011**	تناول سيرة ومآثر الأمير عبد القادر ومساره العسكري ومعاركه الكبرى ضد الاحتلال.
07	الجرائم الثقافية **1830-1962** حريق المكتبة الجامعية	فريدة بسعه	**2013**	فيلم وثائقي حول حرق المكتبة الوطنية (جامعة الجزائر) من طرف منظمة الجيش السري O.A.S، تسبب هذا العمل الإجرامي الثقافي في إتلاف آلاف المجلدات والمخطوطات الثمينة.

08	سكوت إننا نعذب	محمد قطاس	2013	فيلم وثائقي يصور معاناة و مأساة الشعب الجزائري لما عاشه من التعذيب والتنكيل بالمدنيين والتهجير والسجن ومراكز التعذيب التي كانت مركزا لمختلف أنواع الجرائم ضد الإنسانية
09	شهداء المقصلة	الطيب توهامي	2014	فيلم وثائقي تطرق إلى سياسة الإعدامات التي عرفتها مرحلة الثورة التحريرية خاصة خلال سنة **1957**.
10	دور المرأة في الثورة التحريرية	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين..	2015	تناول دور ومساهمة المرأة الجزائرية في الكفاح الثوري ضد المحتل.
11	مؤتمر الصومام **20** أوت **1956** انتصار الثورة	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين..	2016	تناول أهمية مؤتمر الصومام **20** أوت **1956** في المسار الثوري.
12	**17** أكتوبر **1961** اليوم الأسود	نجية بادري	2016	وثائقي حول مسيرة **17** أكتوبر **1961** في العاصمة الفرنسية باريس و ضواحيها ورد فعل الشرطة الفرنسية في مواجهتها من قتل ونفي وتعذيب الجزائريين...
13	**17** أكتوبر **1961** جريمة دولة	رمضان رحموني	2017	وثائقي حول المسيرة السلمية يوم **17** أكتوبر **1961** بفرنسا.
14	ثوار القصبة	ب. حكيم	2017	يروي الفيلم استشهاد الأبطال وثوار القصبة الأربعة: علي لابوانت، حسيبة بن بوعلي، محمود بوحاميدي وعمر الصغير.
15	المفاوض الجزائري	الطيب توهامي	2017	تخليدا لذكرى يوم النصر **19** مارس **1962**.
16	المنظمة الخاصة **1947-1950**	شريف بغورة	2017	يصور نشاط المنظمة الخاصة شبه العسكرية من **1947** إلى **1950**، ظروف تكوينها وهيكلتها ونشاطاتها، وهي الركيزة الأساسية لقيام الثورة.

17	الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني ثورة الكلمة و النغم	سيد أحمد رحيم	2017	يتناول ظروف و قصة تأسيس الفرقة الفنية لجبهة التحرير، التي لعبت دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية سنة **1958** (المسرح).
18	دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية	فيصل أمير	2017	فيلم وثائقي حول دور الحركة العمالية أثناء الثورة التحريرية.
19	عبد الحميد بن باديس الإمام المصلح...	عبد الحفيظ عبد السميع	2018	وثائقي يتطرق إلى شخصية الإمام بن باديس ويعالج أهم مرحلة من حياته، وهي مرحلة ابن باديس الإمام، كما تناول ما اعترضه من معوقات كتعرضه لمحاولة الاغتيال سنة **1926** وصراعه مع أهل التصوف من الطرقيين...
20	جرائم بلا عقاب	نذير هادف	2018	يتناول جرائم الاحتلال الفرنسي- من التعذيب والسجن وكل أنواع الجرائم ضد الإنسانية.
21	اليد الحمراء: الجرائم الخفية	فايز كمال	2019	فيلم وثائقي يصور لنا جرائم منظمة اليد الحمراء في الجزائر والتي كانت لها علاقة بالمخابرات الفرنسية غير موجودة في أرض الواقع.
22	محرقة الظهرة، جريمة الحضارة	عبد الرحمان مصطفى	2019	تناول أحد الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها المستعمر الفرنسي عن وعي في حق قبيلة أولاد رياح بإضرام النيران بمغارة الفراشيش التي لجأ إليها نساء وأطفال والرجال وشيوخ والحيوانات.
23	هجمات **20** أوت **1955**	رمرام عادل	2020	فيلم وثائقي حول هجمات **20** أوت **1956**.
24	مؤتمر الصومام **20** أوت **1956**	نوال العرفاوي	2020	فيلم وثائقي حول مؤتمر الصومام **1956**.
25	شهود الذاكرة "بعد المعتقل"	المركز الوطني...	2020	فيلم وثائقي يخلد ذكرى جميع المهاجرين والمنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة، الذين لم يرجعوا إلى وطنهم.
26	أول نوفمبر **1954** نقطة	أحمد راشدي	2020	فيلم وثائقي بعنوان نوفمبر **1954** نقطة النهاية، هذا التاريخ ليس قطيعة مع الماضي، إنه

	النهاية			ثمرة جهد عميق و مستمر من التوعية والتعبئة والتحريض والتنظيم، هي ثورة التحرير الثورة الأخيرة والحاسمة التي أدت إلى استرجاع السيادة الوطنية.
27	**19** ماي **1956** اليوم الوطني للطالب من العلم والشهادة إلى الثورة وتمني الاستشهاد	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2020**	فيلم وثائقي مخلدا للذكرى يوم الطالب **19** ماي **1956**.
28	مجازر **8** ماي **1945**... بداية العد التنازلي للعمل المسلح	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2020**	فيلم وثائقي حول مجازر الثامن ماي **1945**.
29	**5** جويلية **1962**... يوم توج كفاح الجزائريين بالاستقلال	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2021**	فيلم وثائقي حول عيد الاستقلال **5** جويلية **1962**.
30	أحمد زبانة ... سيد شهداء المقصلة	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2021**	فيلم وثائقي حول الشهيد أحمد زبانة.
31	زيغود يوسف الحداد الثائر	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2021**	فيلم وثائقي حول استشهاد القائد الرمز زيغود يوسف قائد الولاية الثانية التاريخية، والمسيرة النضالية للشهيد البطل.
32	موريس أودان جزائري حتى النخاع	المركز الوطني.../ وزارة المجاهدين...	**2021**	فيلم وثائقي حول المناضل صديق الثورة الجزائرية الأستاذ موريس أودان و مساهماته.
33	قصة العلم الجزائري	سيد احمد حلالشي	**2021**	فيلم وثائقي حول تاريخ العلم الجزائري.

هذه نماذج من الأفلام السينمائية التاريخية الجزائرية، تمّ إنتاجها بعد الاستقلال، موضوعها تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، جسدت بصدق واقعية الأحداث، ونقلت الصورة التاريخية بكل ما فيها من البطولة والشجاعة ومن معاناة وآلام الشعب الجزائري لتحقيق الاستقلال والحرية، كما أظهرت كفاحه ونضاله في مواجهة الاحتلال الفرنسي من أجل الدفاع عن كيانه وهويته وذاكرته الجماعية.

لقد ساهمت الأفلام الوثائقية والتاريخية في توثيق ما عايشه الجزائريون إبان الثورة التحريرية في خمسينيات القرن العشرين خاصة تلك التي أنجزت بواسطة الصور والمناظر والمشاهدات المباشرة والواقعية للثورة المسلحة والتي التقطت خلال فترة الحرب التحريرية من طرف سينمائيي الثورة، فهي بذلك بمثابة وثائق وأرشيف فيلمي ذو طابع وثائقي، تسمح بكتابة التاريخ الثوري للجزائر، ورغم قلتها من حيث العدد، لكنها كانت الأسلوب الذي سجلت به الأحداث وركبت به الصور الفيلمية ولم تفقده القيمة الوثائقية.

بعد الاستقلال، ظلت فترة حرب التحرير مصدر إلهام للمخرجين، فقد أنتجت الجزائر أفلاما روائية طويلة وأفلاما وثائقية تاريخية، مضمونها ثورة التحرير، من أبرز المخرجين بعد سنة **1962** لخضر حامينه ومصطفى بديع وعمار العسكري وأحمد راشدي وروني فوتييه... لقد استغل هؤلاء السينما من أجل التأريخ للثورة الجزائرية، و تجسيدا للذاكرة التاريخية، هذا وقد حققت هذه الأفلام نجاحا مهما على المستوى الدولي، مثل فيلم "معركة الجزائر" و"وقائع سنوات الجمر" و"الأفيون والعصا"...

إن أهم ما ميّز الأفلام التاريخية الثورية التي أنتجت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أنها اعتمدت على الجانب الخيالي لدى مخرج الفيلم في سرد قصصي للثورة الجزائرية، وكان الاهتمام خاصة بالكفاح المسلح دون الجوانب الأخرى، فهي لم تتعرض إلى قضايا محورية مرتبطة بشخصيات أساسية أو صراعات داخلية بين مسئولي الثورة أو الأزمات وغير ذلك من المواضيع المهمة في المسار الثوري، وإنما أبرزت سياسة

الاستبداد والقمع التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في الجزائر وعالجت يوميات المجاهدين في الجبال ومساندة الشعب الجزائري للجبهة وللعمل الثوري من خلال تقديم الأكل والمأوى للمجاهدين، أظهرت هذه الأفلام مخلفات الحرب ونتائجها الأليمة على شرائح مختلفة من المجتمع كالأرامل وأبناء الشهداء والمجاهدين...

خلال الاحتفال بخمسينية الاستقلال **5** جويلية **2012**، سجلت الجزائر إنتاج أفلام تاريخية ثورية عديدة، هدفها تخليد عدد من الأبطال، اهتمت بدراسة الشخصيات التاريخية والرموز الوطنية الثورية من خلال تصوير حياتهم ومسارهم النضالي، كلها من أجل تجسيد الذاكرة الوطنية منها فيلم "زبانة"، "كريم بلقاسم" و"مصطفى بن بولعيد" والعقيد لطفي، "عبد الحميد بن باديس" و العربي بن مهيدي، كان لهذه الأفلام مساهمة في التعريف بتاريخ الجزائر للأجيال الصاعدة و تحقيق حرية وكرامة وشخصية الجزائري على المستوى الدولي، وانجاز هذه الأفلام هو أحسن وسيلة لترسيخ هذه الذاكرة لدى شباب اليوم.

وفيما يخص الأفلام الوثائقية، فقد عملت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق وكذا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954** ومتحف المجاهد وحتى المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري (قناة الذاكرة) على إنتاج العديد من أفلام الوثائقية عن المقاومة الشعبية والثورة التحريرية، تناولت مواضيع مختلفة ومتنوعة حول تضحيات وبطولات الشعب الجزائري والتعريف بالرموز الوطنية وأهم المناسبات المرتبطة بالتاريخ الجزائري، الهدف منها هو كتابة تاريخ الجزائر والتعريف به للأجيال الصاعدة بطرق حديثة وعصرية (الإنترنت)، ومن الأفلام الوثائقية التاريخية نذكر: مؤتمر الصومام **20** أوت **1956** انتصار الثورة، دور المرأة في الثورة التحريرية، مفدي زكرياء شاعر الثورة، دار الحديث فضاء علم وعبادة، الجرائم الثقافية **1830-1962** حريق المكتبة الجامعية، **17** أكتوبر **1961** اليوم الأسود، ثوار القصبة، المفاوض الجزائري، المنظمة الخاصة **1947-1950**، الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني، ثورة

الكلمة والنغم، عبد الحميد بن باديس الإمام المصلح، مجازر **8** ماي **1945** بداية العد التنازلي للعمل المسلح، شهود الذاكرة "بعد المعتقل"، أول نوفمبر **1954** نقطة النهاية، أحمد زبانة سيد شهداء المقصلة، زيغود يوسف الحداد الثائر، موريس أودان جزائري حتى النخاع، قصة العلم الجزائري... وغيرها من الأفلام المهمة.

- الخاتمة

يتضح مما سبق أن للأفلام السينمائية التاريخية والوثائقية دورا مهما في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية ومساهمة فعالة في تجسيد الذاكرة التاريخية بالرغم من قلة عددها، ومن خلال هذا المقال نستخلص جملة من الاستنتاجات:

- كان للمناضلين أثناء الثورة التحريرية المباركة **1957- 1962** دور بارز في جمع وثائق مصورة ومسموعة وهي تمثل أرشيف أساسي لتوثيق هذه المرحلة، لقد تم الاعتماد على جميع المناظر والمشاهدات لفعاليات العمل المسلح، يعتبر هذا الأرشيف أول إنتاج سينمائي جزائري وهو بمثابة وثائق فيلمية مهمة يسمح بكتابة التاريخ الثوري من جهة والحفاظ على ذاكرة الأمة من جهة أخرى.

- تعتبر الأفلام السينمائية التاريخية والوثائقية بمثابة شهادة تاريخية ليست مكتوبة أو شفوية وإنما سمعية بصرية، ظهرت سنوات **1957** إلى **1962** واستمرت بعد استقلال الجزائر، جسدت واقع الحرب التحريرية الجزائرية، تناولت مواضيعها كفاح ويوميات الشعب الجزائري ومعارك جيش التحرير الوطني وتضحياته ومعاناته مع الاحتلال الفرنسي. كما عالجت قضية التحرر الوطني، وتميزت بطابع إيديولوجي مناهض للاستعمار الفرنسي، هدفها تمجيد الثورة المسلحة وإبراز بطولات المجاهدين وتلاحم الشعب الجزائري مع المسيرة الثورية، ومن خلاله، لعبت السينما الجزائرية دورا فعالا في تشكيل وبناء هويتنا وشخصيتنا وفهمنا لتاريخنا وغرس القيم الوطنية والنضالية، هذه الأفلام هي وسيلة لتوعية الأجيال

الصاعدة بتاريخها و نضال أجدادها وإبراز الشخصيات البارزة ودورهم من أجل ترسيخ الذاكرة التاريخية.

- تبقى السينما الوثائقية مقارنة بالأفلام التاريخية، وسيلة مهمة من وسائل دراسة تاريخ الجزائر وأسلوب من أجل البحث ونشر المعرفة والثقافة التاريخية بين الجزائريين.

- رغم ما أنتج من أعمال سينمائية تاريخية حول حرب التحرير الجزائرية بعد الاستقلال، فهي قليلة مقارنة بعظمة الثورة التحريرية وبالمواضيع الكثيرة والمهمة التي تحويها، هذا كما تميزت هذه الأفلام بالسطحية وعدم الإلمام بمختلف جوانب التاريخ الجزائري ومراحله وشخصياته الأساسية المسجلة في الذاكرة الجزائرية للتعرف عليها.

- ضرورة الاهتمام بالفيلم الوثائقي من أجل المحافظة على الذاكرة التاريخية وبناء مستقبل زاهر للأجيال الصاعدة، وذلك بإنجاز أفلام سينمائية تاريخية ووثائقية جزائرية مقارنة مع ما أنجزته السلطات الفرنسية من أفلام وثائقية كولونيالية خلال الفترة الاستعمارية حول الجزائر، قللت فيها من أهمية العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، أو تلك التي أنجزت بعد الاستقلال هدفها تزييف التاريخ الجزائري.

- للأفلام التاريخية والوثائقية دور في الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وتقوية الارتباط بين الجزائريين من خلال الأرشيف المصور الذي يعتبر جزءا من الذاكرة الجزائرية والاعتزاز به على المستوى الدولي باعتباره أرشيف توثيقي للذاكرة الإنسانية و ليس الذاكرة الجزائرية فقط.

الهوامش

1: مراد وزناجي، "الثورة التحريرية في السينما الجزائرية... الدلالة والتأثير"، آفاق سينمائية، العدد **3**، السنة **2016**، ص**117**.

2: Lotfi MAHERZI, **Le Cinéma Algérien Institutions, Imaginaire, Idéologie**, Société Nationale d'Edition et de Diffusion, Alger, **1980**, P. **63**.

3: Ministère de l'information et de la culture, **Cinéma: production cinématographique 1957-1973**, Ministère de l'information et de la culture, Alger, **1974**, p. **12**.

4: أخرجت سيسيل دي كوجيس (Cécile De Cujis) فيلم اللاجئون مدته **14** دقيقة، أبرزت من خلاله السياسة الاستعمارية القمعية وفضحت ممارساته الوحشية في الجزائر، بعد تعرض أماكن مختلفة للقصف الجوي الاستعماري، تم نفي الجزائريين إلى المحتشدات على الحدود التونسية الجزائرية هروبا من بطش السلطات الاستعمارية، وقد نتج عن هذا الفيلم سنتين سجن لسيسيل دي كوجيس في فرنسا بسبب هذا الفيلم.

5 : Lotfi MAHERZI, Op. cit, p. p. **63-64**.

6: روني فوتيي: مخرج فرنسي من مواليد جانفي **1928** بفرنسا أكمل دراسته الثانوية ثمّ دخل معهد الدراسات العليا للسنماتوغرافيا (IDHEC)، ساهم في إنتاج مجموعة من الأفلام الوثائقية المناهضة للاستعمار الفرنسي، أوّلها فيلم "إفريقيا الخمسينات" (Afrique **50**) بطلب من رابطة التعليم الفرنسية للترويج للمهمة التربوية الفرنسية الحضارية في مستعمراتها، تطرق فيه إلى الواقع المزري للمستعمرات كلّفه ذلك مصادرة فلمه ومنعه من العرض في قاعات السينما، فاعتبر أول فيلم ضد سياسة فرنسا في المستعمرات، فاتهم وحكم عليه سنتين سجن من **1950** إلى **1952**. التحق روني فوتيي بمعاقل المجاهدين الجزائريين في الأوراس وعلى الحدود التونسية سنة **1956**، حيث قابل عبان رمضان ورخص له بتصوير كفاح ونضال جيش التحرير الوطني. بعد استقلال الجزائر عين أول مسؤول عن الجهاز السمعي البصري في الجزائر بين **1965-1962** ومنح منصب الأمين العام للسينما الشعبية، من إنجازاته بعد الاستقلال (Peuple en marche) سنة **1963** والفيلم المشهور (Avoir vingt ans dans les Aurés)، أنظر: مزيان سعيدي، "رونييه فوتتيه السينيمائي الذي خدم الثورة الجزائرية"، الحضارة الإسلامية، العدد **28**، السنة **2016**، ص**381**.

7 : René VAUTIER, Film Documentaire « **Algérie en flammes »,** consulté sur www.film-documentaire.fr le **09/10/2021**.

8: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي **1954–1962**، الجزء العاشر، دار البصائر، الجزائر، **2007**، ص**389**.

9: محمد لخضر حمينة مخرج جزائري، ممثل وكاتب حوار سينمائي ولد في **26** فبراير **1934** في مدينة المسيلة في الجزائر. تابع دراسته في فرنسا، ثم غادرها إلى تونس أثناء الثورة الجزائرية، حيث كان يعمل لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة، صاحب فيلم المتوج بجائزة السعفة الذهبية في مهرجان "كان" عنوانه وقائع سنين الجمر سنة **1975**، ومن أفلامه الثورية ريح الأوراس سنة **1966**.

10: اسم لامع في سجل السينما، ولد بعنابة سنة **1924** هو ابن أخت الطاهر حناش، تعلم منه الكثير وعمل معه في أول فيلم جزائري «غطاس الصحراء» سنة **1952** ساعده في المجال التقني، ثم تكوّن من خلال دراسته، وعمل في عدة صحف باريسية، في سنة **1947** كان أول من قدم "روبورتاجا" مصورا عن مناسك الحج نشر بجريدة باري ماتش (Paris Match)، كما عمل مراسلا في عدة أماكن، وبعد سنة **1954**، انضم إلى صفوف الثورة بوهران، حيث نقل وقائع وصور من الجرائم والاعتداءات وممارسات العدو مثل استعماله للأسلحة المحرمة منها النابالم، بعث بالفيلم لأخيه عبد القادر شندرلي ممثل الحكومة المؤقتة بهيئة الأمم المتحدة، أشرف شندرلي على بعض الأفلام منها «جزائرنا» و«صوت الشعب» و«ياسمينة».

11: سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1954– 1962**، الجزء الخامس، دار البصائر، الجزائر، **2007**، ص**108**، أنظر:

Pierre Chaulet , Djamel Chanderli, Mohamed Lakhdar Hamina, **Djazaïrouna جزائرنا**, **1961**, consulté le **06**/**08**/**2023** sur :

https://www.youtube.com/watch?v=l**0**UY-RHwVN**8**&list=PLQ-xuC**2**zzhWYuHKKn**2**tJp**2**i_GJRspzC**5**f&index=**4**

12 : سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر ...**، الجزء العاشر، ص**390**.

13 :https://www.facebook.com/ArchivesNumeriquesDuCinemaAlgerien/videos/**2112643408749961**

14 : Achour Cheurfi, **La révolution algérienne, 1954-1962: dictionnaire biographique**, Casbah éditions, **2004**, p. **107**.

15 : Djamel Chanderli -Mohamed Lakhdar-Hamina, "**Les Fusils de la Liberté**", **1961**, consulté le **06**/**08**/**2023**, sur :

https://www.youtube.com/watch?v=AYdOhFS**6**kyM&list=PLQ-xuC**2**zzhWYuHKKn**2**tJp**2**i_GJRspzC**5**f&index=**2**.

16 : Yann Le Masson et Olga Poliakoff, Film Documentaire « J'ai Huit ans», consulté le **05** septembre **2021**sur : https://www.youtube.com/watch.

17: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر ...، الجزء **10**، المرجع السابق، ص. ص**389**-**390**.

18: نفسه، ص. ص**398**.

19 : Panijel Jacques, «**Octobre à Paris**», https://www.youtube.com/watch?v=YQ**2**HD**4**ml**4**Hk

20 : Christo Ganev, Film Documentaire «La fête de l'espoir», www.youtube.com/watch v=**4**WUHTXFAXc**4**.

21 : Guram Asatiani, **1962**, Алжирский дневник,

https://www.youtube.com/watch?v=H**4**Qx**77**bI**99**w

22: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر...، الجزء العاشر، المرجع السابق، ص**386**.

23: محمد صالح تحسين، **أدب الفن السينمائي**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، بيروت، **2016**، ص**77**.

24: لؤي الزعبي، مدخل إلى الصورة والسينما، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، **2020**، ص**45**.

25: نفسه، نفس الصفحة.

26: جان الكسان، السينما في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، **1982**، ص**219**.

27 : نفسه، ص**222**.

28: https: // cnerh-nov**54**.dz / documentary, et www.youtube.com, www.djazairess.com.

تم بحمد الله

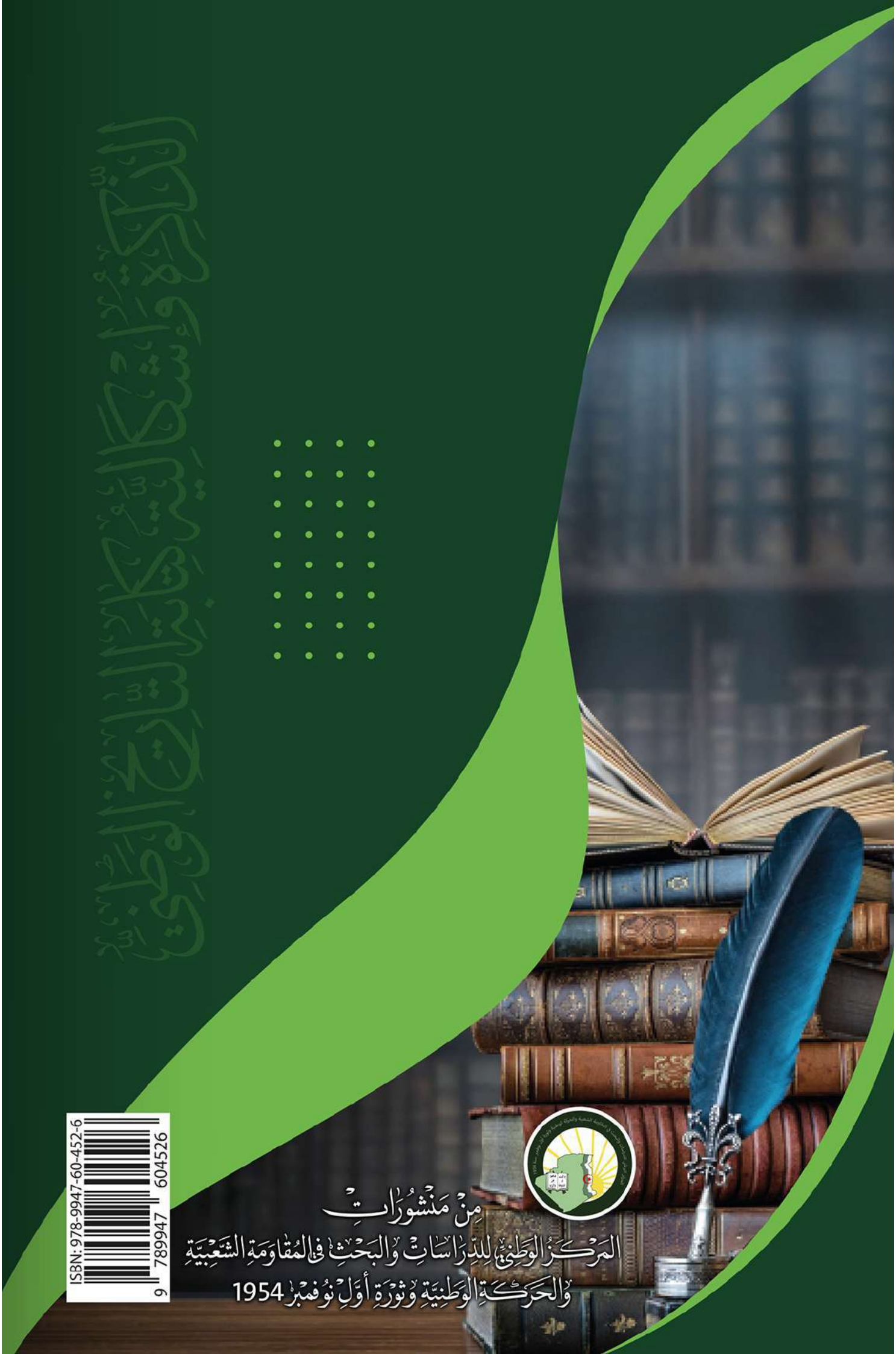

ISBN: 978-9947-60-452-6

مِنْ مَنْشُورَاتِ
المَرْكَزُ الوَطَنِيُّ لِلدِّرَاسَاتِ وَالبَحْثِ فِي المُقَاوَمَةِ الشَّعْبِيَّةِ
وَالحَرَكَةِ الوَطَنِيَّةِ وَثَوْرَةِ أَوَّلِ نُوفَمْبَرْ 1954